

# تاريخ غانة الحديث

تأليف

الدكتور زاهر رياض

دار المعارف

شركة ذات مسؤولية محدودة  
١٥ شارع مصطفى أبو علم بالقاهرة  
تليفون ٥٥٥٠٥ - ٥٥٥٠٦ - ٥٥٥٠٧



الطبعة الأولى — يوليو سنة ١٩٦١

# تاريخ غانة الحديث

تأليف

الدكتور زاهر رياض

جميع الحقوق محفوظة للناس

دار المعارف

شركات سنوية محدودة  
١٥ شارع مصري أوسع بالقاهرة  
تليفون ٥٥٥٠٥ - ص. ب. ١٨ - ١٩



## الباب الأول

### الأرض والسكان

لم تكد مستعمرة ساحل الذهب تحصل على استقلالها حتى تخلت عن اسمها الذي أطلقه عليها المستعمرون واستبدلت به اسماً جديداً هو غانة، وهي تقصد بذلك إحياء اسم قديم لدولة قديمة كانت ذات صولة قامت في هذا الركن من العالم .

والحق أن جمهورية غانة الجديدة لم تكن في نفس المكان الذي كانت فيه غانة القديمة ، ولذا لا يستطيع مؤرخ مهما أوتى من الإرادة في إحياء المجد القديم أن يقول إن غانة الجديدة إنما هي استمرار لدولة غانة القديمة .

فغانة القديمة قد اختلف المؤرخون والجغرافيون في تحديد موقعها فذكر Dela fosse أنها كانت على بعد ٢٤٠ ميلاً شمال النيجر بينما ذكر Hartmann أنها أقرب من ذلك إلى النيجر بل قريبة جداً من تمبكتو الحالية . وقد قامت هذه الدولة في سنة ٣٠٠ م . ويعزى قيامها إلى جنس أبيض ربما يكون بعض اليهود السوريين الذين قدموا من برقة . وقد ظلت هذه الدولة حتى القرن الثامن الميلادي حين ارتقى عرشها زنوج من سونتكو وكان أولهم



Kaya Maghan . وامتدت الدولة تحت حكم أحفاده حتى وصلت النيجر شرقا وساحل المحيط غربا وتكرور جنوبا وحافة الصحراء شمالا ودخل ملوكها في القرن العاشر في حروب مع البربر وخاصة قبائل لمتونة ، فقد غزاها أبو بكر بن عمر<sup>(١)</sup> . وظلت غانة دولة قوية بل أقوى دولة في غرب أفريقيا حتى القرن العاشر ، ودخلها الإسلام وأنشئت بها المدارس والمساجد وقدمها كثير من العلماء وطالبو العلم . وبلغت شأوا كبيرا من المدنية حتى أصبحت بيوتها من الحجر والخشب .

وكانت غانة مركزا تجاريا هاما . فكان أهلها يستوردون النحاس والأقمشة من الغرب يستبدلونهم بالذهب الذي كان أهم مورد لهم . وكانوا يحصلون عليه من مناجم وانجارا في أعلى السنغال . وقد هاجمها المرابطون في سنة ١٠٥٤ . فضمت إلى امبراطوريتهم سنة ١٠٧٦ . واعتنق بعض أهلها الإسلام ودفع الملك الجزية . ولكن لم تلبث أن استقلت ، ولكن قوتها أخذت تتخلى عنها حتى لم تعد في القرن الثاني عشر أكثر من بضع قرى . وظلت كذلك حتى سنة ١٣٠٣ حين غزاها Samagure زعيم Susu فهاجر فريق من أهلها وأسسوا دولة Walata إلى الشمال الغربي وانتهى أمر غانا نهائيا في سنة ١٢٤٠ م<sup>(٢)</sup> .

والحدود السياسية لجمهورية غانا الحالية أو مستعمرة ساحل

الذهب لم تحددها وحدة جغرافية أو سياسية ، بل رسمتها الدول الاستعمارية أيام صراعها على هذا الجزء من أفريقيا خلال القرن التاسع عشر . ولذا عاشت كثير من القبائل منتشرة بين غانة وجيرانها سواء من الشرق أو الغرب فقبائل جيامان Jyaman تمتد إلى أكثر من أربعين ميلا في ساحل العاج ، وفي هذه الجمهورية الجديدة يعيش زعيم هذه القبائل . أما زعيم قبائل داجومبا Dogomba التي يعيش جزء منها في غانة أيضا فيقيم في توجولاند ولذا لا نستطيع أن نعتبر هذا الزعيم مقبلا بين قبيلته إلا بمقدار ما يخضع هذا الجزء للوصاية البريطانية أو ينضم إلى جمهورية غانا . وكذلك الحال في مملكة موشي القديمة فجزء كبير منها يعيش في شمال غانة الحالية بينما تقيم رئاستها في الخارج على عكس قبائل الأيوى Ewe التي يعيش معظمها في أرض التوجو ولا يقيم ضمن حدود غانة إلا قلة قليلة من أفرادها .

وتكون طبيعة الأرض في جمهورية غانا جزءا من السطح العام لغرب أفريقيا . الذي يتكون من سهل ساحلى ضيق مواز لشاطئ البحر ثم يرتفع إلى الهضبة الخلفية التي يدور حولها الجزء ان الأعلى والأوسط لنهر النيجر . ولذا كانت المنحدرات الجنوبية لهذه الهضبة التي لا يزيد ارتفاعها عن ثلاثة آلاف قدم منبععا لعدة أنهار تتحدر نحو الجنوب لتصل إلى ساحل غانة . ويعيننا من



هذه المجموعة من الأنهار أكبرها وهو نهر فولتا الذي يخترق غانة من الشمال إلى الجنوب . ولما كانت الهضبة قليلة الارتفاع وتمحدر إلى السهل الساحلى على شكل مدرجات متعاقبة كان النهر خاليا من المساقط المائية تقريبا .

ويتكون نهر الفولتا من التقاء نهرين هما الفرع الشرقى الذى يسمى بالفولتا الأبيض والفرع الغربى الذى يسمى بالفولتا الأسود ثم انحدارهما متحدين نحو الجنوب ليصلا إلى شاطئ البحر فى أقصى شرق غانة بعد أن يلتقى بفرع ثالث يسمى أفزام يأتي من الغرب بعد أن يسير موازيا للسفوح الشمالية لجبال كواهو قليلة الارتفاع .

وفى الجزء الجنوبى الغربى من غانة تسير ثلاثة أنهار أخرى قصيرة هى على التوالى برا وانكورا وكاتو وكلها تسير متوازية من الشمال إلى الجنوب لتصل أيضا إلى ساحل غانة .

وفى ما بين منابع هذه الأنهار الثلاثة ونهر الفولتا الأسود تسير جبال كواهو على مسير قاصد بين مياه نهر الفولتا وهذه الأنهار التى تسمى جيلتين تعتبران من أغنى أجزاء غانة بالنسبة إلى المياه العذبة . علاوة على أن اتجاهها من الشمال إلى الجنوب يجعلها تتأهل للرياح الجنوبية

الغربية القادمة من خليج غانة محملة ببخار الجهات الاستوائية الحارة فتجعلها تسقط أمطارها على هذا الجزء من غانة ، وكانت سببا فى نمو الغابات شبه الاستوائية بها<sup>(٣)</sup> . حتى إذا تعدى القادم إلى غانا سلسلة جبال كواهو انتقل فجأة من منطقة الغابات شبه الاستوائية إلى منطقة السفانا ذات الحشائش الطويلة . وإذا عرفنا أن أشجار الكاكو التى تكون المحصول الرئيسى لغانة قد حلت محل الغابات الاستوائية التى قطعت من هذا الركن الجنوبى الغربى أدركنا أن هذا الجزء بمنتجاته الزراعية والمعدنية هو الذى يكون ثروة غانا القومية .

وينزل المطر هناك فى موسمين يمتد الكبير منهما بين أبريل ويوليو والصغير بين سبتمبر ونوفمبر وتفصل بينهما فترة جفاف . أما فى الشمال فهناك فصل مطير واحد يمتد من أبريل إلى سبتمبر . وعلى ذلك نجد أن الفترة بين نوفمبر ومارس هى أكثر فصول السنة جفافا . وفى الفترة التى تصل فيها الرياح التجارية الشرقية إلى هذه الأجزاء الاستوائية بعد عبورها الصحراء الكبرى . ولذا يمتلأ الجو بالغبار الذى تحمله الرياح معها . ومن الطبيعى أن تكون فترة الجفاف قصيرة لا تمتد إلى أكثر من بضعة



أسابيع في الجنوب ، ولكنها تأخذ في الطول كلما اتجهنا نحو الشمال بسبب تراجع الرياح مع حركة الشمس الظاهرية

ولما كانت الغابات الاستوائية لا تعد من حيث القيمة الاقتصادية إلا مصدراً للأخشاب فإن مساحتها آخذة في النقصان لتحل محلها مزروعات الكاكاو والمطاط ونخيل الزيت<sup>(١)</sup> أما ما بقي منها فما زال على حاله العذرية من غابات ذات أشجار ضخمة عارية الساق .

ومن الطبيعي أن يميل مناخ غانة إلى الحرارة الشديدة بسبب قربها من خط الاستواء ولكن الحرارة تشتد كلما توغلنا نحو الداخل بسبب البعد عن البحر فعدل الحرارة عند الساحل ٢٥° مئوية وهو في الداخل ٢٧° ويصل في بعض الجهات إلى ٣٠° ، ويقل متوسط الحرارة بوجه عام في المناطق المرتفعة وإن كانت غانة لا تحوى مرتفعات تستحق هذا الاسم . وتنتقل منطقة الحرارة الشديدة شمالاً وجنوباً مع حركة الشمس الظاهرية ويقل الفرق الحرارى سواء بين الصيف والشتاء أو بين النهار والليل عند الساحل ويزداد في الداخل .

ويتركز نصف سكان غانة في الإقليم الساحلى . ولذا تبلغ نسبة كثافتهم هناك ٩٠ شخصاً للكيل المربع الواحد ، وربما يعود ذلك إلى النشاط الاقتصادى لهذا الإقليم حيث مزارع الكاكاو الواسعة

والمصانع الكثيرة التى تؤسسها الشركات التجارية الأجنبية<sup>(٢)</sup> ، ومع ذلك فإن نسبة السكان في هذا الإقليم الساحلى تقل في الغرب عنها في الشرق ، وهى في هذا تسير سيرا عكسياً مع درجة نزول المطر لعزوف السكان عن المناطق غزيرة المطر حيث تعرقل الغابات نشاطهم الزراعى وعلى ضوء هذا التفسير نستطيع أن نعلل قيام العاصمة في الشرق .

وبسكن غانة جملة مجموعات سكانية تختلف في أصولها كما تختلف في لغاتها ونظمها الاجتماعية .

أما كيف قدمت هذه الجماعات إلى هذا المكان واستقرت فيه فهذا مالا نستطيع أن نصل إلى حقيقته على صورة ترتاح إليها . على أن هذا القصور لا يمنعنا من أن نحاول التعرف عليه من خلال الأساطير التى ترددها هذه الشعوب ، ولا بد أن حظ هذه الأساطير من الحقيقة التاريخية ضئيل ولكننا لا نملك إلا أن نعلم بها طالما نحن لا نملك غيرها من الوسائل .

وأحد هذه الشعوب شعب الآكان Akan الذى تقول أساطيرهم إنهم قدموا من الشمال بينما يقول الفانتى إنهم قدموا من TeKgiman بينما يقول الأك Kong إنهم قدموا من Ejura وأن الأكوامو Akim من Adansi وهناك مكانان خرجوا منهما أولهما يقع في الجنوب الغربى من البحيرة ويطلق عليه اسم Akwamu



وهذا المكان كما يقال هو الموطن الأصلي لا لشعب الأدانسي فقط بل أيضاً لشعوب الأكم أبواكوا وبعض الشعوب الأخرى في جنوب الأشانتي بما فيها المامبون Mampon . أما المركز الآخر فهو Asantemanso وهو الآن لا يعدو أحد المراكز الدينية . فأساطير الأشانتي تقول إنه كان في هذا المكان حفرة في الأرض خرج منها جميع أسلاف شعوب جنوب الأشانتي . وعاشوا جميعاً في مدينة كبيرة لمدة من الزمن ، ولكنهم اضطروا إلى الخروج منها والتفرق إلى أماكن كثيرة في الأشانتي تحت ضغط الشعوب الأخرى القادمة عليهم مثل Luaben ; Kumawu ; Bokolo ; Bekawa . وإلى جانب هذين الشعبين توجد شعوب أخرى تقول إنها قدمت من السماء أو ظهرت من تحت الأرض وأولئكهم إله في نفس المكان الذي يعيشون فيه الآن . ولكن على الجملة نستطيع أن نصدق ما يقوله الأكان من أنهم قدموا من مكان ما في الشمال . أى أنهم تركوا الأقاليم العشبية الشمالية تحت ضغط حربي وإن كنا لا نعلم هذا الشعب الذي ضغط عليهم فأجلاهم . وإن كان Claridge يعتقد أنهم الفولاني . ولكننا نعرف في نفس الوقت أن الفولاني كان شعباً مسلماً إلى القرن الثامن عشر حين تحول إلى الحرب إثر وصول شعوب ساحل الذهب إلى مواطنهم الأصلية ، وربما كان هؤلاء المهاجمون هم البانتو . لا سيما ونحن نرى أثر البانتو واضحاً في لغتهم .

وهناك رأى يقول إن الأكان يمثلون جزءاً من شعب مملكة غانا القديمة رفض الدخول في الإسلام في الربع الأخير من القرن الحادى عشر فهاجر إلى الجنوب مفضلاً إياها على الدخول في طاعة شعب يعتقد أنهم دونه في المنزلة ، ويقول الأكان أيضاً إن أسلافهم كانوا شعباً يسمى Ntalo كان يعيش شمال الغابات التي تكون الآن إقليم Jonja وأنهم دخلوا غانة الحالية لرغبتهم عن الدخول في الإسلام الذي جاء إلى مملكة غانة القديمة القوية التي كانت قائمة في السودان الغربي والتي تكون شعبها من خليط من الزنوج والبربر والتي وصلت إلى درجة عالية من الحضارة حتى لقد امتدت فشملت إقليم البربر في Adoghasi وأنها كانت تتأخم دولة المراتبين . وإلى الجنوب من النيجر كانت توجد سلسلة من الولايات الزنجية الصغرى تقوم في المنطقة العشبية المحصورة بين النهر وإقليم الغابات . وقد اعترفت هذه الولايات من حين لآخر بسلطة مملكة غانة عليها . وتولى عرش هذه المملكة القديمة ( غانة ) سلسلة من الملوك البربر منهم اثنان وعشرون حكموا قبل الإسلام . واثنان وعشرون بعده . ثم حدثت ثورة قتل فيها الملك . وتولت العرش أسرة جديدة زنجية هي أسرة Soninko أحد فروع شعب الماندنغو . وحكمت هذه الأسرة حتى سنة ١٠٧٦ حين هاجمت مملكة غانا شعوب البربر المسلمة التي تتأخمها من الشمال ، فحدث ما ليس منه بد من تحطيم مملكة غانة تحت أقدام الفاتحين وفرض الإسلام عليها . الأمر الذي أدى







فروع هذه المهنة ، وقد يعرض رئيس هذا الفرع الأمر على مجلس يتكون من رؤساء الفروع في المدن المختلفة .  
وعلى هذا النحو تجري الأمور الدينية أيضاً ، فلكل أسرة معبودها . ولكن كل الأسر ترتبط مع بعضها بمعبود عام .  
ورئيس الأسرة هو كاهنها ، كما أن رئيس القرية كاهنها أيضاً الذي يقوم بالطقوس إلى روح رب الشعب .

وإذا كانت مدام ميروفتش قد جمعت بعض الأساطير لشعب الاكان وهي التي ترجع تأسيس دول مملكة أكانية إلى سنة ١٢٩٥ فقط فهناك فترة تمتد إلى قرنين تعود فيها هذه الأساطير إلى الصمت .  
هذا إلى أن شعب مملكة غانة القديمة كان أقرب إلى الماندنحو منه إلى الاكان . فلو كان لم يكونوا إلا فرعاً من السونتكو Soninko الذين ينتمون إلى الماندنحو . وهؤلاء المهاجرون الذين تركوها في سنة ١٠٧٦ التجئوا إلى الجزء الذي يقع بين Baule والنيجر حيث أسسوا دولة جديدة تنتمي أيضاً إلى السونتكو تمكنت في وقت من الأوقات من طرد البربر من مملكة غانة واحتلوا مدينتهم . وذلك في الوقت الذي غزا فيه غانة شعب مالي حول سنة ١٢٤٠ .

وأيضاً إذا اعتقدنا أن الاكان لم يكونوا إلا جزءاً من شعب غانا فإنه تقوم أمامنا صعوبتان ، الأولى مكان إقامتهم قبل أن يقدموا وهل وقعوا كجيرانهم الماندنحو تحت تأثير بانتوى . يجب على

السؤال Migeod بأنه كان بين شعوب الماندنحو شعب السونتكو Soninko الذي كان يعيش في أقصى شمال غانة ولكن لم يصل إليه غزوقبائل البانتو . ومن هذا نستطيع أن نقول إن مواطن الاكان كانت في مكان ما في جنوب مملكة غانا فإذا كان شعب السونتكو قد هرب إلى المكان الذي يقع بين نهري Baule والنيجر فإن هذا الجزء كان بعيداً تماماً عن مسير الغزاة المسلمين لغانة ، وعلى ذلك يصبح شعب الاكان الذي كون جزءاً من مملكة غانة ويعيش في الجزء الجنوبي منها — كما ذكرنا — قد هرب إلى غانة الحالية من غزوة لم تأت إليه .

أما الصعوبة الثانية فهي من هم أصحاب الغزوة الثانية التي فر بسببها شعب Ntafo وقدم إلى منطقة Gongga التي يعيش فيها في الوقت الحاضر . فليس هؤلاء الغزاة بالقولاني لما ذكرته من الأسباب كما أنهم ليسوا بالبانتو لأنها حدثت وما زال الاكان في مواطنهم الأولى في غانة القديمة . ولا قبائل الموشى لأنهم يذكرون أنهم قدموا فوجدوا Ntafo قد استقروا نهائياً ، فليس هناك إذن من جواب نرتاح إليه لهذه المشكلة .

على أننا نجد أن جمهورية غانة الجديدة قد فضلت هذا الاسم على اسمها القديم ساحل الذهب . وهذا يدل دلالة قاطعة ورسمية على أنها تميل إلى الرأي الذي يقول إن الاكان الحاليين هم نسل الاكان السابقين الذين خرجوا من غانة . ولكن الدلائل كلها



تقف في وجهه هذا الرأي . والصحيح أن الماندنجو هم الورثة الحقيقيون لغانة القديمة وليس الأكان . أما المنطقة التي سكنها الأكان قديماً فقد كانت خاضعة لمالي التي تحتل مساحة أكبر من تلك التي تحتلها غانة .

ولم تكن هجرة NtaFo إلى الجنوب في سنة ١٢٠٠ هجرة إجماعية ، بل انقسم الشعب إلى ثلاث شعب اتجهت أولاها إلى حيث الجوان Guan في الوقت الحاضر وهي المنطقة التي تحتل الفولتا الأوسط وراقده أفرام يدفعون أمامهم الدانسو حتى وصلوا الشاطئ بين وينيبا وكيب كوست Winneba Cape Coast ومن المحتمل أنهم شغلوا أيضا سهل أكرا ومما يدفعنا إلى هذا الاعتقاد أن زعيم شعب الاكرا له صولجان يطلقون عليه اسم صولجان جوان ، ونحن وإن كنا لا نعرف من أين أتى له هذا الاسم إلا أنه من الجائز أن شعب الاكرا استولى عليه كغنيمة حرب . حين قدم شعب الاكرا إلى هذا السهل وطرد منه الجوان<sup>(٨)</sup> .

أما الفانتي فيحتمل أنهم قدموا متبعين مجارى نهري تانو واوفين وتذكر أساطيرهم أن مواطنهم الأصلية تقع إلى الغرب من منابع نانو وأنهم قدموا أولا إلى حيث رأس Three Points وظلوا يتحركون نحو الشرق حتى اتصلوا بالأسيبو Asebu إحدى فروع شعب جوان الغربية وانتصروا عليهم واخضعوهم لهم .

أما التوى Twi فقد قدموا نحو البحر بين الجوان والفانتي بينما استقر البرونج في الأرض العشبية جنوب الفولتا . بين النهر وتلال Mampon كما ملنوا منطقة الغابات التي يخترقها التانو والبرا فجاورهم من الشرق شعب الكواهو . في الوقت الذي كان يشغل الإقليم الساحلي شعبا الفانتي والجوان . كذلك في الوقت الذي وصل فيه الأكامو Akwamu أحد فروع التوى iwT إلى جوار Nsawan بينما كانت شعوب التوى الأخرى قد كونت إماراتها .

وكانت أولى هذه الإمارات Adansi ومعني اسمهم بناء المنازل ولا بد أن سبب هذه التسمية يعود إلى أنهم أول شعوب غانا بناء لمنازل من الطين . وهذا ولا شك يعني أنهم أول من استقر . وكان زعيمهم الذي استقر بهم هو Opon Enim ولكن ثاني زعمائهم Ewurado Basa هو الذي بعث فيهم القوة . إذا أصبح لا يتكلم إلى الشعب مباشرة . بل عين لهذه المهمة موظفا خاصا ، دعنا نطلق عليه اسم ( فم الملك ) وسائر الزعماء في ذلك وما زال زعماء الأكان يتبعون هذه العادة حتى الآن :

وتستطرد الأساطير فتقول إن تاسع زعمائهم Abu Bonsrs كان يعاصر ملك الأشانتي Osei Tutu فيما بين سنتي ١٧٠٠ و ١٧٣٥ . وهذا التاريخ يمكننا من أن نؤرخ لأول حكام دولتهم . ونرجح أن ذلك كان في سنة ١٥٦٠ وكانت عاصمة الأدانسي الأولى هي أدانسي مانسو وهي قرية Mansia الحالية فيما بين Fomena Akrokyr'e .



أما شعب Dankyera فقد شغل وادي اودى Oda وأوفن Oliu وكانت عاصمتهم بالنسو Banso إلى الغرب من أبواسى Obuasi الحالية . وفي أيام Ewurado Basa كان هذا الشعب خاضعاً للدانسي ولكنهم تحرروا تحت قيادة زعيمهم Obvokoropa وكان ذلك أثر محاولة ابن الملك اغتصاب امرأة من الدانكيرا فقبضوا عليه وحملوه إلى زعيمهم الذي خلق له لحية وأرغمه على أن يحمل المرأة معه إلى أبيه، فناصره أبوه ومال إلى اعتبار المسألة منتهية . فلم يجد زعيم الدانكيرا بدا من الثورة فأرسل له جيشاً ولكنه هزم .

وطارد المنتصرون فلول المهزمين حتى عاصمتهم وخربوها فلم يجد الأدانسي بدا من الهجرة فعبروا التلال إلى Akim حيث اشروا قطعة من الأرض على ضفة برا واستقروا فيها لقرن . حتى إذا شعروا أن قوة غالبيهم قد وهنت عادوا إلى مواطنهم الأولى .

وأخذت قوة الدانكيرا تعلو لاسيما أيام ملكهم Owusu Bore الذي كان محارباً جريئاً فشن الحرب على شعوب Selwi و Wassw و Twifu فانسعت دولته حتى وصلت إلى ملتقى أوفن بنهر برا حيث التقي بالفانتي فلم تعد دولتهم بذلك دولة صغيرة بل تمتد إلى أكثر من مائة ميل واستمرت هذه العظمة أربعين سنة كانت قوة الأسانتي تزداد هي الأخرى حتى أضحت أكبر الممالك هناك .

وللا كوامو تاريخ هام أكثر من أى شعب آخر من شعوب

الأكان . وبعضه أكيد لتدوينه ، وأول تاريخ ثابت تستطيع أن ترجع إليه كان في ١٦٦٠ حين هزم هذا الشعب شعب الكرا في نهاية أيام الملك Okai Koi ملك الكرا وكانت مناوشات الأكوامو قد بدأت أيام أبيه Mankpon Okai واستمرت أيام زوجته التي ورثته بعد موته ، وكان هؤلاء الأكوامو قد بدءوا يستقرون في Nyuuwasa بالقرب من مدينة الكرا أيام الملك Ansa Sasraku الأول بعد أن قدموا من كونج عند الساحل وانتقلوا إلى وام Wam عند حدود الاشانتي الغربية ثم إلى Hemen عند الساحل .

ومن هذه النقطة الأخيرة في Nyanawasa بدءوا ينتشرون بغية بناء دولة قوية لهم . فأخذت بطونهم ترحف ، وفي هذا الوقت كان الأوروبيون قد قدموا واستقروا على الساحل وبدءوا يزاولون تجارتهم مع الداخل فاستفاد هذا الشعب من وجودهم كما فعل الكرا وبدأ الشعبان يتقدمان نحو الساحل لأن الأوروبيين لم يكونوا يجرؤون على الابتعاد عن حصونهم فلم يلبث شعب الأكوامو أن تقرب إلى هؤلاء البيض وحاز ثقتهم فأصبح واسطة بينهم وبين الشعوب الزنجية الأخرى . فكان من نتيجة هذا الاتصال أن زادت قوتهم وثروتهم فنظرت إليهم بقية شعوب الساحل كزعم لهم . حتى إذا جرؤ شعب آخر على الاتصال بالبيض وتاجر معهم هجم الأكوامو على قوافله ونهبوها . بل هجموا أيضاً على الشعوب التي كانت تسكن الأقاليم العشبية التي كانت تقصدها هذه



القوافل لتحمل منتجاتها إلى البيض . فلم يلبث شعب الاكرا أن ضاق بهذا التضيق وبدأت الحرب بين الشعبين <sup>(٩)</sup> .

أما المواطن الأولى للاشانتى فحول بحيرة Bosomtwi الصغيرة بالقرب من مدينة كوماسى عاصمتهم الحالية . وكان ذلك فى منتصف القرن السابع عشر وكانوا يطلقون على مواطنهم هذه اسم Amanse وهى تعنى أقدم الشعوب . وتقول أساطيرهم إنهم خرجوا من حفرة فى الأرض وأسسوا لهم مدينة Asantemanso التى لم تلبث أن كبرت حتى أصبحت ذات سبع وسبعين شارعا لا يستطيع الصقر الطيران فوقها فى مرحلة واحدة . وإذا ما زاد السكان خرجوا منها وأسسوا لهم عدداً من المدن حول عاصمتهم كان منها Kwamaw ; Jwaben ; Bekawl ولم تعد أسانتيمانسو سوى مركز دينى فى وسط الغابة لا يدخلها شخص إلا إذا حمل اذنًا، ولذا تقوم قوة على جراسة مداخلها .

ويفسر الكتاب عبارة قدومهم من حفرة فى الأرض أنهم كانوا مخبئين فى مكان ما خشية هجوم القبائل القوية عليهم بسبب تفرق عشائهم، حتى إذا اتحدت بعض هذه العشائر مع بعضها جرؤت وخرجت لتقاوم كل هجوم أو ضغط . ولكنهم لم يكونوا على درجة كبيرة من القوة فخفضوا أولاً لملكه دتكيرا بعد أن طرحت عن نفسها سلطة الأدانسى وفى خلال مدة خضوعهم حكم أربعة من زعمائهم أما خامسهم وهو Osei Tulu الذى بدأ حكمه فى سنة ١٦٩٥ فكان أول من أخرجهم

إلى الحرية <sup>(١٠)</sup> بما كان عليه من عدل وقوة وبعد انظر . ولكن هذه الحرية كلفت شعب الاشانتى حياة ملكه الذى مات فى ميدان الحرب ثم تولى العرش بعده أربعة آخرون حتى تصل إلى أيام اوذاى توتو الثانى الملقب بكوامينا Kwamina <sup>(١١)</sup> والذى حكم أربعاً وعشرين سنة . كان خلالها محبوباً من شعبه لما كان عليه من كفاءة نادرة ، وقد عمل على إخضاع الولايات الصغيرة التى تجاوره فكون منها دولة كبيرة وجعلها كلها تدين بالولاء لعرشه الذهبى فى عاصمته كوماسى . فتكون منها جميعاً ما تستطيع أن نسميه دولة فدرالية تربط بينها سلسلة من الأحلاف والمعاهدات، ودخلت الدولة بدورها فى معاهدات مع الدول الأوربية التى قدمت إلى هذا الجزء من أفريقيا للتجارة وكان منهم البرتغاليون والهولنديون ، والبريطانيون ، والسويديون ، والدانمركيون . بل أيضاً رعايا دوقه براندنبرج فى ألمانيا، وحكم ملك الاشانتى هذه الدويلات الصغيرة حكماً مباشراً فكان يعين فى كل واحدة منها حاكماً من أهلها ولكن هذا الحاكم كان يعيش فى العاصمة كوماسى إلى جانب الملك ليكون جزءاً من حاشيته . ولا يعود إلى دولته إلا إذا طلب الملك منه ذلك ليجمع له جيشاً يحارب به فى صف الملك .

وكان ينافس مملكة الاشانتى مملكة ساحلية هى مملكة الفانتى الذين كانوا فى يوم من الأيام أقوى شعوب الأكان ، ولكن ميلهم



إلى السلم ذهب بقوتهم . فكان من الطبيعي أن يؤدي هذا التنافس إلى قيام العداوة بينهما . فكان أن غزاهم الاشانتي وانتصروا عليهم في موقعة Anemabu وشهدت عاصمتهم مذبحاً هائلة بين صفوفهم والتجاً من استطاع الهرب إلى القلاع البريطانية على الساحل يلتصقون منهم الحماية والأمن . فلم يكن استقبال البريطانيين لهم بأقل قسوة من إخوانهم الإفريقيين فأسروهم واسرقوهم وأرسلوا بهم إلى أسواق الرقيق .

وظلت دولة الاشانتي قوية لمدة طويلة<sup>(١٢)</sup> على نحو ما سنبينه تفصيلاً في الأبواب القادمة إلى أن غزتهم إنجلترا في يناير سنة ١٨٩٦ حين استولوا على عاصمتهم كوماسي .

وفي السادس والعشرين من سبتمبر سنة ١٩٠١ ضمت أشانتي رسمياً إلى الأملاك البريطانية .

ولم تكن مملكة الاشانتي استبدادية بل كان الملك دائماً يتبادل الرأي مع زعماء الدويلات في مجلس يكون السلطة التنفيذية والتشريعية العليا ، ولذا كان هؤلاء الزعماء يتمتعون بمكانة ممتازة بين أقوامهم . وكانت الضرائب تفرض على الأرض الزراعية التي هي — نظرياً — ملك للقبيلة أو العشيرة .

ولذا كان للزعيم جزء من المحصول يدفع منه شيئاً إلى الحكومة المركزية ويحتفظ بالباقي لنفسه ، والضرائب كذلك على الرقيق الذي كان يرسل إلى الشاطئ ، وعلى مناجم الذهب ومسايد الفيلة . كما كان للملك حق احتكار تجارة الذهب<sup>(١٣)</sup> . ولكن سلطة الملك وإن كانت مقيدة فيما يختص بحكمه على الدويلات المرتبطة معه إلا أن سلطته مطلقة على مملكته الأصلية ، وكان له بلاط محاط بكل أسباب الفخامة والعظمة ، ومجلسه يتكون من الملكة زوجته ، والملكة الأم وقائد الجيش وبعض الزعماء . ولذا نستطيع أن نقول إن نظام الحكم كان أقرب إلى الارستقراطية منه إلى الحكومة المطلقة الفردية أو الحكومة الديمقراطية ، وكان للملك دائماً عيونه التي تحمل إليه حركات الناس ، وآذانه التي تحمل إليه ديب النمل .

ويعين ملك الاشانتي مع أمه في مجلس البلاط حتى اختير الملك قدم له العرش الذهبي ليجلس عليه ، وهذا العرش ذو مقام كبير في البلاد لأنه ليس مجرد عرش بل تتركز فيه أرواح ( الأمة ) جميعاً ويعتقد الاشانتي أن ملكهم لا يموت ، ولكنه يذهب إلى مكان ما ، حتى إذا مات عبروا عن ذلك بجمل واصطلاحات خاصة مثل ( الدنيايل ) أو ( المنزل تهدم ) أو ( سقطت الشجرة العظيمة ) وكانت للبلاط تقاليد خاصة معقدة سواء في الاستقبالات أو الاحتفالات . فالرسل والسفراء



لا بد أن يكتبوا إليه مقدما عن ميعاد قدومهم كي تتخذ الإجراءات الرسمية المعتادة. وكان الزعماء ورجال الحرب وقواد الجيش يشتركون في مراسم الاستقبال، كل بنصيب مخصص له. فمن عادة الزعماء المحليين أن يرفعوا فوق رؤوسهم مظلات كبيرة ذات ألوان براقة يحملها لهم أتباع يسرون خلفهم ويكونون مع بعضهم موكبا يتقدم موكب الزائرين وتحف بهم الأعلام، ولا يتقدم الموكب في أحد الشوارع في طريقه نحو المقر الملكي إلا ويتوقف أكثر من مرة ليقيم فيها بعض الرافضين رقصاتهم الوطنية المثيرة بعد أن ينصبوا حلقة ويتكرر هذا الرقص أكثر من مرة مما يجعل سرعة الموكب بطيئة غاية البطء. ويحيط بهذا الموقف ضاربو الأبواق يرددون نغمات طويلة من آلات زينت بأطواق من الذهب لما كان الحر شديداً كان لابد للتخفيف من أثره. باستعمال المراوح الكبيرة المصنوعة من ريش النعام.

وكان المقر الملكي الذي يقصده الزوار استرادا أقيم في السوق العام. يتوسطه الملك ويحف به عدد كبير من القواد والزعماء والمحاربين. يحيط بهم جوقة أخرى من الموسيقيين. وترفع على رأس الملك مظلة ملونة كبيرة لا يقل نصف قطرها عن المترين. وتحتها عرش الملك وقد فرش بالقطيفة الحمراء. ثم يتقدم رسول الملك وقد حليت أطرافه وصدره بأطواق الذهب ليخلى الطريق أمام القادمين الذين

يتقدمون أولا إلى الزعماء واحدا إثر واحد وكلما اقترب الضيف من الملك أرتفعت أصوات الطبول. حتى إذا اقترب من المقر الملكي استقبله أفراد الحاشية وهم كبير الأمناء. ونافخ البوق. وكبير الرسل. وزعيم السوق. وحامل مفاتيح المدافن الملكية. وكبير الموسيقيين. وكبير المطابخ الملكية. ثم رئيس الهيئة التنفيذية ثم الأربعة الذين يتكلمون بلسان الملك وقد أطلقنا على كل منهم من قبل اسم فم الملك. ممسكين بالعصى المذهبة في حزمة كبيرة. وقد رفعوها عالياً وأخيراً حافظ الخزان الملكية. وقد وضع أمامه الموازين والصناديق والأعيرة.

وأخيراً جاء دور الملك ليتقدم إليه الضيوف وينحنوا أمامه وقد كساه الوقار والعظمة وحلق رأسه وقصر لحيته. وجلس على العرش الذهبي المنخفض ووضع في قدمه صندلا من الجلد الرقيق زينته حلي الذهب من أخص قدميه حتى قمة رأسه في أكمل صناعة وأدق حرفة. ووضع في إصبعيه الإبهام والسبابة زوجا من الصنج يضرب بهما كلما أراد أن ينبه إلى وجوب الصمت.

ويحيط بالعرش الملكي في العادة نساء قصره من الملكة الزوجة إلى الملكة الأم إلى العلمات والأخوات وقد تمنطقن بانسلاسل الذهبية.



وقد كانت في تلك الأمان على امتداد سلطة الاستعمار  
أكثر من حجة كبرياء ومكانة ممتدة إلى ما في تلك  
بكن من ذلك تلك الروابط القليلة أو القليلة القليلة عليه  
في أن تلك هذه المدن في العادة كانوا خليطاً من عدة قبائل  
والكثير منهم هذه المدن وحملوا إليها جميع عاداتهم القليلة  
مكثروا طويلاً طويلاً ليألفهم في صحتهم الصغيرة وهم  
في تلك حجرة الأمان القليلة يأخذون بأمرهم أكثر  
بأخذون بؤسائهم الخليل .

وكان للأمان قبل تحولها إلى المسيحية سمات بها بغير  
من صياغة بشرية في الأعياد السنوية إذ كانت تمتد — كسهم صاعد  
الأمرلية — بوجود إله خافي للكون بطون عليه اسم .  
كما يعتقدون بوجود سود الجنيات والطاروت ذات الأجنحة  
الصغيرة والاردين الصغيرة والو لتسبح المهرار بالناس إلى  
أرامت أو إدام يا بضمهم ، وهي ذات أقدام في أهل الرأس ولها  
سنان مكوثة الوسخ (صخر ولا تسكنهم) <sup>الروحوم</sup> بالحقوس القليلة  
رجال لم صفة الكهنة يقومون بها السكك إله على حدة . إذ لم  
إلى جانب الإله الأعظم جمع من الآفة الصلوات . كما أن في الطاروت  
في الخنول أو العظام أو الأكواخ . ولكن إله يوم حسن .

وهو يجب أن أمتدة الناس في سائر كاهنة إما أن في طائفة هؤلاء  
حتى تنضمه الأرواح . وانضم القرائن إلى الإله طاعة من زينة  
الجن أو نحو السكولا ويصحب بالطير والسكنات والخنول والغم  
عند الكاهنة . وهو ما كان من صلب الآفة تأليف من صلب  
الناس . وزج طويلاً في كبرياءهم في أو حدة العجوة . ولم يمتد  
من نحو الخنول انتقال قوة الحياة والأخصاب إلى الشعب ولم تكن  
الخنول البشرية هذه إلا في القاسبات الصغيرة مثل موت الظل . وفي  
تداول بغير أصالة أكر أعضاء الأسرة شاع وهو طوي السكتين  
ولاية المظلم أنا الخاضعون فيبعثون على ركبهم ويرتلون بعض  
الزائيل في بعض الأحيان .

ومن أهم الألفه الصلوات عدم إله الأرض . ولم يمتد بها ولا  
من عدم الحياة في كل الزراعة وتناول عدم هذه الحياة (أرض  
الأرض) الذي يتولى منصبه بصفة وراثية وبسبب هذه الناس قبل  
أيده بأعداد الأرض للزراعة أو قبل الحصاد وبالمبا ما يكون زعيم  
الأرض هو زعيم القبيلة فيصبح ذا شخصية مزدوجة دينية ومدنية <sup>الروحوم</sup>  
واستعمل الأرض بناء يكون وفقاً على معتادة عامة لا تتغير وإن



كان هذا لا يرقى إلى أن يصبح ملكية . وإلى هذا التقليد — بالإضافة إلى سوء الأحوال المأخوذة بالنسبة للأوربيين — نستطيع أن نفرض عدم تمكن الأوربيين من الحصول على تملك ما في ساحل الذهب .

ويتلقى رجال الدين عند الأشراف تدريباً خاصاً للقيام بمهامهم وقد تمتد مدة هذا التدريب إلى أكثر من سنتين . يفرض عليهم فيها مراعاة العفة والامتناع عن شرب الخمر والشره في الطعام والاشتباك في شجار ، وينامون في الأجرار التي يعتقدون أنها معمورة بالأشباح . كما يتعلمون الطلاسم ثم العرافة والكهانة . ويعتبر الكاهن في منزلة زوج الإله ، وهو مكلف بخدمة بيته وصيانة معبده وتقديم طعامه المكون من الذنور التي يقدمها الناس .

ولهم أديرة يقصدها الراغبون في نذر أنفسهم للدين ، وهي مكان متسع حوله سور وتنتشر في جوانبه الأكواخ الصغيرة ، وفي وسط الدير شجرة كبيرة عظيمة الفروع وارفة الظلال يصنع الدم جذعها وحولها صف من المحاريب والأشياء المقدسة . ويذهب إلى الدير كل من الرجال والنساء ، ولكل منهم تدريب خاص . ودخول الدير محرم على من كان من غير رجال الدين . وعلى المبتدئ بالالتحاق بالدير أن يحلق شعره ويعرى صدره ويظل في الدير لا يبرحه مدة تسعة أشهر

ثم يباح له الخروج بشرط أن يتسكر ، وعند انتهاء مدة التدريب يحتفل بإدخاله الكهنوت باحتفال يحضره أهله ويقدم فيه الخمر قرباناً للالهة ويدور الرقص على نغمات الدفوف والطبول .

ويستعمل العرافون للكشف عن الغيب وسائل كثيرة مثل السوط والقدر وإمعاء الدجاجة والمرآة وأكثر التعاويذ استعمالاً المسكنات الصغيرة من ليف الشجر والقرون والمساحيق وأنياب الأسد وأنياب الأفعى ، وهناك من التأمم التي يعتقد لابسا أن الناس لا يرونه .

وإذا مات شخص من العشيرة تنقش صورته على جدران بيته كما يقوم النائحون بتلطيف أجسامهم بالطين الأحمر والأبيض والأسود ، وهي الألوان التي يحملها البغاة في العادة إذ كانوا يقدسونه ، ولكل عشيرة مدافنها الخاصة ، ويعتقدون أن الموتى قد يتحولون إلى فهود بعد موتهم مباشرة فيتخذهم بعض الزعماء طوطماً لهم . ويعطى الطعام والشراب والتبر ليساعد على رحلته إلى عالم الأرواح حيث يعتقدون أنهم يعيشون هناك حياة تختلف عن حياتهم على الأرض ، بل قد يطلب من الميت حديثاً أن يتصل بمن سبقوه ليوقفه على حال من خلفهم .







وكذلك يميلون إلى الفنون التشكيلية وصنع التماثيل ولذا لا يد أن يوجد في البيت أكثر من آلة موسيقية يجيد أفراد البيت التوقيع عليها . وسرعان ما يدور الرقص في المنازل لاتفقة المناسبات بل كثيراً ما تجتمع القرية كلها في مناسبة من المناسبات في الساحة العامة حيث يرقصون رقصاتهم الجماعية التي يشترك فيها الرجال والنساء والأولاد والبنات فتعلو ضحكاتهم . ويمتلا الجو برنين قهقهاتهم العالية كأنما لا يحملون همًا مطلقاً .

ولم يكن من السهل على المسيحي الحديث أن يتخلى دفعة واحدة عن كل المعتقدات القديمة أو يتمتع دفعة واحدة عن القيام بالطقوس القديمة لاسيما وأنه يشترك فيها مع أفراد عائلته ولذا ظلت المسيحية عند كثيرين غشاء رقيقاً يخفي وراءه عادات وثنية كثيرة مزال بعضهم يزاو لها .

وليست أساطير الشعوب الشمالية لجمهورية غانة أقل من أساطير غيرهم من القبائل الوسطى والجنوبية وأن كان أغلبها قد ضاع . ولكننا نعرف أنهم لا يختلفون عن جيرانهم في كونهم قبائل مختلفة تنقسم بدورها إلى عشائر .

وتقول أساطيرهم الباقية أنهم نسل الصياد الأحمر الذي كان

يسمى Takajie الذي أقدم من مكان ما في الشرق . وأن حفيد هذا الزعيم المسمى Gbewe الذي قادم في رحلتهم نحو الغرب حتى استقروا في Pusuga وبدأ يبنى مملكته . وكان لهذا الزعيم ثمان أبناء أكبرهم Zirile الذي خلف أباه ولكنه لم يكد يترك هذه الدنيا حتى اختلف أبناؤه فأسس ثاني أبنائه Sitobo مملكة Dagomba والثالث المسمى Yanlaure مملكة موني والأصغر Tohogo مملكة Mamprusi وأخذ بقية الأخوة مكان الزعامة في هذه الدول أو غيرها . وكونت هذه الدول الثلاث الكبيرة من بينها حلقاً . وإذا كانت الشعوب الشمالية تروى هذه الرواية عن أصلها إلا أنها لا تستطيع أن تحدد لحدوث هذه الحوادث زماناً معيناً . وتوالى الملوك على هذه الدول الثلاث ولكل مملكة منها ثبت بأسماء ملوكها .

وقد بدأت المملكة الأولى Dagomba حياة الحرب والفتح أيام Nyagape ابن Sitobo فخارب الملك شعبه وقتل كهنتهم وعين مكانهم أفراداً من قبيلته كما عين بعضهم الآخر حكاماً على الأجزاء المختلفة لدولته . وما زال كهنة هذه الولايات الشمالية المسمون Tandansa يحتلون مكان الزعامة من المجتمع هناك . فلهم زعامة الأرض

وسار حفيد Nyagasa غرباً وفتح مملكة بونا ولكن قوة



المملكة أنهارت أمام قوة Gonga<sup>(١٧)</sup> لما حدث بين الأمراء من خلاف فتمكن الاشانتي من غزوها في سنة ١٧٧٠ وأحتلوا عاصمتها. Yendi دون مقاومة وفرضوا عليهم جزية مقدارها مائتي عبد كل عام، وأنظم هذا العدد من العبيد الى جيش الاشانتي وعزى هذا الانتصار إلى استعمال الأخيرين للأسلحة النارية التي لم تكن الشعوب المغلوبة قد عرفتها. وإذا كان هؤلاء الفاتحون قد علموا الشعوب الشمالية هذا السلاح الحديث فأنهم قد حملوا اليهم الحضارة أيضاً. وقد انتشر الإسلام بين هذه الشعوب الشمالية حين أتى إليها من الشمال بواسطة التجار الذين كانوا يقدمون إلى هذه الأجزاء منذ القرن الثاني عشر الميلادي عن طريق مسالك القوافل التي تخترق الصحراء ويقدرهم هوير ديشان<sup>(١٨)</sup> بمائة وخمسين ألفاً ويقدرهم غيره بأصناف ذلك. والإسلام لا يتطلب من معتقيه تغيير كثير من عاداتهم الاجتماعية، فهو يلقى قبولا في السودان الغربي لاسيما وهو يدعوهم إلى مزيد من الاخاء. وقد قدم الإسلام إلى هذه الأجزاء أكثر ما يكون عن طريق أصحاب الطرق الصوفية وصاحب الطريقة وشيخها يقوم في وسط هذه الشعوب بدور (حامل الآلام والمصائب)<sup>(١٩)</sup> وأشهر الطرق هناك القادرية والتيجانية وكلاهما نشأت في المغرب وانتشرت في كل النصف الشمالي من أفريقيا<sup>(٢٠)</sup> وأكثر من اعتنقه من الأرقاء فرفع من مكانتهم وقد نشأت بينهم

في العصر الحديث مدارس قرآنية. ويقصد كثير من مسلميهم مصر حيث يتعلمون في الأزهر ليعودوا إلى بلادهم قادة لزملائهم ولكن يذكر كثير ممن جالوا بين هؤلاء المسلمين أنهم مازالو بعيدين عن الإسلام الحقيقي اذ هم أكثر إهتماما بالشعوذة والشعائر الدينية الظاهرة وتحاشي الأطعمة المحرمة أكثر مما يهتمون بالنيات والأفعال والوثنية أكثر انتشاراً بين النساء منها بين الرجال ومازال أغلبهم يعتقدون في الأرواح بل مازال يمارسون بعض العادات الوثنية.

وقد أدى التطور الاقتصادي للبلاد خلال القرن الحالي إلى قدوم كثير من الأجانب إلى غانة وقد بلغ عددهم طبقاً لإحصاء سنة ١٩٤٨ ٢١ و ٨٠٠ شخصاً منهم ٦٧٧٣ من غير الأفريقين ومعظم هؤلاء الأخيرين من البريطانيين الذين يعملون في الحكومة أو في الشركات الأجنبية المختلفة سواء كانت زراعية أو صناعية أو تجارية وهم يكونون طبقة الخبراء الفنيين والممولين. وهناك أيضاً بعض التجار اللبنانيين والسوريين والهنود إلا أن عددهم مازال قليلاً بسبب القيود المفروضة على دخولهم وهم يكونون طبقة تجار القطاعي ولم يمتد الزمن بهم إلى أن يرتفعوا إلى منزلة كبار التجار.

وقد بدأ وصول اللبنانيين والسوريين بين سني ١٩٢١ و ١٩٣١ وأغلبهم مسلمون وقد بلغوا طبقاً لإحصاء سنة ١٩٥١ ١٣٧٠ شخصاً



وهناك شركتان سوريان احدهما تعمل في صناعة النسيج والثانية تعمل في تسليم النقود ويحترف اغلبهم التجارة وهم نشطون حتى لقد بلغ ما استوردوه من المواد الغذائية في سنة ١٩٥٢ خمس الوارد من تجارة غانة في هذه المواد (١٩).

وان تجد في غرب افريقيا اثرأ للفرقة المصرية بل الجميع مختلطون يكونون مجتمعاً واحداً . بل هناك من النوادي المختلفة ما يشترك فيها الوطنيون والاوروبيون والاسيويون ويمارسون مختلف نواحي النشاط . وكثيراً ما يتبادل الجميع الزيارة في ألفة ومودة بل يشترك أبناء البيض والسود في مدارس مشتركة يتلقون تعليمًا مشتركاً . وهذا التعليم المشترك يوجد أظهر ما يكون في مدارس المبشرين .

إما معظم الأجانب الآخرين فمن الأفريقيين اجتذبهم إلى غانة شدة الحاجة إلى الأيدي العاملة في المناجم وزراعات الكاكاو ثم الشركات الصناعية، وهم يكونون نسبة وصلت إلى ٥٠٪ من مجموع السكان لا سيما وقد أخذ النظام القبلي للسكان في الضعف نتيجة لهجرة الوطنين من مواطنهم الأولى إلى حيث مرا كز العمل فانضم إليهم القادمون الإفريقيون الجدد وأصبحوا يكونون مع هؤلاء، وحدة إقتصادية تنتمي إلى نوع العمل الذي يمارسونه أكثر مما تنتمي إلى القبيلة أو العشيرة كما كان الحال سابقاً . ومعظم المهاجرين يتركزون في منطقة الساحل .

## مراجع الباب الأول

- ١ انتشار الإسلام والثقافة الإسلامية في أفريقيا ص ٢١
- ٢ Encyclopedia Of Islam , Art . Ghana
- ٣ Africa, p. 357
- ٤ Geographie Universelle Vlo X p. 17
- ٥ Africa, p. 323
- ٦ History Of Ghana , p . 43 — 47
- ٧ Ibid p . 100
- ٨ Ibid p . 51
- ٩ Ibid p . 56
- ١٠ Sons of Africa p . 26
- ١١ Ibid p . 35
- ١٢ Encyclopedia Britannica , Art . Achanti
- ١٣ Sons of Africa , P . 41
- ١٤ لديات في أفريقيا السوداء ص ٥١ — ٦٢
- ١٥ Gold Coast in Transition , p . 53
- ١٦ African Worlds ' p . 196
- ١٧ السلالات البشرية في أفريقيا ص ٦٥
- ١٨ الديانات في أفريقيا السوداء ص ١٩٣
- ١٩ الإسلام في أفريقيا السوداء ص ١٤٣
- ٢٠ الديانات في أفريقية السوداء ص ١٦
- ٢١ An African Survey , p . 412



## الباب الثاني

### عصر تجارة الرقيق

كان تعيين الأمير هنري الملاح حاكماً لمدينة سبته المراكشية في بداية القرن الخامس عشر إيذاناً ببداية عصر جديد في تاريخ العالم هو عصر الاكتشافات الجغرافية . كان الأمير هنري يرى التجار المسلمين قادمين من الصحراء الكبرى يقودون قوافل ضخمة تحمل الذهب والعاج وريش النعام وعرف منهم أنها قادمة من جنوب هذا التيه الرملى الهائل . حيث يعيش أناس أغلبهم وثنيون وأقليتهم مسلمة . لديهم من هذه الخيرات والثروة شيء كثير . هذا إلى أنه فما وراء هذا التيه الرملى وإلى الشرق قليلاً . تعيش مملكة مسيحية يحكمها ملك أسود مسيحي . ولم يكذ الأمير يسمع هذا الكلام حتى طافت بذهنه أحلام هداية هؤلاء الوثنيين والمسلمين الذين يعيشون وراء هذه الصحراء الهائلة إلى الدين المسيحي . بل طافت بذهنه خطة ضخمة ذات هدف واحد ذى شعب متعددة وهي الوصول إلى مصادر هذه الثروة الضخمة والاستيلاء عليها وحرمان التجار المسلمين منها . وكذلك الإتصال بهذا الملك المسيحي الذى يقع هناك فى الشرق . والتحالف معه من أجل رسم خطة



نرى إلى زحف مشترك يتجه إلى هذه الممالك الإسلامية القوية التي تقطن مصر والشاطئ الأفريقي الشمالي . ولا شك أن هذا الزحف المسيحي المشترك ، وكذلك الاستيلاء على مصادر هذه الثروة التي تعطى هؤلاء المسلمين القوة والمنعة والثراء . لا شك أن هاتين الخطتين - إذا سارتا معاً - سوف يؤديان في النهاية إلى جاب هداية الوثنيين والمسلمين الفاطنيين وراء الصحراء الكبرى إلى الدين المسيحي - إلى إنتصار ساحق للمسيحية .

ولا شك أن الأمير هنري قد استمد من حماسه الديني خيالا رسم له هذا الأمل الرائع . فقد انضم حديثاً إلى جماعة فرسان القديس يوحنا الذين سكنوا جزيرة مالطة واتخذوا من طريقة حياتهم الخاصة وسيلة إلى إنتصار المسيحية والمسيحيين <sup>(١)</sup> .

وإذا كان الوصول إلى ما وراء الصحراء الكبرى من أجل تنفيذ هذه الأغراض ذات الهدف الواحد يبدو صعباً بل مستحيلاً عن طريق القوافل البرية فلا بد أن الوصول إليها عن طريق البحر يبدو سهل التنفيذ إذا اقترن بالعزم والسفن المحيطية الضخمة والملاحين المدربين .

وبدأت الرحلات البحرية تتجه نحو الجنوب محاذية لساحل أفريقيا الغربية كما بدأ التغلب على هذا المحيط المجهول الذي كان يبدو للأوروبيين مارداً جباراً لا يستطيعون التطلع إليه حتى لقد

أطلقوا عليه « بحر الظلمات » . وفي سنة ١٤٤٢ حملت هذه السفن إلى البرتغال أول حوائها من الذهب والعميد قادمة من ريودورو . فكان هذا مشجعاً لمزيد من الاندفاع نحو الجنوب . فلم تمض عشرون سنة أخرى حتى وصلت السفن البرتغالية إلى موضع مدينة متروفيما الحالية . ومنح ملك البرتغال لمن يدعي فرناد جوميز Fernao Gomez عقداً باحتكار تجارة شاطئ غينيا لخمسة سنوات مقابل خمسمائة دوكانت سنوياً ووعد باكتشاف مائة عقدة من الشاطئ . كل عام أيضاً . وكان لهذا العقد أثره إذ لم تلبث السفن أن وصلت إلى ما نسميه الآن بجمهورية غانة .

وكان ذلك في سنة ١٤٨٢ حين وصلوا إلى مصب نهر برا Pra حيث أنشأوا مركزاً تجارياً باسم هذا المخاطر « فرناد جوميز » ولما عرف أن هذا المكان وما حوله غني بالذهب أطلقوا عليه اسم ساحل الذهب وهو الاسم الذي ظل يحمله إلى ما قبل سنتين من يومنا . وإذا ما انتهى عقد احتكار جوميز لتجارة المنطقة عولت الحكومة البرتغالية على أن تقوم هي بعبء الاتجار في هذه الأنحاء <sup>(٢)</sup> بعد أن تبنى هناك حصناً يقيها شر هجمات القبائل الإفريقية . وشحنت إلى هناك فعلاً جميع امکانيات التي تساعد على إتمام هذا الغرض وسافر معها مائة من المهندسين والعمال . والحق أن الأهالي وزعيمهم أحسنوا إستقبال هؤلاء القادمين وبدأت بينهم المفاوضات من أجل استئجار المكان



الذى يصلح لإقامة الحصن كما بدأت المفاوضات من أجل التفاهم على مواد التجارة وكيفية تبادلها . ولم تلبث هذه المفاوضات التى - شابهها كثير من التهديد والوعود - أن انتهت إلى النجاح . وإذا قام بناء الحصن وأعيدت السفن إلى البرتغال لتأتى بمزيد من المهمات وشحنات السفن بما يفوق عوائلها من الذهب والعميد وكان هذا بدء قيام الأوروبيين بتجارة عبيد غرب أفريقيا . وإذا ما انتهى بناء الحصن فى سنة ١٤٩٦ أطلق عليه اسم سان جورج دى مينا ومنح حق البلديات وافتتح صلاة على روح الأمير هنرى . ومنح حاكم الحصن إزامبوجا Azambuja بد إحالة على المعاش لقب لورد غينيا .

ولا شك أن هذا الحصن قد بنى على مثال الحصون الأوروبية فى مكان حصين يفصله عن البحر خندق عميق أقيمت عليه قنطرة إلى جانبها برج مستدير جعل فيه مكتب قائد الحصن الكبير وإلى جانب هذا الحصن الكبير أقيمت بضعة حصون صغيرة فى أكسيم Axim وشاما Shama وأكرا Accra . ولا بد أن البرتغال كانت تؤمل عن طريق هذه الحملة من الحصون والقوات التى تصكرو فيها أن تحتكر تجارة هذه الأنحاء . ولكن هذا الأمل لم يتحقق بل بدا أنه بعيد التحقيق منذ اللحظة الأولى حين بدأ الأسبان يقدمون ، رغم ما فعلته الحكومة البرتغالية من كتمان أخبار غرب أفريقيا وخاصة عن رجال البحر الجنوبيين والبرتغاليين ، إلى أن الأسبان لم

يلبثوا أن انسحبوا حين عقدت الدولتان إتفاقاً حصلت بمقتضاه أسبانيا على جزائر كناريا لقاء انسحابها من ساحل غينيا ولا شك أن الدافع الذى دفع بإسبانيا إلى عقد هذه الصفقة لم يكن الرغبة فى التفاهم مع البرتغال بقدر ما كان الرغبة فى تركيز جهود رجالها فى الدنيا الجديدة . ولكن الأمر إذا كان قد بدأ سهلاً مع الأسبان فإنه لم يكن سهلاً أمام غيرهم من المنافسين الذين بدأت قوافلهم البحرية تصل إلى هذه الأجزاء الأفريقية الجديدة بل زاد عليهم الفرنسيون الذين نشطوا فى تجارة الذهب حتى غدوا قبل أن يكتمل النصف الأول من القرن السادس عشر منافساً خطراً للبرتغاليين حتى أصبح من الواجب عليهم أن ينظموا أمرهم تنظيمًا دقيقاً من أجل التغلب على هذه المنافسة الخطرة وقد اقتضى هذا التنظيم أن يرسلوا رحلتين إلى البرتغال سنوياً فى مواعيد ثابتة علاوة على حراسة ساحل غانة بواسطة دورية بحرية دائمة تمنع هؤلاء المنافسين من القدوم والقبض على من يقدم منهم ومحاكمته بتهمة القرصنة<sup>(٣)</sup> .

ولكن مهمة البرتغاليين لم تكن سهلة بالقدر الذى تتصوره لاسيما وأن الحامية البرتغالية التى استقرت فى هذه السلسلة من الحصون كانت تعتمد - سواء فى ذخيرتها أو مؤونتها - على ما كان يأتيها من البرتغال ، كما كانت مصاريفها تقع على عاتق هذه التجارة . التى لا بد أن دخلها كان قليلاً فى أول الأمر . لاسيما وأن المعاهدات الى



عقدت مع الزعماء الأفريقيين المحليين لاتباع لهم سيطرة كاملة عليهم . هذا إلى أن هذه الحامية البرتغالية لم تكن تخرج من الحصن فلم تكن تستطيع فرض سلطتها إلى أبعد من مرمى بنادقها أو مدافعها .

وكانت التجارة تتركز آنذاك في الذهب . والعاج والرقيق .

والكن البرتغاليين لم يلبثوا أن استقروا في أماكن أخرى في أفريقيا . بل وصلوا إلى الهند وتركز اهتمامهم في هذا القطر البعيد فأصبح ساحل غانة ميداناً ثانوياً لآسيا وقد انصرف اهتمام الحكومة البرتغالية إلى هذه الأسواق الجديدة التي بدت أوفر ثروة . ولذا نستطيع أن نقول أن النشاط البرتغالي لم يتركز في ساحل غانة إلا ريثما اكتشف حقل النشاط الهندي في سنة ١٤٩٤ . ولذا أصبحت التقارير تترى من غرب أفريقيا منبئة عن سوء الأحوال وتمرد الحاميات بسبب إهمال الحكومة لشؤون هذا الركن ولا بد أن الحكومة قد حاولت الإصلاح إلا أن هذه المحاولات لم تجد ، فلم يأت منتصف القرن السادس عشر حتى غدا ساحل غانة في نظر الحكومة البرتغالية كما مهملاً .

وإذا كان الفرنسيون قد بدوا في أول أمرهم منافسين خطيرين ، إلا أن البريطانيين لم يلبثوا أن جاوزوهم في هذا الخطر . فقد وصلوا في سنة ١٧٧٩ وتوقفوا إلى حين بعد أن احتجت الحكومة البرتغالية

على هذا المجهود لدى الملك أدوارد الرابع ولكنهم عادوا إلى نشاطهم في سنة ١٥٥٣ حين أقام من ميناء بورتسموث توماس وندهام بقصد ساحل غانة . ورغم الحصار الجسيم الذي أصابت رجال هذه الحملة - إذ مات منهم نحو المائة - إلا أن الذهب الذي حملوه كان كثيراً إلى حد أن أغرى كثيرين بماودة هذه الرحلة ( الناجحة ) .

وبدأت رحلات البريطانيين إلى ساحل غانة تكثر في الوقت الذي أخذ البرتغاليون يهبطون ولقد أدت المقاومة البرتغالية لهذه المحاولات ( الأجنبية ) إلى تعاون الفرنسيين والبريطانيين لوقف هذه المقاومة . بل لم تأت سنة ١٥٦١ حتى كون فريق من التجار البريطانيين شركة أطلق عليها اسم ( شركة التجار المخاطرين في غانة ) كان من بينها صديق من أصدقاء الملكة إليزابيث مما ضمن لهم تشجيع الملكة نفسها

وكان هؤلاء القادمون أكثر كرمًا من البرتغاليين فلم يلبث الزعماء اوطنيون أن مالوا إليهم . ولكن تجارة الذهب لم تلبث أن هبطت واتجه جهد هؤلاء القادمين إلى تجارة الرقيق التي بدت مجزية أكثر من غيرها . وفي سنة ١٥٨٠ ثارت هولندا على فيليب الثاني امبراطور اسبانيا وحصلت على استقلالها وبدأت هي الأخرى تجرب حظها في هذا الميدان الجديد . وترحب الوطنيون بهذا العميل الجديد كما رحبوا بالبريطانيين<sup>(١)</sup> فاستقر الهولنديون في موري Muri ويونزي Butri وكورمانتين Kormantine وكومندا Kommerde



ولم يكن رواج تجارة الرقيق في هذا الوقت إلا استجابة لكثرة الطلب . فقد استقر البريطانيون أيضاً في يرمودا في سنة ١٦٠٩ وبربادوس في سنة ١٦٢٧ وانتيجوا وغيرها من جزر غرب المحيط الأطلسي عند الشاطئ الشرقي لأمریکا . وبدأوا يشتغلون بالزراعة لحسابهم واشتد الطلب على العبيد فكان أن تألفت شركة بريطانية جديدة تحتكر هذا النوع من التجارة في شاطئ افريقيا الغربي فيما بين الرأس الأبيض ورأس الرجاء الصالح . فكان من جراء هذا أن بلغت تجارة الرقيق من هذه الأجزاء من أفريقيا ( ساحل غانه ) ذروتها . فحصلت شركة William & Mary على حق توريد الرقيق إلى الممتلكات الأسبانية في أمريكا . ولم تلبث هذه الشركة ان احتكرت هذا الحق لمدة ثلاثين سنة ابتداء من سنة ١٧١٣ . ولكن العقد انتهى فجأة في سنة ١٧٣٩ حين اشتكى بقية التجار البريطانيين ففسخ فيليب الثاني العقد مما اضطر بريطانيا إلى الحرب مع أسبانيا .

وفيما بين سنتي ١٦٨٠ و ١٧٠٠ نقلت هذه الشركة وحدها ١٤٠ الفامن العبيد بينما نقلت الشركات الأخرى ١٦٠ الفاً أخرى . وفيما بين سنتي ١٧٠٠ و ١٧٨٦ نقلت هذه الشركة وحدها ٦١٠.٠٠٠ إلى جهايكوا وحدها . بل يقدر عدد العبيد الافريقيين الذين نقلهم التجار

البريطانيون وحدهم فيما بين سنتي ١٦٨٠ و ١٧٨٠ مليونين ومائة وثلاثين الفاً بمعدل ١٩٥ ر ٢٠ عبداً سنوياً .

ووصلت تجارة البريطانيين في الرقيق ذروتها قبل حرب الاستقلال الأمريكية . وكانت لفربول أهم موانئها وإلى جانبها لندن وبرستول ولانكستر وكان عدد السفن التي تعمل في هذه التجارة وحدها ١٩٢ سفينة تبلغ حمولتها ١٤٦ ر ٤٧ عبداً<sup>(٥)</sup> وتوقفت هذه التجارة بعض التوقف خلال حرب الاستقلال ولكنها عادت إلى الانتعاش بعدها حتى لقد أصبح عدد مراكز تجارة الرقيق في سنة ١٧٩١ أربعين مركزاً كان بينها للبريطانيين أربعة عشر مركزاً وثلاثة فرنسية وخمسة عشر هولندية وأربعة للبرتغاليين ومثلها دالمركية . ونقلت هذه المراكز في سنة ١٧٩٩ ثمانية وثلاثين الفاً للمراكز البريطانية وعشرين الفاً للفرنسيين وأربعة الآف للهولنديين ولم يزد نصيب الدالمركيين عن الفى عبداً ونصيب البرتغاليين عن ألف واحد . فكان البريطانيون وحدهم احتكروا نقل نصف عدد رقيق غرب افريقيا وقد بلغ أربعة وسبعين الفاً ولم يصل هذا الرقيق كله إلى الأسواق التي تطلبه بل لم يصل إلا النصف . فنسبة الرقيق الذين يموتون قبل الخروج من افريقيا يصل إلى ١٢ ١/٢ . وفي خلال الرحلة ٤ ١/٢ . وقبل بدء العمل في جهايكوا ٣٣ ١/٢ . ولا بد أن هذه النسبة الكبيرة من المتوفين في هذه الرحلة تعود إلى اختلاف المكاتب عن مكان مجيئهم واختلاف المناخ وإلى







ولم تكن عملية شراء الرقيق عند الساحل عملية سهلة بل كانت معقدة . فإذا كانت قوة التجار الأفريقيين تعملو قوة التجار الأوروبيين فإن الرقيق كان لا يشتري ولا يباع إلا في حدود التصريح الذي يعطيه الزعيم الإفريقي . وكان هذا التصريح يعطى لمدة معينة وقد لا يعطى إلا لعدد محدود من السفن بل لا يعطى إلا لسفينة واحدة وقد يعرض الرئيس الأفريقي عدداً من الرقيق بأسعار أعلى من السعر العادي بدعوى أنهم رقيقه الخاص فإذا رضى التجار بجميع هذه الشروط تعرضوا بعد ذلك لضريبة خاصة تفرض على كل عبد لقاء خروجه من بلده . وحتى بعد أن زالت سيطرة التجار الإفريقيين على الأوروبيين كانت التجارة مستحيمة قبل أن يقدم التجار الأوروبيون الهدايا إلى الزعماء الإفريقيين وكانت البنادق والأسلحة أهم هذه الهدايا<sup>(٦)</sup> ولا يمكن تحديد السعر الذي كان الأوروبيون يدفعونه في رقيق غرب أفريقيا . وذلك راجع إلى اختلاف السعر بسبب العرض والطلب من وقت لآخر . ومن مكان إلى آخر . ولكن ذلك لا يمنعنا من أن نقدر العبد القادر على العمل كان يصل في القرن السادس عشر إلى ثلاثة جنيهات وأرتفع في القرن السابع عشر إلى خمسة وعشرين جنيهاً .

وإذا كان الأوروبيون قد قاموا بسبب هذه التجارة عن طريق الساحل فإن الداخل لم يكن آمناً بل كان هناك التجار العرب الذين

وصلوا إلى سهول النيجر عبر الحافة الجنوبية لمنطقة الصحراء الكبرى أو عن طريق طرق القوافل التي تجتاز هذه الصحراء من الشمال إلى الجنوب وقاموا بنصيبهم من حيث الاتفاق مع الزعماء على توريد أعداد الرقيق لهم كما كان زملاؤهم الأوروبيون يعملون في الإقليم الساحلي .

وإذا تجاوزنا إقليم الساحل إلى الداخل كانت عمليات تجارة الرقيق بأكملها في أيدي الأفريقيين إذ كان الزعماء الأفريقيون يرفضون رفضاً باتاً السماح لأى أوروبي بالتوغل إلى الداخل . فكان عمال هذا الزعيم هم الذين يتولون جمعه من الأسواق الداخلية وفقاً لطرقهم الخاصة . فالدويلات الصغيرة التي قامت في الإقليم الساحلي من ساحل الذهب كانت تفرض سلطتها على الشركات الأوروبية وعمالهم بل كانت تفضل أن يبقى الأوروبيون في حصونهم الساحلية لا يبرحونها . كي لا تحترق قواتهم المسلحة أراضيهم كما أنهم كانوا يفضلون أن لا يتصل هؤلاء الأوروبيون بالدول الأفريقية القوية الموجودة في الإقليم الداخلية كالإثاني أو الأكوامو . وإذا ما حاولت هذه الدول القوية أن تغير على الدويلات الأفريقية الساحلية كان على هؤلاء أن يلجأوا إلى طلب المعونة من هذه الحصون الأوروبية التي تبادر بمدحهم بالأسلحة الوفيرة المتقدمة على أسلحة جيرانهم وبالجندي الأوروبي المدرب على الحرب<sup>(٧)</sup> .



وكانت شعوب الفانتى والأكرامى التى تتحكم فى سوق الرقيق . فكانوا هم الذين يرسلون برجالهم إلى الداخل لجلب الرقيق بينما كان الأشانى يرسلون برقيقهم من الداخل إلى أسواق مانسى Mensi على بعد ثلاثين ميلاً من Cape Coast على طول طريق يمتد من كوماسى إليها . وفى هذا الطريق كانت المحطات التى ينتظم فيها التجار أو الجلابون والعلماء من أجل أتمام عملية الشراء ، وغالباً ما كانت عمالة البيع تتم فى إحدى أو بعض هذه المحطات دون الحاجة إلى الوصول إلى الساحل . وكان البريطانيون قد أقاموا حصنهم الرئيسى Cape Coast إلى جانب كومندا Kumenda وأنومابو Anomabo وأكرا . علاوة على بضعة حصون صغيرة فى ونيبا Weneba وسكوندى Sekondi بينما كان الهولنديون فى المينا Erimina وأكرا واكسيم وبونزى ومورى وسكوندى وشاما وكورمانتين وتاكورادى ويراكو وكومندا علاوة على ما كان لهم من حصون أقدم عهداً فى دومابو وإيز وكارتاجو . بينما كان الدانمركيون فى كرستيان برج وسان توما . وفردريك بورج ولانلمان فردريك بورج الكبير ودوروثيا وتاكرا . وكان الألمان أقل هؤلاء الأوروبيين حظاً فى حسن العلاقة مع الأهالى وكذلك مع جيرانهم الهولنديين بل قد أدى النزاع إلى قتل إثنين من حكامهم هناك الأمر الذى أدى بهم إلى تصفية مراسلهم فى سنة ١٧٢٥ . وقد تبادل هؤلاء الأوروبيون هذه الحصون أكثر

من مرة . بل كانت كل مجموعة من الحصون ترتبط مع بعضها بنظام دفاعى سواء مع بعضها أو مع الزعماء الأفريقيين .

ولم تكن إقامة الأوروبيين فى هذه الحصون وللاعلاقهم مع الأهالى أو مع جيرانهم من الأوروبيين تجرى سهلة ولا هينة بل كثيراً ما تعرضوا للهجوم ، بل كثيراً ما تعرضوا للحصار الذى يطول حتى يبعز عليهم الحصون على المؤونة . وقصة إستيلاء الوطنيين على حصن كريستيان بيچ جديدة بأن تروى . فقد كان هذا الحصن كغيره من الحصون مقصد الوطنيين فى غير الأوقات التى يزدهم فيها العمل بتجارة الرقيق يشترى منه ما يريدون من المواد الأوروبية التى يريدون الحصول عليها وأهمها البنادق والذخيرة لقاء ما يقدمونه لهم من الذهب والفلل والعالج . وحدث فى سنة ١٦٩٣ أن نقصت الحامية الدانمركية فى هذا الحصن نقصاً كبيراً بسبب المرض والموت . حتى لم يعد به أكثر من خمسة وعشرين رجلاً صالحين للقتال وعرف بهذا زعيم من زعماء الوطنيين يسمى Asimeni فغنت له فكرة الاستيلاء على الحصن . وكان هذا الزعيم رجلاً مبروفاً لكل من الدانمركيين والبريطانيين وكثيراً ما قدم إليهم يشتري منهم ويبيع لهم . أو يقوم بالوساطة بينهم وبين غيره من الزعماء .

وانجبه هذا الزعيم يوماً إلى قائد الحصن وأبدى له أن هناك بعض الوطنيين الذى يسامون فى شراء مجموعة من البنادق وأنهم فى أشد



الحاجة إليها في أقرب فرصة حتى إذا أبدى قائد الحصن استعداد له عقد الصفقة حدد له الزعيم يوماً معيناً يقدم فيه ومعه هؤلاء الزعماء علي أن تكون البنادق معدة . وفي اليوم المعين قدم الزعيم إلى الحصن ومعه ثمانون إفريقيا . وبدأوا يتفاوضون حتى إذا انتهى الكلام المبدئي . رغبوا في مشاهدة البضاعة . فحملت إليهم فأرادوا بحربتها . وطلبوا لذلك بعض الذخيرة . وما كادت الذخيرة تحضر حتى كان كل رجل منهم قد تقلد بندقيته وأرغم قائد الحصن ورجاله على تسليم الحصن لهذا الزعيم . الذي بادر فارتدى بدلة قائد الحصن وأخذ في الاتجار مع البريطانيين والهولنديين وكان يزور زملائه من قواد الحصون البريطانية والهولندية ويعقد معهم الصفقات كما كان يزور السفن الراسية حيث يتبادل الزيارات مع ربانها . بل أثر عنه أنه كان يسرف في نحية زملائه بضرب المدافع كلما قدموا عليه أو بارحوه . حتى إذا تنبه الدائمركيون إلى فقدهم الحصن ، وأرسلوا إليه من يسعى في ذلك رده إليهم بعد أن حصل منهم على ألف وستمائة جنيا وكان قد حصل عند استيلائه على الحصن على بضائع بلغت قيمتها سبعة آلاف جنيا وبذلك بلغ مجموع ما حصل عليه بهذه اللعبة ثمانية آلاف وستمائة جنيا لمدة لم تتجاوز بضعة أشهر<sup>(٨)</sup> .

وكانت الحروب التي تدور بين هذه الدول الأوروبية في القارة

يتردد صداها في أفريقيا فكانت تتبادل الغارات إذا سمعت بنشوب الحرب في أوروبا كما كانت السفن تحاول أسر سفن أعدائها بل تحاول محاكمة من بها من الملاحين بتهمة القرصنة . كما يحاولون الاتفاق مع حلفائهم من الزعماء الأفريقيين على وقف أعمال أعدائهم الآخر . فقد أاتفق البريطانيون مع زعيم كومندا على عرقلة عملية استخراج الذهب التي يقوم بها الدائمركيون في مناجم التل المقدس ورأى الدائمركيون سوء موقفهم فاضطروا إلى استئجار عدد من الوطنيين للدفاع عنهم ودفعوا لذلك اجورا عاليه وصلت في ذلك الوقت إلى خمسة آلاف جنيه ولكن هذا كله لم يقدم في شيء إذ هزمت قواتهم أمام قوات أعدائهم أكثر من مرة حتى اضطروا في النهاية إلى عقد صلح مع مهاجمهم حتى إذا انتهى الاتفاق إلى صلح عدوا أنفسهم محظوظين .

وفي خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر كان الجزء الساحلي فيما بين نهر تانو ومصب الفولتا مقسما إلى عدد كبير الدويلات . ففيما بين تانو وانكوبرا كانت هناك دولتا ادوير وانكوبرا . وفيما بين انكوبرا وبرابرا كانت هنالك أكسيم وآنتي وآدوم وجابي . وفيما بين برا وبنيا كانت هنالك دولة كوماندي أقوى الدول الساحلية إطلاقا . وكانت تمتد لمسافة عشرين ميلا من بنيا إلى جبل الحديد . وإلى الشرق من موري كانت دولتا فيتو Felu وأسيو



Asebu ثم يلى ذلك الفانى التى كانت تمتد من جبل الحديد إلى ناتوم كويرى Tatum Kweri وهى مسافة تبلغ خمسة وعشرين ميلاً كما كانت جبال الشيطان عند ونيبا Winneba تفصل بين دولة أكرون Akron الصغيرة ودولة اجونا Agona الكبيرة . وإلى الشرق من هذا كله كانت دولتا الكرا ثم تجو Ningo ولم تكن أراضى كل دولة من هذه الدويلات الصغيرة تمتد إلى الداخل أكثر من بضعة أميال وكانت كل دويلة تعتمد إلى حد كبير على مقدار ما تتسلمه من الدولة صاحبة الحصن أو الحصون التى تقوم على أراضها . وكانت قيمة إيجار الحصن تتراوح بين أوقيتين وخمس أوقيت من الذهب وكان ثمن أوقية الذهب آنذاك أربعة جنيهات . وإلى جانب هذا الإيجار كان هناك بعض الزعماء الذين يتناولون الهدايا شبه المنتظمة من أجل تسهيل أعمالها . وغالباً ما كانت هذه الهدايا عينية وكانت الخدمات التى يستطيع هؤلاء الزعماء تقديمها تلخص فى فض الحصونات التى تقع بين الشركات ورجال الشحن وكذلك من أجل تقديم الماء إلى رجال الحصن بصفة منتظمة وكانت هذه الهدايا تتراوح بين ما قيمته اثنا عشر جنيهاً وخمسة عشر . وكان فى مقدور هؤلاء الزعماء قفل الطريق إلى الداخل فى أى وقت . وفى سنة ١٨٢٠ كان مجموع المبالغ التى دفعها الشركات البريطانية سواء للإيجار أو غير ذلك خمسة آلاف جنيهاً<sup>(٩)</sup>

وإذا كان البرتغاليون قد وصلوا مصب نهر برا Pra فى سنة ١٤٧١ فلم سرعان ما وصلوا إلى الكونغو فى سنة ١٤٨٢ أيام الملك جون الثانى وتوالى رحلاتهم إلى هذه الأجزاء حيث قدم المستكشفون معهم رهبان الفرنسيسكان . وحملوا إلى ملك الكونغو تحيات ملك البرتغال كما حملوا إليه الهدايا الملكية وهم يوالون السؤال عن كيفية الوصول إلى أرض القس حنا . ولكنهم عند عودتهم إلى بلادهم حملوا معهم بعض الأهالى فكان ذلك أيضاً بدء تجارة الرقيق فى تلك الأنحاء . ولم تأت سنة ١٥٦٨ حتى تأسست ( شركة أفريقيا ) لتخطف أو تبتاع أهل أفريقيا . وكان حجه وزير المستعمرات فى هذا الشأن أنه ( لا يستطع أن يمنع تجارة تعود على الأمة بمثل هذه المنافع ) ومهما كان النظام الاجتماعى الذى عاش أهل الكونغو فى ظلة من الرقى أو الانحطاط فإنه كان نظاماً كفى حاجتهم بعد أن تعرضوا لكثير من الآلام فى هجرتهم حتى تم استيطانها فى هذه الأرض التى وجدهم فيها البرتغاليون .

وإذا كان البرتغاليون قد بدأوا فى علاقتهم مع زنجى ملك الكونغو على قاعدة المساواة التامة فى التحالف إلا إنه لم يمض وقت طويل على وصولهم حتى نشبت الحروب بين الأمراء المتنافسين مما سبغت معه الفرصة للبرتغاليين أن يدعموا سلطانهم . وكان من نتيجة هذه الحروب التى اضطرت - وكان وقودها هذه المجتمعات الهادئة من الوطنيين -



أن انتشر البؤس والخراب ودفعت المجاعة والانهلال الخلق بالناس إلى إتباع عادة أكل لحوم البشر . وهو أمر لم يكن معروفاً من قبل ذلك إذ لم يكن من عادة هذه الشعوب مزاوله هذه العادة من تلقاء أنفسهم إلا في نطاق ضيق جداً يتلخص في قتل الملك الذي يعجز عن الحكم وأكاه كي تسرى حكمته وشجاعته السابقة إلى خليفته ، فلم تكن أكثر من عادة دينيه . وأن كانت قبيحة إلا إنها لم تكن أولى العادات الدينية القبيحة في العالم .

ويمكننا أن نعتبر ممرعين بما مر من الحوادث إلى نتيجهاتها التي لا ينكرها أحد وهي تركيز البرتغاليين همهم في جمع العبيد . ولم يتحولوا إلى العاج والفضة والنحاس إلا فيما بعد . وهذه المعادن لم تكن في ذلك الوقت وفيرة فظلت تجارة العبيد هي التجارة الرئيسية . وكانت مجزية كل الجزاء فقد اشتد الطلب عليهم ليعملوا في مزارع ومناجم جزائر الهند الغربية<sup>(١٠)</sup> .

ومن أجل هذا الغرض أقام البرتغاليون على الساحل الغربي لأفريقيا الجنوبية - كما فعلوا في ساحل غانة - سلسلة من الحصون مثل حصن لواندة الذي أقاموه في سنة ١٥٧٦ وحصن بنجويلا الذي أقاموه في سنة ١٦١٧ مهمتها تلقي رسائل العبيد التي تصلهم من الداخل عن طريق الأمراء المحاربين من أجل نقلهم إلى البرازيل . وفي هذه

الحصون يقوم البرتغاليون بتقسيم هذه الرسائل إلى أنواعها المختلفة طبقاً لأحجامهم وأوزانهم وطبائعهم وكانت حكومة أنجولا التي أقيمت هناك لتشرّف علي (استتباب الأمن) تحصل على ضريبة خاصة عن كل رأس . علاوة على الضريبة التي يحصل عليها المبشرون لقاء تعميد هؤلاء (البؤساء) المرحلين

وقد حملت السفن البرتغالية إلى أمريكا الملايين من هؤلاء العبيد وليس في استطاعة أحد الوصول إلى رقم صحيح لعددهم وأن كان أحد المؤرخين البرتغاليين قد قدره برقم إجمالي قدره مليونان وثلاثمائة وتسعة وثمانين ألفاً من ميناء أنجولا وحدها فيما من سنتي ١٤٨٦ و ١٦٤١ أي بمعدل تسعة آلاف من العبيد كل عام . وإزدادت التجارة نشاطاً خلال القرن الثامن عشر حتى وصل مغدلم إلى ٢٥ ألفاً .

وقد نقل معظم هذا الرقيق إلى البرازيل التي كانت هي الأخرى من الأملاك البرتغالية فيما وراء البحار وظلت كذلك أكثر من مائتي سنة . ورغم أن هذه التجارة أوقفت رسمياً في سنة ١٨٢٦ إلا أنها ظلت عدة سنوات بعد ذلك . لأن اقتصاد هذا الجزء من العالم الجديد صار مرتبطاً إلى حد كبير بما تحمله السفن إليه من هذه الأيدي العاملة المجانية . حتى إذا لم تبذل أية محاولة جديده لإيقاف الرق المنزلي الذي استمر حتى الربع الأخير من القرن التاسع عشر



تحويل إلى نوع آخر من الرق عرف باسم عمال العقود وهو النوع الذي مازال يجري العمل به في انجولا حتى الوقت الحاضر .

وإذا كان هؤلاء الأوروبيون قد نخصصوا في تجارة الرقيق في غرب إفريقيا بوسائلهم الخاصة التي كانت تتخلص في إقامة الحصون على السواحل ثم عقد المعاهدات مع الزعماء الذين يقومون من جانبهم بتوريد الرقيق بطرقهم الخاصة أيضاً فقد كان العرب هم الذين حازوا نصيب السبق في هذه التجارة عشر في شرق إفريقيا بطرقهم الخاصة أيضاً . ولم يأت العرب إلى شرق إفريقيا في القرن الخامس كما قدم الأوروبيون بل قدموا إليه منذ أيام موغلة في القدم فقد كانت مواجهة بلادهم لشاطئ إفريقيا ثم هبوب الرياح الموسمية في اتجاهات معينة في مواسم معينة أكبر معين لهم على السير بسفنهم الخفيفة إلى شواطئ إفريقيا والعودة منها في أمن ويسر فكان العرب هم الذين يقومون بتوريد العبيد إلى كل من الدولتين الرومانية والفارسية منذ أيام قبل الميلاد . وكذلك هم الذين حملوه إلى أسواقه في الشرق بين ظهور المسيحية والإسلام . وأنا لرى أثر ذلك فيما ازدحمت به بلاد العرب من الرقيق قبل الإسلام . فقد كونوا القوى المحاربة للقبائل المختلفة كما كانوا هم الذين حرسوا لهم التجارة التي كانت دائمة السير نحو الشام وإثيوبيا . وأنا لرى في أسماء بلال وأم أيمن وعنزة العبيد خير شاهد على هذا الازدحام . وظهر الإسلام وحث أنصاره على السعي

في طلب الرزق فكان أن اندفعوا فيما كانوا يندفعون فيه من تجارة . وشهدت حركة الفتوح الكبرى اندفاعاً نحو بلاد جديدة لعبوا فيها دور السيد فاشتدت رغبتهم في اقتناء العبيد وكثر عدد السادة الذين اقتنوا هذا الرقيق كما ازدادت القدرة على هذا الاقتناء بحكم الثروة التي انصبت عليهم انصباباً . ولذا كانت بلاد شرق إفريقيا مقصد التجار العرب في طلب الرقيق الأسود . فكانت السودان وإثيوبيا وشواطئ الصومال حتى أقصى الجنوب مسرح نشاطهم .

وقد شهدت بلاد إثيوبيا بعض هذا النشاط وقام أباطرة تلك البلاد يقاومون هذه التجارة فنشبت بين هؤلاء التجار والأباطرة سلسلة من الحروب الطويلة المدمرة منذ القرن الثالث عشر حتى القرن السادس عشر<sup>(١١)</sup> . واستغل تجار اليمن هذه الحروب ليزيدوا من أوارها فدفعوا بالمال والرجال إلى هؤلاء التجار ليزيدوا من قوتهم كي يأتوا لهم بمزيد من الرقيق الأثيوبي والسوداني والصومالي .

وشهدت أيام الأمبراطور عمدا صيون حرباً طويلة شنها حق الدين بن أحمد حرب أرعد ثم أخوه جمال الدين ثم ابناؤه العشرة . وقف فيها السلاطين المسلمون إلى جانب الأباطرة دفاعاً عن شعهم وكيانهم واستمرت عملية سلب إفريقيا من الأغريقين التي كان يقوم بها عرب واسيويون أكثر من عشرين قرناً قبل أن يشارك فيها الأوروبيون .



وإذا كان الأوروبيون قد اكتفوا في الغرب بالوقوف عند الساحل وانتظار مجيء الرقيق فإن القوافل العربية كانت تتوغل في داخلية البلاد .

وكان تكوين القافلة دائماً يتخذ شكلاً يكاد يكون ثابتاً . فهناك تاجران أو ثلاثة في المقدمة يتبعهم اتباعهم ثم جماعة العبيد المسلحين ثم صف طويل من الحمالين سواء كانوا عبيداً أو أحراراً ومعهم العلم الرمزي للتاجر أو السلطان . وكان عدد القافلة يتفاوت من مائة إلى ألف رجل أو يزيد . وكانت طرق هؤلاء التجارة تمتد من المدن الساحلية في مقدشو أو كلوة أو سوفالا إلى منطقة البحيرات التي تمتد من بحيرة طانا إلى رودلف إلى فيكتوريا إلى نياسا في أقصى الجنوب .

وكانت القوافل تهجم على القرى الآمنة فتخطف من تستطيع خطفة من أهلها . وإذا كان تجار الغرب قد تخصصوا أكثر ما تخصصوا في الاتجار بالرجال . فإن التجار العرب كانوا يتجرون في الرقيق بجميع أنواعه . فإذا ما عادوا من رحلتهم إلى مراكزهم الساحلية بدأوا يقسمون حصيلهم أقسام مختلفة فالرجال البالغون في مكان خاص لينجسوا به إلى بلاد تريد هذا النوع من التجارة والصبيان إلى بلاد أخرى والنساء إلى بلاد تالان وهكذا وإذا كان هؤلاء التجار

يقومون بالسفر إلى مواطن الرقيق لاقتناصه فليس معنى ذلك أنهم لم يعقدوا المعاهدات مع مسلاطين والزعماء لأجل أن يجلبوا إليهم الرقيق كما كان يفعل الأوروبيون في غرب إفريقيا بل زاولوا العمل بكل من الوسيلتين (١٢) .

وإذا كانت السفن الأوروبية التي تحمل الرقيق إلى أمريكا من الخشب أو الخشب والحديد وعلى شيء كبير من المتانة يقودها الشراع، إلا أن سفن التجار العرب كانت خفيفة لا تزيد حمولتها عن أربعين طناً ، تعمل في كل منها رفوف مؤقتة من غاب البامبو مع ترك ممر ضيق في الوسط . ثم يرص العبيد رصاً على رفوف الغاب بحيث يجلس البالغون والبالغات إلى جوار بعضهم وتكديس الأولاد عليهم وكانت حمولة السفينة كبيرة بحيث لا تترك مجالاً لحركة ما . فلم يكن يمر يوم واحد على الرحلة حتى تكون الراحة المنبعثة من السفينة تشبه قبرا مفتوحاً لا سيما والموت يبدأ بينهم منذ اللحظة الأولى . وكان من العسير رفع أولئك الذين ماتوا إذا كانوا في القسم الأسفل من السفينة فلم يكن هناك بد من تركهم مكانهم حتى تنتهي الرحلة ويتم تفريغ الجزء الأعلى .

وكانت زنجبار هي السوق الأممية لتجارة الرقيق . فيمرض الرقيق في مكان السوق العام كما تعرض المواشي فيصف الرجال وخدمهم في دائرة ووجههم نحو مركزها . وكلهم واقف ، ولكن العجز أضعف بعضهم (م — ٥)



حتى عن مجرد الوقوف وكان أغلبهم أشبه بالهياكل العظمية النحيلة قد وصفتها المجاعة والمرض . وفي وسط الدائرة يقف المشترون يتهايمسون ويقرب الواحد منهم من الرقيق ليفحصه بيده فيتحسس أجزائه مختلفة من جسمه والبائع يقسم أنه ليس هناك أحسن من ذلك .

أما صفوف البنات والسيدات فكانت صفوفاً يقدم المشترون إليهم فيتحسسون أيضاً فيعرض لمهانات لا يمكن التعبير عنها لا سيما وقد نزعتهن الحرق الصغيرة التي يسترن بها أجزاء معينة من أجسادهن حتى إذا حاولن إخفاء شيء منها لا يتردد تاجر الرقيق عن استعمال الشدة معهن من أجل إزالة حياتهن .

وقد أثارت الفظائع التي ارتكبتها تجار الرقيق من الأوروبيين وكذلك ارتفاع نسبة الوفيات التي كانت تحدث بين الرقيق المرسل من أفريقيا إلى المستعمرات البريطانية وغير البريطانية في أمريكا أثارة كثيرين من الناس ولعلت بين هؤلاء المعارضين أسماء كثيرة رددت الصرخات بوجوب القضاء على هذه التجارة الممقوته من أمثال كلاركسون Clarkson وباكستون Baxton وسير رتشارد ستيل وتوماس داي TdomasDay ومن الكتاب أدام سميث Adam Smith وميلر Miller فجعلوا يرددون الدعوة وحثوا الناس على كتابة العرائض إلى البرلمان والجمعيات الدينية وكان ذلك منذ نهاية الربع الأول من القرن الثامن عشر وادلى رجال القضاء بأرائهم في موقف

الرقيق إذا حضر مع سيده إلى إنجلترا وهل تصبح إنجلترا بعد ذلك موطناً لهؤلاء الرقيق وادلى اللورد مانسفيلد برأيه الذي يقول بأن العبد لا بد أن يصبح حراً إذا وطأت أقدامه أرض الوطن البريطاني .

وبدأ مجلس العموم البريطاني يهتم بالأمر حين أثار أحد أعضائه وهو دافيد هارتلي هذه المسألة ووصف تجارة الرقيق بأنها تعارض إرادة الله الذي خلق جميع الناس متساوين ، كما تعارض حقوق الإنسان ولم تلبث الجمعيات الدينية أن اختضعت الدعوة وكانت جماعة الكويكرز Quakers أول من طلبت من أعضائها عدم ممارسة شراء الرقيق أو مجرد الحصول عليه بل طردت الجمعية من عضويتها كل من عارض هذا الرأي وكان ذلك في سنة ١٧٦١ .

وفي سنة ١٧٨٣ تألفت أول جمعية في بريطانيا من أجل تحرير الرقيق وجعلت همها إلى جانب ذلك مقاومة تجارة الرقيق وخاصة في غرب أفريقيا . وكانت هذه الجمعية أول جمعية تهدف نحو هذا الغرض لا في بريطانيا فحسب بل في العالم كله . وكان هذا سبباً في تحرك زملائهم كويكرز المستعمرات البريطانية في أمريكا فطردواهم أيضاً من بينهم كل من امتلك عبداً ورفض تحريره . ولعلت أيضاً من بين من أهتم بهذه الحركة في أمريكا أسماء دولمان وانطوني بنزت وكان



الثاني منهما أول من اخرج الدعوة إلى الحيز العالمي . وتألفت في بعض الولايات الأمريكية جمعيات تدعو إلى مثل ما تدعو إليه جمعية العاصمة .

وإذا ما أنهت حرب الاستقلال الأمريكي في سنة ١٧٨٧ نص دستورها على مساواة جميع البشر وجعل تحرير العبيد أساساً من أسس انتخاب المستر فرانكلين .

وقد تزعم الدعوة في إنجلترا في سنة ١٧٨٧ الدكتور Packard نائب مدير جامعة كمبرج فخص جائزة لمن يكتب أحسن بحث في هذا الأمر وردد دعوته رجال الدين وأخذوا يبشرون بها وصدروا كذلك جملة منشورات . وتألفت جمعية من أجل اتخاذ خطوات إيجابية لتحرير العبيد برئاسة Granyille Sharp وتألفت لها فروع في بلدان كثيرة . فقدمت العرائض إلى مجلس العموم . فتألفت لجنة برلمانية في سنة ١٧٨٨ لبحث الأمر<sup>(١٣)</sup> وعرض نتيجة بحثها على المجلس وبدأت اللجنة في عملها ١٢ مايو من نفس السنة وأنهت منه في إبريل من العام الثاني . وأقترحت إصدار مرسوم بمنع استيراد الرقيق إلى الأرض البريطانية أو مستعمراتها . ولكنه رفض بأغلبية خمسة وسبعين صوتاً . وانتهى الحال إلى إنشاء مستعمرة سيرا ليوني من أجل إيواء العبيد الآبقين وفي سنة ١٧٩٢ أثبتت المسألة مرة أخرى حين أثارها عضو البرلمان Wilber Force وأقترح

منح تعويض لمن يحرر عبداً يملكه واقترح أصدر قانون بذلك وافق عليه مجلس العموم ولكن مجلس اللوردات أقترح تأجيل تنفيذه عاماً كي يعطى أصحاب العبيد مزيداً من الفرص .

وفي العام التالي وافق مجلس العموم على مرسوم بإبطال مزاوله التجار البريطانيين تجارة الرقيق ولكنه خذل في القراءة الثالثة .

وحتى سنة ١٨٠٤ لم تقم إنجلترا بإجراء إيجابي لأجل مقاومة هذه التجارة بينما كانت الدانمرك قد سبقها وصدرت مرسوماً ملكياً في ١٦ مايو سنة ١٧٩٢ بإبطال تجارة الرقيق على رعاياها ولكنها جعلت ١٨٠٢ نهاية هذه التجارة أي أنها منحت فرصة عشر سنوات للدانمركيين الذين يباشرون هذه التجارة بتصفية أعمالهم والتحول إلى تجارة أخرى .

وأخيراً نجحت الحركة في إنجلترا حين أثارها من جديد اللورد جرانفل في سنة ١٨٠٦ ونجح في حمل المجلس على إصدار مرسوم بإنهاء تجارة الرقيق في جميع الأراضي البريطانية ولكن لم يوافق على هذا القرار في مجلس اللوردات إلا في سنة ١٨٠٧ . بل نص المرسوم على تحريم نقل العبيد على جميع السفن التي ترفع العلم البريطاني . وعلى أثر ذلك أنشئ المعهد الأفريقي كي يشرف على حركة المقاومة . ولم يكن معنى صدور هذا المرسوم إنهاء هذه التجارة الممقوتة بل أنهى ما كان



شرعياً منها فقط، وظلت حية وظل هناك بريطانيون يمارسونها ولكن بطريق التهريب مادام القانون لم يفرض عقوبة على من يمارسها . ولم يتم هذا الأمر إلا في سنة ١٨١١ حين صدر المرسوم بالنص على عقوبات معينة لكل من يعمل في هذه التجارة سواء بالنقل أو أى وسيلة أخرى من وسائل الاشتراك وكان هذا المرسوم هو الذى وضع حداً لهذه التجارة في الأملاك البريطانية .

أما في فرنسا فكان أصدر إعلان حقوق الإنسان خلال الأيام الأولى من الثورة الفرنسية في سنة ١٧٨٩ يعنى مساواة جميع البشر ولكن الجمعية الوطنية لم تلبث أن أصدرت في سنة ١٧٩٣ قراراً بأن مثل هذه القرارات لا تسرى على المستعمرات الفرنسية فيما وراء البحار . وكان عضو الجمعية Vincent Ogé الزنجى أول من رفع الصوت ضد المظالم التى ترتكب في حق إخوانه الزنوج وكان من مواطني مستعمرة سان دومنجو بل لم يلبث أن وجه إلى حاكم المستعمرة إنذاراً بأنه سوف يمتشق الحسام من أجل الدفاع عن حرية العبيد وقام بأول حركة إيجابية في المستعمرات الفرنسية ولكنه هزم وأعدم . فراح ضحية المساواة التى نادى بها الثورة الفرنسية ولكن بطريقة نظرية فقط منذ سنة ١٧٨٩ .

وإذا ما وصلت أخبار أعدام هذا الرجل إلى باريس أثارت

شعوراً بالسخط فلم تملك الجمعية التشريعية ألا تصدر قراراً بمنح الزوج الذين ولدوا بالمستعمرات الفرنسية حق التمتع بجميع الحقوق التى يتمتع بها الفرنسيون سواء بسواء . بل أعطاهم حق الجلوس في المجالس التشريعية سواء في فرنسا أو المستعمرات .

وفي أغسطس سنة ١٧٩١ قام الزنوج بثورة عامة في الجزء الشمالى من مستعمرة سان دومنجو تخافت الحكومة من انتشار أرائها فأصدرت قراراً يؤكد القرار الأول . ولكن الثوار هجموا على المواطنين البيض وقتلوهم فطلب الزراع الحماية من بريطانيا فنصرتهم بقوة أرسلتها إليهم ولكن تفشى المرض أرغم أفرادها على الانسحاب . وفي أيام نابليون أعطيت الجزيرة دستوراً مستقلاً عن الدستور الفرنسى . كما نصت القوانين الفرنسية على مساواة جميع الفرنسيين أمام القانون كما أصدر نابليون خلال حكم المائة يوم قراراً بتحريم تجارة الرقيق . فكان هذا نهاية هذه التجارة في الأملاك الفرنسية . وتأكد هذا الألغاء في مؤتمر باريس الثانى في سنة ١٨١٥

وحرمت الولايات المتحدة الأمريكية استيراد الرقيق منذ سنة ١٧٩٤ ولكن لم يوافق على هذا القانون إلا في سنة ١٨٠٧ وأجل تنفيذه إلى سنة ١٨٠٨ .



ولكن هذه المجهودات ( الفردية ) لم تكن تعنى ألا محاربة  
تجارة الرقيق في داخل حدود الدولة التي تصدر القانون فكان  
لا بد من القيام بعمل دولي إجماعي تتعهد فيه مجموعة من الدول  
بمحاربة هذه التجارة وتحريرها . وكان مؤتمر فيينا فرصة طيبة لهذا  
العمل لاسيما وأن السفن التابعة لدول شمال أفريقيا كانت دائماً الإغارة  
على سفن الدول الأوروبية أسرهما واسترقاق ركبها فاتخذ المؤتمر قراراً  
بضرورة سحق هذه التجارة ، ومن أجل تنفيذ هذا الاتفاق عقدت كل  
من إنجلترا وفرنسا اتفاقاً بالتعاون في عدم ادخال الرقيق الى ممتلكاتهما  
وكان ذلك في سنة ١٨١٤ على أن تتوقف هذه التجارة نهائياً في  
أول يونيو سنة ١٧١٩ وكان سبب هذا التأجيل الرغبة في إدخال  
عدد من الرقيق الى جزيرة هايتي . ولم تلبث الدول أن حذت حذو  
الدول الأخرى فحرمت البرتغال تجارة الرقيق في أملاكها شمال خط  
الاستواء في أول يناير سنة ١٨١٥ وحددت سنة ١٨٢٣ ميعاداً لانقائها  
نهائياً . ولكن هذا الميعاد مد الى سنة ١٨٣٠ وقد دفعت إنجلترا  
للبرتغال تعويضاً وصل الي ثلاثمائة ألف جنيه واتفقت أسبانياً مع  
إنجلترا على تحريم هذه التجارة منذ سنة ١٨٢٠ ولكن بعد أن حصلت  
من إنجلترا على تعويض بلغ أربعائة ألف جنيه في الوقت الذي حرمت  
فيه هولندا هذه التجارة على رعاياها في سنة ١٨١٤ والسويد في سنة  
١٨١٣<sup>(١٤)</sup> . ولكن رغم ذلك ظلت تجارة الرقيق تجري في بعض

أجزاء أفريقيا تحت سجع حكومات هذه الأجزاء وبصرها كما هو الحال  
في شرق أفريقيا وموزمبيق والسودان . وحوض الكونغو وشمال  
افريقيا العثماني ومراكش وكذلك نيجيريا، فلا بد من بذل الجهود  
في كل هذه الأجزاء الإفريقية من أجل القضاء على هذه  
التجارة قضاء نهائياً .

أما في شرق أفريقيا فإن الجهد العظيم الذي بذل لإيقاف تجارة  
الرقيق في المحيط الأطلسي لم يكن لتقاس شيئاً إلى جانب هذا الذي  
بذل لوقفها في المحيط الهندي حيث كان التجار العرب يزاولونها على  
نطاق واسع . فقد كانت هناك صعوبات هائلة تقف دون هذا المنع  
أهمها عدم اعتراف التجار العرب بالمعاهدات التي عقدت بين الدول  
لأجل هذا المنع . هذا إلى أنهم لم يكونوا يفهمون سبباً لهذا المنع طالما  
القوانين السماوية تبيحها، هذا إلى أن هذه التجارة كانت أكثر أنواع  
التجارة إدراراً للربح فهي التي نشرت الرخاء في الموانئ البحرية التي  
زاولها . وخلقت لها أهمية عظيمة ثابتة . هذا إلى أنه كان لا بد من  
تعويض قناصة العبيد والمهربين والتجار الذين كانوا يمولون هذه  
التجارة ، وفي النهاية كان لا بد من تعويض السلطان لاعن ماله الذي  
يعمل في هذه التجارة فحسب بل عن المكوس التي يجيها من هذه  
التجارة إذ كانت هذه المكوس عماد دولته .

فقواد القوافل كانوا يحصلون على بعض العبيد بلا مقابل . سواء



بالاغتصاب أو الغزو بأنفسهم ، كما كان دخل السلطان ، كما كان في حالة السلطان سعيد بوسعيد - يقدر بما لا يقل عن عشرة آلاف جنبها سنوياً ، وفقاً لتقديره الشخصي بينما كانت وزارة الخارجية البريطانية تقدره بضعف ذلك . كما كانت الوزارة تذكر أن هذا المبلغ يبلغ ربع دخل دولته .

ولا نستطيع أن نتكلم عن الجهود التي بذلت لوقف هذه التجارة دون أن نشير إلى الرحالة المستكشف لفنجستون الذي نشر كتابه عن فطائع تلك التجارة في شرق افريقية في الوقت الذي كانت تجارته عبر الأطلنطي هي التي تستحوذ على اهتمام الرأي العام وبداله أنها قد وصلت إلى نهايتها ، وإذا به يفاجئ أن هذه الجهود الهائلة التي بذلت في هذا الميدان ونجحت هذا النجاح البعيد في هذا الوقت القصير لم تكن إلا شيئاً يسيراً لما تحتاجه معركة المحيط الهندي حيث تنمو تجارة الرقيق وتوسع بدرجة خطيرة . وقد نجح لفنجستون في إشعال الحماس الشعبي في سنة ١٨٥٧ ضد هذه التجارة ، وساعد على هذا الاشتعال تقدير الرأي العام لجهود لفنجستون الشخصية .

ولم تجد تجارة الرقيق في المحيط الهندي من يدافع عنها . فليس هناك أصحاب مزارع بريطانيون يثيرون الضجة لغرض استمرار هذه التجارة . كما أصبح المجتمع مهتماً أكثر من أي وقت مضى

لسحق هذه التجارة . فكانت الأسئلة أو الخطب التي تلي من حين لآخر في مجلس العموم البريطاني لأجل تقوية الوسائل المتخذة للضغط على هذه التجارة تتوالى . فقد استمرت هذه الخطب تفضح شروء هذه التجارة مستندة إلى تقارير لفنجستون عن آلاف القرى المهجورة وعشرات الآلاف من الأفريقيين من ضحاياها . كما لم يكن هناك انقسام في الوزارة البريطانية مثل الذي حدث في طريق تجارة الرقيق في المحيط الأطلسي فلم تكن هناك حاجة إلى مزيد من التحريض سواء من الرأي العام أو البرلمان لاسيما وأن رئيس الوزراء البريطاني بلرستون كان ذا اتجاهات قديمة نهية لقيادة هذه الحملة . فقد كان وزيراً للخارجية في سنة ١٨٣٠ و ١٨٤١ وكان المسئول الأول عن توجيه سياسة الضغط في حملة الأطلسي . ولذا نجد قد بذل أقصى ما يستطيعه رجل في سبيل تشجيع معاونة الذين كانوا يعملون عن طريق مباشر في الميدان .

وكانت الوسائل الأولى التي لجأت إليها الحكومة البريطانية في هذا السبيل هي عقد المعاهدات مع حكام البلاد الإفريقية التي يحوم منها الرقيق وكذلك حكام البلاد التي تستقبله ، ولما كانت عقلية هؤلاء الحكام لا تقبل هذا التعرّض مطلقاً . كما أن أرباحهم كانت عرضة لأن تنقطع فجأة فقد لجأت بريطانيا إلى اتباع سياسة التدرج



في هذا التحريم . بتحديد مناطق هذه التجارة أولاً ثم الى  
الالغاء ثانياً .

وقد ظهرت هذه السياسة واضحة فيما عقد من معاهدات  
سلطان سعيد سلطان زنجبار فكانت المعاهدة الأولى في سنة ١٨٤٥  
التي تعهد فيها هذا السلطان ان يفرض أقصى العقوبة على مصدرى  
الرقيق من أملاكه وبين الموانئ المختلفة ، ومعنى هذا إباحة هذه التجارة  
في داخلها ، وكانت هذه المعاهدة تعرض السلطان لسيخط رعاياه  
إذ كانوا هم المستفيدون من هذا التصدير . وكان من نتيجة هذه المعاهدة  
نقص هذه التجارة إلى ٢٠٪ من معدلها السابق ، وكانت وسيلة  
تفيذ هذه المعاهدة هي حراسة الأسطول البريطانى لموانئ شرق  
أفريقية ، والقبض على كل سفينة تحاول الإقلاع منها وهي تحمل  
عبيداً ، وقد اضطرت الحكومة البريطانية لأن ترصد عدداً كبيراً  
من سفنها لمراقبة هذه الموانئ ثم لتعقب السفن التى تظن أنها تحمل  
رقيقاً ، وقد بلغت هذه السفن ثمانمائة طراداً صغيراً ذات شراع وبها  
آلات بخارية تنتشر كلها على طول الشاطئ الأفريقى ، وفيما بين  
المياه العميقة التى تقف بها هذه الطرادات والشاطئ كانت تقف  
قوارب خفيفة تساعد على قطع الطريق أمام سفن نقل العبيد ، وكان  
كل قارب منها يحمل فيما بين عشرين وثلاثين رجلاً . وكان المقبوض  
عليهم يحاكمون أمام أقرب محكمة بريطانية وكانت في العادة في عدن

أو مدينة الرأس . وكانت الحكومة البريطانية تدفع مكافآت  
بحرية للملاحى وضباط السفينة التى تقوم بضبط التهريب . فقد كان  
هؤلاء الملاحون والضباط معرضين لأن يعيشوا مدة طويلة على ظهر  
سفنهم دون أن يروا اليابس مطلقاً فمحاولة النزول إلى اليابس في أى  
منطقة من مناطق شرق أفريقية يعرضهم لاختلاف الإهانات  
فحسب بل للموت . كما حدث للملاحى إحدى السفن التى تجرأت على  
الرسو في رأس جوردفوى في سنة ١٨٦٠ . فكانت الحكومة  
مضطرة إلى تغيير هؤلاء الملاحين من وقت لآخر ومعنى ذلك  
استبدال عامل جديد بأخر ذى تجربة .

وكانت الخطوة الثانية بعد ذلك هي تحديد الموانئ التى يسمح لها  
بتجارة الرقيق وقصرها على أقل عدد ممكن . ولأجل هذه الخطوة  
تألفت لجنة في سنة ١٨٧١ لبحث نشاط التجار على الشاطئ الأفريقى  
ثم دراسة بنود المعاهدات والاتفاقات السابقة والبحث عن إمكان الاستفادة  
منها في تقدير مدى إمكان وضع حد نهائى لها . فاتفق الرأى على  
وجوب زيادة سفن الرقابة في المحيط ، على أن هذا الإجراء لم يكن  
إلا خطوة للإجراء الكبير الذى ينحصر في استبدال المعاهدات  
القائمة بمعاهدات أخرى تنص على التحريم صراحة وبصورة قاطمة .

أما عن أفضل الوسائل التى يمكن اتخاذها للمعاضاة بالعبيد المنقذين  
فهو إقامة مؤسسة على الشاطئ الأفريقى ، وكانت أولاً في جزيرة



سبيل - حيث يمتنى بهم ويدربون على حرفة من الحرف لمدة بين ثلاث وخمس سنين، ثم إطلاقهم ليعيشوا في المنطقة التي يرغبونها . ولما كانت هذه المؤسسة تعتبر أرضاً بريطانية كان لا بد من رفع العلم البريطاني عليها الأمر الذي لا بد أن يستلزم موافقة السلطان، وفي حالة رفضه كان لا بد من احتلال مكان ما في أراضيه لإقامة هذه المؤسسة . الأمر الذي يؤدي الى قيام حالة من النزاع أو سوء التفاهم بين الحكومة البريطانية وحاكم عربي علي علاقات حسنة بها ، ولذا كان السعى أولاً لإقناع سلطان زنجبار بالتنازل أو بيع أو تأجير ميناء مامن موافق لبريطانيا كجزء من المعاهدة وهذه الفكرة وأن كانت مرفوضة من السلطان قبل عرضها إلا أن كثيرين من البريطانيين كانوا يعارضونها أيضاً . لاسيما وأن هيئة إدارة الهند كانت تشكل أكبر هؤلاء المعارضين . وكانت هذه الهيئة هي صاحبة الاختصاص الفعلي على شرق أفريقيا إذ كتبت تقول أن ليس لها أدنى حق في الاستيلاء على منطقة ما من أملاك السلطان

من أجل هذا أرسلت بعثة بريطانية في سنة ١٨٧٣ الى السلطان تطلب منه وقف نقل العبيد بين المواني المختلفة ثم النظر إلى عملية شحن الرقيق الذي يؤتي به من الداخل على أنها قرصنة . وأخيراً قفل أسواق الرقيق . وفهم السلطان من هذه المطالبة أن الغرض منها هو وقف هذه التجارة كلية فلم يملك السلطان

إلا عرض الأمر على المشايخ في أكثر من اجتماع عقد لهذا الغرض، فكان أن رفض المشايخ القيام بشيء من هذه الأعمال . وإذا ما رفع السلطان إجابة المشايخ على هذه الطلبات البريطانية عبر عن رغبته في الاستجابة لمطالب الحكومة البريطانية وطلب إعفاءه من هذا المأزق الحرج الناتج من اختياره أحد اثنين أحلاهما مر . وهي إغضاب الحكومة البريطانية وإنهاء مصير بلاده فقد سرد الحجج التي تمسك بها ومعه المشايخ وهي أن ثورة لا بد أن تحدث في زنجبار وأن الزراعة ستدمر تماماً من جراء انعدام الأيدي العاملة فيها ، لاسيما وأن الرق تؤيده الشريعة الإسلامية فلم يسع البعثة إلا الإلحاح والتهديد باستعمال القوة . الأمر الذي جعل السلطان يلجأ إلى المشايخ أكثر من مرة فيعقد معهم اجتماعات متوالية تنهى في العادة برفض المشايخ للطلبات البريطانية وعودة السلطان إلى التماس التخفيف من الحكومة البريطانية ، بطلب استمرار هذه التجارة لمدة معينة من أجل تأجيل الدمار الذي سيصيب مرافقهم الاقتصادية المختلفة .

إزاء هذا التعتن من السلطان لم تجد الحكومة البريطانية بداً اللجوء إلى الدول الأوروبية لأخذ رأيها في هذا الأمر فوجدت من كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكذلك فرنسا وألمانيا كل تعضيد لمشروعاتها رغم ما كان يساور الحكومة الفرنسية من خوف من أطماع



انجلترا رغم وجود شبه اتفاق بينهما منذ سنة ١٨٦٢ على احترام استقلال ممتلكات السلطان .

إزاء هذا التعضيد الذي لقيته بريطانيا لم تجد من وسيلة إلا الضغط على السلطان من أجل توقيع هذه المعاهدة الأخيرة . هذا في الوقت الذي كان الأسطول البريطاني يشدد الحصار على موانئ شرق أفريقية لمنع نقل العبيد أو شحنه وأنتجت هذه الوسائل الجديدة أثرها حتى أصبح نقل العبيد في ظل المعاهدة القديمة قد توقف . وقد أبلغت الحكومة عظمة السلطان أنه في حالة رفضه التوقيع فإنها تجد نفسها ملزمة إلى اتخاذ الخطوات التي تؤدي إلى حصار زنجبار طبقاً للقانون الدولي . فلم يجد السلطان وسيلة إلا أن يحاول محاولة أخيرة وهي اقناع الحكومة البريطانية في إنجلترا بالتخلي عن هذه السياسة أو على الأقل تأجيلها فأبدي المستر كيرك القنصل البريطاني في زنجبار رغبته في السفر إلى لندن كما سألته عن المسئول عن تنفيذ الحصار كي يقابله ولكن الحزم الذي قوبل به من المستر كيرك وتقهيمة أن مثل هذه المحاولات لن تجديه نفعاً لم يجد السلطان وسيلة إلا توقيع المعاهدة في الخامس من يونيو سنة ١٨٧٣ وتلخص في :-

١ - منع تصدير العبيد من ممتلكات سلطان زنجبار .

٢ - يقوم السلطان بعمل الترتيبات اللازمة في جميع أنحاء مملكته للقيام بهذا العمل .

٣ - القبض على كل من يحاول هذه المحاولة ومحاكمته أمام الضباط البحريين أو غيرهم من الوكلاء البريطانيين .

٤ - إغلاق كل الأسواق العامة التي تقوم في مملكته للتعامل في الرقيق .

٥ - حماية السلطان للعبيد المحررين وعقاب كل من يحاول إعادة إخضاعهم للرق .

٦ - تعهد الحكومة البريطانية بمنع الهنود المقيمين في شرق أفريقيا من اقتناء الرقيق أو شراء رقيق جدد .

وعلى أثر ذلك بادر السلطان بإعلان شعبة بمنع نقل العبيد بحراً في كل الموانئ التابعة له وإغلاق أسواقه وتنفيذ العقوبة على كل من يحاول مخالفة ذلك .

ومنذ هذا التاريخ لم تعد تجارة الرقيق تتم إلا عن طريق التهريب الأمر الذي يؤدي ولاشك إلى كثرة وفيات الرقيق التي بلغت في هذا العهد أكثر من ٧٠٪ وكانت النتيجة الطبيعية لذلك ارتفاع أثمان الرقيق إلى أكثر من أربعة أضعاف ثمنه الأول ويزيد هذا الثمن كلما يعد السوق عن المشتري . ولم يطل الزمن حتى وجدت الحكومة



البريطانية أن الوسيلة الوحيدة للقضاء على هذا النوع من التجارة هي التدخل المباشر لدى السلطان بصورة أو بأخرى . وأنت هذه الخطوة سرياً حين تدخل القنصل البريطاني لدى السلطان فكانت نتيجة هذا التدخل إصدار قرار نهائي في الخامس عشر من يناير سنة ١٨٧٦ بإلغاء الرق ومنع تجارته في جميع الموانئ الخاضعة للسلطان . وأخيراً طرق القنصل الجديد الحديد هو محمى فطلب من السلطان أيضاً منع القوافل التجارية القادمة من الداخل . وكذلك منع رعاياه من أمداد كل قافلة تصل من بلاد غير خاضعة لسلطته . فكانت نتيجة هذه الإجراءات الحاسمة توقف تجارة الرقيق توقفاً يكاد يكون تاماً ولا شك أن هذه التوقف قد أضر بالتجار الذين كانوا يقومون بها وهم جميعاً أصحاب قوة . فلا غرابة إذا حاولوا محاولة اليائس فقاموا في أوقات متباعدة بتحريض بعض رعايا السلطان على الثورة من أجل إعادة هذه التجارة كذلك التي حدثت في كلوا في سنة ١٨٧٧ فكان أن اتخذت إجراءات حاسمة لوقفها . فقد جند السلطان جيشة للوقوف في وجه هذه المحاولات وأيدته السلطات البريطانية بتعيين نائب قنصل في كل من كلوة ومباسا ولامو والموانئ الأخرى وكذلك نائب قنصل في أوجيجي وبهذا أنزوى التهريب إلا في أضيق الحدود إذ ظلت سفن العبيد يقبض عليها بين الحين والحين وآخر حالة قبض فيها على سفينة تقبل العبيد كانت في سنة ١٨٩٩ .

أما في الكونغو فقد اقترنت الجهود المبذولة لكشف هذا

الجزء . يجهد آخر بذلته الجمعية الدولية الأفريقية من أجل سحق هذه التجارة حتى إذا عقد مؤتمر بروكسل من أجل تنظيم عمل الكشف نصت قرارات هذا المؤتمر على ضرورة العمل على سحق تجارة الرقيق كما نصت قرارات مؤتمر برلين الذي عقد من أجل تنظيم تقسيم قارة أفريقيا على ضرورة تعاون الدول الأوروبية على القضاء على هذه التجارة وعملت حكومة الكونغو الحرة منذ أنشائها على سحقها (١٥) .

ولكن القضاء على تجارة الرقيق في كل من شرق أفريقيا والكونغو جعل تجارته من العرب يتجمعون في الداخل حيث أسس محمد بن حميد المرجبي المعروف بأسم تيبو تيب ملكة Nkonde في الإقليم الشرقي من إقليم جمهورية الكونغو الحالية وبأشر هناك تجارته في حرية ، ولم تلبث الاحتكاكات التي قامت بين أبنة سيفو وحكومة الكونغو الحرة أن انتهت إلى الحرب ثم إلى القضاء على هذه الدولة العربية والقضاء على تجارة الرقيق نتيجة لذلك (١٦) .

وعمل فردريك لوجارد على القضاء على تجارته الرقيق في أوغندا ولكن ذلك لم يكن من السهولة ، فكان نظراً لوجود أقرب مصدر للرقيق إلى الشمال من هذه الدولة وأعني بها منطقة أعالي النيل لاسيما والحكم الوطني في السودان باح هذه التجارة وجعل لها سوقاً في أم درمان وفرض الضرائب والرسوم على تجارها ،



إلا أن امتداد الحكم التاني إلى السودان عقب حملة الاسترداد التي أرسلها مصر في سنة ١٨٩٨ والتي قضت علي الحكم الوطني فيه ، قضت أيضاً على تجارة الرقيق وبذلك انعدم المورد الذي كان يرد منه الرقيق إلى أوغندا ومن ثم أصبح القضاء على تجارته أمراً سهلاً . لاسيما وقد تعهد ملك أوغندا بمعاونة البريطانيين في هذا السبيل .

ونجحت أيضاً حملات السير هاري جونستون على مراكز تجارة الرقيق في نياسالاند في القضاء على هذه التجارة بعد أن كلفت كثيراً من الجهد والمال والأرواح .

وكذلك فعل الألمان في مستعمرة أفريقيا الشرقية الألمانية حيث قام تجار الرقيق بأكثر من ثورة قضى الحكم الألماني الجديد سفينة عديدة في سحقها لاسيما وقد تحصن هؤلاء التجار في المراكز الداخلية ونجحوا في ضم الأهالي إليهم ، بل نجحوا في طرد القوات الألمانية إلى الساحل في أكثر من مرة حتى اضطرت هذه الجيوش إلى الاستعانة بالأسطول الألماني (١٧) .

وعمل البريطانيون أيضاً على سحق هذه التجارة في نيجيريا

حين امتد حكمهم إليها في سنة ٩٠٠ وكانت وسائلهم في ذلك المعاهدات التي يعقدونها مع الزعماء الوطنيين في الداخل . بل أدى الأمر في كثير من الأحيان إلى استعمال الحملات الحربية التي قادها لوجارد وغيره من حكام هذه المستعمرة والتي استمرت حتى سنة ١٨٩٧ (١٨) .



## مصادر الباب الثاني

- Universal History , vol . V , P. . 3529 — 3551 — ١
- History of Ghana , p . 66 — ٢
- Ibid P . 71. — ٣
- Ibid P . 75. — ٤
- Encyclopedia Britannica . Art . Slavery — ٥
- Slave Trade , p . 199 — 220 . — ٦
- History of Gold Coastp 88 — ٧
- History of Ghana .p. 93 — 95 — ٨
- Ibid .p. 97.98 — ٩
- ١٠ — صحوة أفريقيا ص ٥٦ | ٦٤
- ١١ — الامام ص ١٢ و ١٣
- The British Anti Slave Movement, P.195 — ١٢
- Ibid p . 112 — ١٣
- Encyclopedia Britannica , Art . Slavery — ١٤
- The British Anti Slave Movement , p . 223 . — ١٥
- Ibid p. 227 — ١٦
- ١٧ — الإستعمار الأوربي لأفريقيا ص ٢٧ — ٢٨٢
- The British PAnti Slave Movement , p . 237 . — ١٨



## الباب الثالث

### تفوق البرطانيين

كان الأوروبيون يقيمون مرا كزهم على الشاطيء ولا يتصلون بالأهالى الا عن طريق الوسطاء . ومن الطبيعى أن تكون ممالك المنطقة الساحلية أكثر قربا الى هؤلاء الأوروبيين من ممالك الداخل . وكان طبيعياً أيضاً أن يدب الخلاف بين هذه الممالك الساحلية بسبب اتصال بعضها بهؤلاء الأجانب من حيث قلة هذا الاتصال أو كثرتة . أو بسبب مدى استفادة هؤلاء الزعماء من هذا الاتصال ونحن لا نبتعد عن الوقائع قليلا اذا قلنا أن مملكة الأشانتي - بسبب اشتغال بعض أهلها بالزراعة ، وكذلك بسبب كبر مساحتها - كانت أقوى ممالك غانة لاسيما فى القرن الثامن عشر ولكنها فى نفس الوقت كانت لا تتصل بهؤلاء الأوروبيين الا عن طريق الوسطاء الذين هم سكان الممالك الساحلية الصغيرة غير المتحدة فكان طبيعياً أن تتطلع إلى الإتصال بهؤلاء الأوروبيون بطريق مباشر ذى منفعة لها وعلى هذا الأساس نستطيع أن نعلم سر الحروب التى بدأت الأشانتي تشنها على ممالك الباندوالجيامان والدنكيير - Banda ; Gyaman ; Denkyera - والتى كان من نتائجها ضم بعض هذه الممالك إلى مملكة الأشانتي



ومعاقبة من لم يقبل هذا الضم من حلفائهم . وكان طبيعياً أن يتحد  
المتنافون من هذه الدول الصغرى لأجل مقاومة الخطر الأثباتى .  
ولكن الذى حدث لم يكن كذلك بل أسرع الفرقة إلى البيوت  
المالكة تنهز الفرصة المواتية لأجل تحقيق الأغراض الخاصة . ففرقت  
البيوت المالكة فى هذه الدويلات الساحلية الصغيرة إلى أحزاب  
تتازع<sup>(١)</sup> بل يحاول بعضها التقرب إلى الأثباتى المنتصرة ويحاول  
آخرون الاحتفاظ باستقلالهم بل تحاول أحزاب ثالثة التقرب إلى  
الأوروبيين وطلب المساعدة منهم كما حدث فى النصف الأول من القرن  
الثامن عشر . ومن هذا نستطيع أن نعلم أن السبب الرئيسى لهذه  
الحروب لم يكن حب التوسع من الأثباتى فحسب بل كان اقتصادياً بحتاً  
هو الحصول على الثروة من جراء الاتصال بالأوروبيين<sup>(٢)</sup> . وكان  
الرقيق هو مادة تجارتها تبادله بالسلاح الأوروبى . وكانت أسواقه  
الرئيسية فى سالاجا ثم يساق إلى الساحل كما تساق الماشية ولكن  
أسواق الشاطئ مثل سوق مونسو لم تكن تنتظر هذا الرقيق الذى  
يأتى إليها بل كثيراً ما كان تجار هذا السوق من الأوروبيين يأخذون  
حاجتهم من الحروب فيتصلون بالغالبين يشترون منهم أسرى حروبهم  
من الأعداء بأسعار أرخص . وعيناً حاولت دويلات الساحل الفانتية  
التجمع فى أحلاف — كما تعمل الأثباتى — لمقاومة غالبهم كما حدث أيام  
الزعيم آبورا Abora .

وكما كانت هذه القبائل والممالك الأفريقية منقسمة فيما بينها هذا  
الانقسام الذى بدت آثاره فى هذه الحروب المدمرة كان الأوروبيون  
كذلك إذ هناك البريطانيون والهولنديون والامريك والذى قلنا أن  
علاقاتهم فى أفريقيا كانت مرآة تمكننا من فهم حروبها فى القارة .  
وكانت شركة Royal African Compamy أكبر الشركات المتاجرة  
ولكن أعمالها أبعد ما تكون عن النجاح ، فقد أرادت أن تحتكر  
تجارة هذه الأنحاء ولكن لم يكن هذا الاحتكار يعنى أكثر من طرد غيرها  
من الشركات البريطانية . ولكن البرلمان البريطانى أبى عليها هذا  
النوع من التجارة مادام كل من يريد الاشتراك فى هذه التجارة يدفع  
رسمها للحكومة وكان لا يتجاوز ١٠ ٪ يستعمل فى حفظ الأمن . كما  
كانت الشركة تشكو أيضاً أن الضريبة قد تسببت فى رفع أثمان البضاعة  
البريطانية مما أضر بالتجار البريطانيين ومن بينهم هذه الشركة .  
ومن أجل هذا قام الخلاف لا بين الشركة والحكومة فحسب بل  
بين الشركة وغيرها من الشركات البريطانية . الأمر الذى انتهى بانسحاب  
الشركة وتأسيس شركة أخرى باسم African Company of Merchants  
أصبح الانضمام إليها لمن أراد نظير رسم معين . ومعنى هذا ادماج جميع  
الشركات البريطانية فى هذه الشركة الجديدة التى تشجعها الحكومة بمنحة  
سنوية قدرها ١٣٠٠٠ جنيه تستخدمها الشركة فى المحافظة على  
الحصون .

وكان معنى هذه المنحة اشراف البرلمان على أعمال الشركة وطلب  
التدخل فى معرفة حساباتها . الأمر الذى أبته الشركة فعرضت



الحكومة أن تأخذ على عاتقها عبء الإدارة وتتخصص الشركة في التجارة<sup>(١)</sup>. لاسيما وقد أخذت الحكومة البريطانية حق إدارة الحصون الفرنسية في غينيا حين استولت عليها وفقاً لصلح باريس في سنة ١٧٦٣. وفي خلال الفترة التي تلت ذلك حتى سنة ١٧٨٣ استولت بريطانيا أيضاً على ما كانت تملكه الشركات الهولندية في كوناغادسبرج وموري وآبام وكورمانتين وبيرا كورمانتين *Kormantin, Beira, Mouri, Apam, Kongsburg, mori*. حتى إذا عقد صلح فرساي في تلك السنة نص على *Status quo*.

ولكن هذه الحروب الطويلة وإن انتهت بتفوق البريطانيين إلا أنها أضعفتهم من الناحية المالية والحربية. لاسيما وقد قامت الحروب في الفارة - حروب الثورة الفرنسية - واهتمت بها إنجلترا أكثر من اهتمامها بأي حرب أخرى. فتعرض نفوذها في أفريقيا إلى انحدار. فقد هاجم الأفريقيون حصن *Tantam Kwen* واختطفوا قائده. كما هوجت حصون موري وسيكوندي. وكذلك قتل قائد حصن *Wimeba*، وذلك بسبب ضعف حاجياتها، ولم يجتمع الأفريقيون إلى طرد هؤلاء الدخلاء إلا بسبب قصور فهمهم عن إدراك كنه هذه الحصون الأوروبية كما لم تكن هناك دوافع قومية تدفعهم إلى هذه الحرب أو هذه المهاجمة. كما نظروا إلى مصلحتهم المادية أكثر من أية مصلحة أخرى. إذ كان كل منهم الحصول على ما بها من أدوات الحرب والتخيرة.

وقامت الحرب بين الأشانتي والفانتى وخاف البريطانيون من نتائجها فانتصار الفانتى من لم يكن معناه في نظرهم إلا ازدياد قوة هؤلاء. وربما فكروا في الهجوم على الحصون. أو قطع الطريق إلى الداخل حيث أعداؤهم الأشانتي. كما أن انتصار الأشانتي معناه توقف الأسواق الداخلة عن تصدير ما يطلبونه من الذهب والرقيق. وازدادت الحرب شدة أيام ملك الأشانتي *C. T. K. Bonsu* الثاني في سنة ١٨٠٠ حين نصر الفانتى أعداءهم الآسين *Assin* واعتزوا بهذه النصر التي تتفق مع تقاليدهم لاسيما وأن هؤلاء الأعداء الذين آوهم ونصروهم هم جيرانهم الأقربون<sup>(٢)</sup>.

وكان ملك الأشانتي واسع الصدر حين طلب هؤلاء الهاربين لا لمعاقبتهم، بل للمفاوضة معهم وإذا ما رفض الفانتى ذلك طلب ملك الأشانتي أن يسمح له بمطاردتهم في أراضي الفانتى. وإذا ما رفض الطلب الأخير لم يسع الأشانتي سوى إعلان الحرب التي انتهت بهزيمة الفانتى في سنة ١٨٠٦ في مكان يبعد عن حصن *Gape Coast* بأربعة أميال. الذي لجأ إليه الأمراء الفارون.

وكاويبدو منذ اللحظة الأولى أن هذه الحرب لا تعنى البريطانيين في قليل أو كثير. ولكن حاكم الحصن الكولونيل توراني *Torani* كان يرى ضرورة صداقة الأشانتي لخير التجارة البريطانية. رغم ما كان ظاهراً من بعد الأشانتي عنهم. وقرب الفانتى منهم لاسيما وأن



الحكومة قد عينته في منصبة هذا منذ سنة ١٨٠٤ مزودا بجميع السلطات كي يضع النفوذ البريطاني على أساس من الحزم والاحترام رغم أنه لم يكن من رجال الحرب كما لم يكن ذا معرفة أكيدة بالأشائى ومبلغ استقرار مملكتهم أو مدى ما يملكهم ملكهم من سلطة أو قوة فعالة . سوى ما كان يسمعه عن قوتهم . دون أن يتأكد من الوسائل التى بلغت بها هذه المعلومات . فلم تكسب جيوش الأشائى تصل إلى مشارف حصن أنومابو الذى كان مليئاً باللاجئين وبدأوا فى إطلاق النار عليه حتى بدا أنهم لا بد مستولون عليه وسوف يلى ذلك مذبحة بين الفاتى وحين علم تورانى بالأمر وهو فى حصن كيب كوست أرسل لرسيل إلى الأشائى يعرض الوساطة ، وكانت الأشائى رغم قوتهم قد هاجموا الحصن مرتين وفشلوا فى الاستيلاء عليه فمالوا إلى الصلح بل أبدى ملكهم رغبته فى أن لا يقاتل البريطانيين وان كان يأخذ عليهم أيوائهم لأعدائه من الفاتى . فسرعان ما أرسل وفد من الأشائى إلى الحصن لأجل مباحنة الأمر ولم يصل الوفد إلى قرار حاسم ورأى أن يستشير الملك فلم يجد الحاكم حرجاً فى أن يذهب بنفسه إليه مصطحباً معه زعماء اللاجئين وقد اتوى أن يسلمهم إلى الأشائى رغم ما رآه الزعماء فى هذا العمل من خيانه ظاهرة لهم وهناك عرض عليهم أن يأخذوا من شاءوا من حلفاء الفاتى الآسين Assin فكان ذلك إيذاناً بصدقة الأشائى للبريطانيين ( لأنهم رأوا فيهم تجاراً فقط لا يعنيههم

نى . إلا التجارة ) . ولم يكن تورانى فى ذلك إلا مقدرراً حقيقة الظروف التى كان فيها البريطانيون فقد كان حصن أنومابو أضعف من أن يقاوم ضغط الأشائى . وإذا كان الأشائى قد رجعو عنه مرتين فليس معنى ذلك استمرار المقاومة أو قدرة الحامية على استمرار المقاومة فكأن تصرف تورانى لم يكن إلا لتلافى هزيمة منتظرة . أو على الأقل لتلافى انهيار النفوذ البريطانى أمام قوة الأشائى .

وفى المقابلة التى تمت بين السكولونل وملك الأشائى اعترف الأول بسلطة الاشائى على الفاتى بحق الفتح وأن كان ذلك لم يتم كتابة . وكان معنى ذلك امتداد سلطة الاشائى إلى كل الإقليم الساحلى حيث الحصون البريطانية وغير البريطانية قائمة . وان احتفظ الحاكم البريطانى بالحقوق القضائية بالمدن التى تقوم بها الحصون .

وكان هذا الاتفاق بين الاشائى والبريطانيين مقدمة طبيعية للزحف الذى انتواه جيش الاشائى تحت قيادة الملك نحو الشرق من أجل مد سلطته وتأمينها . فسار الجيش يسحق القرى وينهبها وظل جيش الاشائى فى هذه المنطقة يتابع سياسة النهب سنة كاملة ولم يعد إلى قواعده فى الداخل إلا حينما تفشى الجدرى والدوستاريا بين أفرادهم .

وكانت النتيجة الطبيعية لهذه الغزوة الموفقة ان ارتفع اسم



الاشاتى إلى القمة بينما نزلت أمهم الفاتى ولذا بادرت المدن التى كانت تعترف بسيادتهم كأكرا والمينا إلى طرح هذا الاعتراف عنهم وبذله إلى الاشاتى ولم يكن نصيب الحصون البريطانية من هذا الولاء دون المدن الساحلية .

وما كاد جيش الاشاتى يعود إلى قواعده حتى قام الفاتى بميدون سلطتهم على البلاد التى خرجت عن ولائها لهم . واتجهت هذه المدن إلى الاشاتى لنجدتهم . وخرجت جيوش الاشاتى من جديد تحاول نجدة من التجأ اليهم ولكن الحلفاء الذين آزروها فى المرة الأولى مثل شعوب الأكيمة Akim : Akim و الكوايم بدلت من صداقتها عداء فكانت النتيجة أن اضطرت جيوش الاشاتى إلى الارتداد مدحورة . علاوة على الخسائر الهائلة التى نزلت بها فكان أن عادت جيوش الفاتى تهاجم الحصون البريطانية والهولندية ولكن حال دون نجاحها تفشى المرض بين جنودها . فكان أن عادت الاشاتى لتؤكد نصرها السابق فوصلت فى زحفها إلى مدينة أكرا ووصلتها وظلت تنتظر هناك جيوش أعدائها من الأكيمة لتقدم خضوعها . وطال انتظارها واستمر هذا الانتظار إلى عام كامل . مما أثقل مقامهم على أهل المدينة بسبب ما أتاه الجند من نهب أقواتهم ولم يصل العام إلى نهايته كانت أكرا وشعبها قد فضلوا عداء الاشاتى على صداقتهم الخربة . فخرجت جيوش

الاشاتى من المدينة تبحث عن أعدائها أينما كانوا ولكن الموت كان أسرع إلى أعدائه منه فكانت ضربة الحظ هذه هى التى أتاحت له انتصارا ثالثا عاد جيش الاشاتى على أثره إلى قواعده منتصرا فى سنة ١٨١٤ .

فكانت هذه الانتصارات الثلاثة التى نالها جيش الاشاتى بين عامى ١٨٠٦ و ١٨١٤ هى التى ارتفعت بهذه الدولة إلى قمة المجد فى غانة ونزلت بالفاتى وحلفائهم من الأكيمة والابواكم إلى الحضيض لاسيما وقد اعترف البريطانيون والهولنديون بهذه السيادة وصل إلى بلاد الفاتى حكام عندهم ملك الاشاتى ليحكموها .

ولكن وسط هذه الأحداث التى أدت إلى ارتفاع شأن الاشاتى حدث أن ارتفعت الأصوات فى انجلترا باستنكار تجارة الرقيق ومن ثم قامت الصيحات سواء من الشعب أو البرلمان أو الوزارة انتهت بصدور مرسوم بإلغاء تجارة الرقيق على نحو ما ذكرنا فى الباب الثانى رغم معارضة الأميرال نلسن ورجال البحر بدعوى أن مثل هذه خطوة سوف تؤدى إلى تحطيم البحرية والاسطول .

وكانت تجارة الرقيق بالنسبة لغانة شيئا هاماً إذ أنها كانت تكون الجزء الأكبر من تجارتها علاوة على اشتراك الأفريقيين - على اختلاف طبقاتهم - فيها فالزعماء أقدر الناس على إرسال العدد الكبير من رقيق الحرب ولكن أوساط الناس كانوا قادرين عليها حين ( ٧ - م )



يستطيعون بيع خصومهم الذين يخسرون قضاياهم أمامهم ويعجزون عن دفع الغرامات التي يحكم بها عليهم . كما يستطيع كل واحد بيع المدين الذي يعجز عن الوفاء بدينه وكذلك يبيع كل من يستطيع خطفه واقتناصه . وكذلك الفقراء يستطيعون بيع أولادهم وأقاربهم المدين يعجزون عن إعالتهم . وبذلك كانت هذه التجارة أساساً اقتصادياً لهذه البلاد . مما يجعلنا نتصور الضربة الساحقة التي تنزل باقتصاديات كل من يعتمد على هذه التجارة من جراء وقفها ولذا بادرت الشركة بإبلاغ الحكومة أن أبطال تجارة الرقيق شيء يصعب تحقيقه في هذه البلاد التي تعودت هذه التجارة . بل جعلت اقتصادها كله قائماً عليها . وإذا كان موظفو الشركة قد عوضوا عن اشتراكهم في هذه التجارة بزيادة مرتباتهم فإن ذلك لا يعني توقفهم عن شيء الفوه والقوا أن يجعلوه مصدر ثرائهم واقترحت الشركة أن يتحول نشاطها إلى الأرز والذرة وزيت النخيل والخشب والذهب والعاج وأن كان هذا كله ان يعوض إلا شيئاً يسيراً من النشاط الأول الذي اعتادت الشركة أن تبذله في تجارة الرقيق . ولذا لا بد أن تمر فترة طويلة حتى تتوقف تجارة الرقيق تماماً لا سيما وأن السفن الأمريكية والبريطانية ما زالت تعمل في هذه التجارة في ظل العلم الأسباني . وأن الحصون البريطانية الموجودة أضعف من أن تقاوم الجهد الكبير الذي يبذله تجار هذه الدول في ظل العلم الأسباني فلا غرابة إذا اتجه الجهد البريطاني إلى توحيد

هذه الحصون البريطانية المتناثرة في قوة واحدة توضع في يد بريطانية حازمة تستطيع أن تلعب دورها في حزم من أجل أجل تنفيذ قرار الحكومة البريطانية بوقف هذه التجارة على أن تتعاون هذه القوة تعاوناً صادقاً مع أصحاب القوة من الوطنيين بعد تحويلهم عن هذه التجارة إلى تجارة المنتجات الزراعية وضمان أرباح من هذه التجارة الجديدة لا تقل بحال من الأحوال عن أرباحهم من تجارة الرقيق ويمكننا أن نترك هذه الأقوال إلى لغة التجارة فنقول أن المسألة في نظر البريطانيين أصبحت تنحصر في ( ضمان بقاء سوق الأشتاتي مفتوحاً ) وليس هناك من سبيل لذلك إلا السيطرة التامة على العلاقات بين الأشتاتي الذين يقطنون في الداخل وبملكون القوة والمنتجات والفانتى الذين يقطنون الساحل وبملكون وقف الطريق إلى حيث مراكز التسليم والتصدير . وأخيراً علاقات هذين الشعبين بالبريطانيين ولا بد أن وجهة نظر الأشتاتي في هذا الأمر تنحصر في أن علاقتهم بالفانتى مسألة داخلية بحثة لا سيما بعد انتصارهم الأخير عليهم في سنة ١٨١٤ وأن الانجليز أو غيرهم من الأوروبيين الذين يقيمون بالساحل لا دخل لهم في هذا ماداموا يحافظون على وضعهم كتجار ولا شك أن الفانتى كانوا يشاركون مواطنيهم هذه النظرة ولكنهم في نفس الوقت لا يستطيعون أن يعضوا النظر عن أن الأوروبيين بسلاحهم الممتاز ورغبتهم في ضمان أمن المناطق الساحلية التي تقوم



بها منشأهم قادرون عن بذل المساعدة لهم . أما الأوروبيون سواء كانوا بريطانيين أو غيرهم فلم يكونوا غير تجار تعنيهم مصالحهم التجارية أكثر من أي شيء آخر ولكم في نفس الوقت لا يستطيعون أن يفضوا النظر أيضا عن أن الحرب سوف تعرقل هذه التجارة بل ربما تؤدي إلى وقفها تماما وبالتالي إلى افلاس الشركة . وإذا كانت تجارة الرقيق تعتمد في الماضي على أسرى هذه التجارة لم يعد لها مكان في الوقت الحاضر . وحينئذ فإنه لا يمكنهم أن يشاهدوا قيام الحروب بين الأشانتى والفانتى ثم يقفون منها موقف المتفرج بينما يملكون السلاح القوي الذي يستطيع أن يضع حدا لهذه الحروب أو على الأقل يستطيع أن يحمي الضعيف من القوى استعمال قوته . ومعنى هذا أن الأوروبيين يجب أن يكونوا دائما على قدم الاستعداد لتلبية صرخات الاستغاثة التي قد تصلهم في كل وقت وكل حين ولم يكن هذا التفسير سوى بدء تدخل الأوروبيين في السياسة أي تحول الشركة التجارية إلى أهداف غير أهدافها الأصلية . وإذا حدث هذا فإن يكون تفسيره غير فرض الحماية الأوروبية على الجانب الضعيف وهذه الحماية لا تعني شيئا قدر ما تعني مسئوليتهم التامة عن أعمال من فرضوا عليهم حمايتهم . ولم تجد الشركة وسيلة لفض هذه الخلافات مقدما سوى التناهم مع الأشانتى بعقد معاهدة صحيحة تقوم العلاقات التجارية على أساسها وتم عقد

دء المعاهدة فعلا في كوماسي في السابع من سبتمبر سنة ١٨١٧ اتفق فيها على الاعتراف بملكية الأشانتى للأرض التي تقوم عليها الحصون البريطانية وعلى تأجيرها للبريطانيين لقاء إيجار معلوم . وأن يحمل اليهم تجار من الأشانتى تقوم الحصون بحمايتهم خلال مدة إقامتهم . وأن يقيم في كوماسي مقيم بريطاني من أجل التناهم على كل ما يهم الجانبين . وكان من الواضح أن وصول التجار الأشانتى بيضا عنهم إلى الحصون البريطانية يعني أن مسئولية حفظ الأمن والحفاظة على سلامة الطرق التجارية إنما تقع على عاتق الأشانتى ولهم أف يتخذوا لذلك من الوسائل ما يرونه كفلا بالوصول إلى هذه النتيجة . ولكن في حالة نشوء خلاف ما فإن حكومة الأشانتى سوف تبلغ الأمر إلى البريطانيين . وأن يتولى البريطانيون حكمة الوطنيين الذين يرتكبون المخالفات البسيطة فقط (٦) .

وفي سنة ١٨١٨ ثارت الحرب بين الأشانتى وبعض أعدائهم من من حلفاء الفانتى وانتصر الأولون وحضر رسلهم إلى البريطانيين يزفون إليهم هذا النبأ السار ، ولكن هؤلاء الرسل أهانهم الفانتى ورفعت حكومة الأشانتى بشكواها إلى البريطانيين الذي لم يقوموا بأي إجراء لعقاب المعتدين فعاد الأشانتى هذا العمل من جانب البريطانيين تهاونا في تنفيذ المعاهدة التي تنص على حقهم في القبض على مرتكبي الجرائم ضد الأشانتى ثم محاكمتهم إذا كانت جرائمهم صغيرة



أو تسليمهم إلى الأشتاتي إذا كانت جرائمهم كبيرة لاسيما وأن  
البريطانيين كانوا يملكون القوى التي تمكنهم من القبض على المعتدين  
علاوة على نفوذهم لدى الفاتي وفي يناير سنة ١٨١٩ وصل إلى كيب  
كوست جوزيف دبوي Joseph Dupuis أول معتمد بريطاني  
عينته الحكومة البريطانية رسمياً قنصلاً في كوماسي وكان من الطبيعي  
أن ينظر إليه البريطانيون وخاصة ممثلو الشركة نظرة الرضى لأنه الذي  
سوف يحمي مصالحهم ولكن الأمر لم يكن كذلك ، بل نظروا إليه  
كنافس لهم في نفوذهم لاسيما ونفوذ الحكومة من وراءه يوضه  
ويزيد من مكانته كما أنه لم يتكلف أن يخفي امتعاضه من ممثلي  
( أصحاب الحوانيت ) كما نعت الشركة التجارية .

وفي مارس من نفس السنة وصلت شكوى الأشتاتي ولكن المترجم  
أضاف إليها خلال الترجمة إلى الإنجليزية ما يشتم منها رائحة التهديد  
مما جعل حاكم الحصن يسارع فيتخذ احتياطات دفاعية .

ولما لم تجد حكومة الأشتاتي صدى لما فعلت أرسلت رسولا ذا  
مكانة ليفتح البريطانيين في هذا الأمر وصل الرسول معه نسخة من  
معاهدة سنة ١٨١٧ كما يحمل التعليقات بأنه في حالة عدم قيام البريطانيين  
بأية إجراءات فعليه أن يترك لهم المعاهدة دليلاً على انتهاء العمل بها  
واعلان الحرب . فلم يجد القنصل بداً من التدخل لحسم الأمر بصفته  
ممثلاً للتاج البريطاني . ولكن لم يتخذ إجراء قبل يناير سنة ١٨٢٠ مما

دعا حكومة الأشتاتي إلى إعادة الشكوى عن طريق رسول جديد  
هو ابن عم الملك وهو يتم قائد الحصن لا بالأعمال في نظر الشكوى  
كما تقضى المعاهدة بل بالقيام بما يشبه الاستعداد للحرب ومن أجل  
ذلك طالب بتعويض قدره بألف وستمائة أوقية من الذهب يدفعها  
الحصن ومثلها يدفعها حاكمه فلم يجد القنصل بداً من ارجاء الأمر  
حتى يسمى فيه هو بصفته ممثلاً للتاج بعد أن يقوم بزيارة كوماسي وقام  
بهذه الزيارة فعلاً في فبراير سنة ١٨٢٠ . وهناك تكررت شكوى  
ملك الأشتاتي من حاكم الحصن لأجل هذه المسألة ولمسألة أخرى  
تدخل في باب التعاون التجاري مثل دفع ثمن البضائع البريطانية التي  
يدفعها البريطانيون مقابل البضائع الوطنية وطالت المفاوضات إلى  
مارس وانتهى الأمر بعقد معاهدة جديدة نصف على ما نصت عليه  
المعاهدة الأولى من تعهد الطرفين بتنشيط التجارة والحفاظة على  
الطرق التجارية والعمل على صيانتها ولكن في هذه المعاهدة الجديدة  
اعترف ملك الأشتاتي أنه وجميع رعاياه يعتبرون أنفسهم رعية بريطانية  
فكان من أثر ذلك أن سقط حقهم في المطالبة بأي تعويض عن أية  
خسارة تقع عليهم أو مصالحهم كما نصت المعاهدة أيضاً على حق القنصل  
البريطاني في الإشراف على المصالح البريطانية هناك لاسيما ما كان منها  
خاصاً بأثمان مواد التجارة الوطنية كي لا يغبن أصحابها فيها<sup>(١)</sup> فكان  
هذه المعاهدة تعين بداية النفوذ البريطاني في هذا الجزء من افريقية .



لا سيما وقد اعترف البريطانيون في المادة الخامسة من هذه المعاهدة بأن الفاني يكونون جزءاً من مملكة الأشانتى وحق الأشانتى فى اقتلاع بذور الشعب فى كل حدود دولته .

وكانت فرصة ذهبية انتهزها حاكم الحصن ومن معه من رجال الشركة ليظهروا أنفسهم بمظهر الممثلين الحقيقيين للمصالح البريطانية والمدافعين عنها لا القنصل فرفضوا التصديق على المعاهدة . بل لم يعترفوا بالمندوب الأشانتى الذى حضر مع القنصل من كوماسى ليلينغ حكومته نبأ اقرار هذه المعاهدة بل لم يسمحوا له بالمرور الى السفينة التى تقف تجاه الشاطئ . فلم يملك القنصل الا الاعتذار الى هذا المندوب وابلاغه أنه سوف يرفع الأمر الى الحكومة فى لندن لتعالجه يد الحزم ، وسافر القنصل الى انجلترا ليرفع الأمر فى الوقت الذى لجأ فيه حاكم الحصن إلى اتخاذ مزيد من اجراءات الدفاع بل الى بناء حصن جديد ليزيدوا من تحصينات المدينة .

وانقطعت أخبار القنصل ومعاهدته لعشرة شهور لم يملك الأشانتى ازاء هذا التجاهل سوى وقف سير التجارة الى الحصون البريطانية ووقف التعامل على الدائركيين والهولنديين .

وبذلك توقفت التجارة البريطانية تماماً كما تحقق فشل ممثلى الشركة فى تنشيط التجارة أو المحافظة على الطرق أو صيانة الأمن . الأمر الذى دعا الى مهاجمة الشركة فى جميع الأوساط مما دعا الحكومة

البريطانية الى تأليف لجنة برلمانية فى سنة ١٨١٦ تسافر الى غرب أفريقيا لتحقيق الأمر وتقرح ما تراه لمعالجته .

فى هذا الوقت من القرن التاسع عشر كانت انجلترا تجتاز مرحلة من أهم مراحل تاريخها وهى مرحلة تقدمها التجارى والصناعى فقد أرهقت الحروب النابليونية جميع دول أوروبا وحالت دون ازدهار صناعها بينما ظلت انجلترا فى سلم نسي وأرضها لم تخربها الحروب فاستطاعت صناعها أن تجتاز دور التجربة دون منافس حظر من دولة أوروبية أخرى ولم يكن يعنىها شيء قدر أن تجد أسواقاً لهذه المنتجات الصناعية <sup>(٨)</sup> ورغم ذلك لم تتطلع انجلترا الى تكوين امبراطورية تقوم على مجموعة من المستعمرات التى تستغل خبراتها لصالح البريطانيين ، بل اكتفت بهذه المجموعة من المستعمرات التى يسكنها بريطانيون يعترفون بولائهم للملك وهى التى كونت فيما بعد مسمى بالكومونولت البريطانى وهى كندا وأستراليا وجنوب أفريقيا ورأت فى سكان هذه المستعمرات ما يكفيها لاستهلاك فائض مصنوعات لاسيا وقد استقلت الولايات المتحدة منذ قرن بسبب ما حاولته انجلترا معها من ارغام على اتباع سياسة قائمة على الاستغلال لصالح الوطن أكثر مما هى لصالحها ، لاسيا وقد تولي أمور سياستها وزارة من المحافظين الذين لا يرغبون احداث أى تغيير فى نظم الحكم مخافة حدوث ما لا يحدث عقباه كما حدث فى فرنسا . الا أن هذه السياسة لم تكن لتقف أمام تخمر



الإفكار الذي كان يجري في أذهان رجال الطبقة الوسطى والذي كان يرعى إلى وضع أعنة الأمور في يدهم إلى جانب يد العمال الذين أصبحوا أصحاب أثر فعال في تسيير الأمور الداخلية .

ولم تلبث اللجنة البرلمانية أن أتت عملها في غرب أفريقيا وقدمت تقريراً أوصت فيه بزيادة تحصين الحصون لأجل مقاومة تجارة الرقيق مع بقاء السلطة هناك في يد الشركة على أن يعين مندوبها هناك بواسطة الحكومة ولكن هذه التوصيات انتهت بصدر مرسوم سنة ١٨٢٧ الذي قضى على الشركة التجارية والقاء عبء إدارة هذه الأجزاء على عاتق حكومة التاج وعين لمباشره هذا الأمر حاكم مستعمرة سيراليوني . الذي أصبح يحمل اسم حاكم سيراليوني وساحل الذهب . وكانت سيراليوني هذه مستعمرة أنشأها البريطانيون في سنة ١٧٨٦ من أجل إيواء الزوج المحررين حتى إذا ألغيت تجارة الرق في المستعمرات البريطانية بمقتضى مرسوم سنة ١٨٠٧ تمت هذه المستعمرة بسرعة وعينت لها الحكومة حاكماً عاماً . واستطاع السير شارلس مكارثي أحد حكامها من مساعدة القبائل الوطنية المجاورة على الاستقرار والزراعة<sup>(٩)</sup> . فإذا ما ضمت إليه ساحل الذهب عمل على تنظيمها . الآن موظفي الشركة القديمة رفضوا الانصياع لأوامره بل عاكسوا كل إصلاح أرادته ، بل عاكسوا كل تدخل حكومي في أمر عملهم على مثل ما فعلوا مع

ديوي Dupuis وكذلك وقفوا في وجه كل تقارب بين البريطانيين والأشانتي ، حتى إذا حانت حادثة عرضية في سنة ١٨٢٢ أهان فيها أحد رجال الشرطة البريطانيين ملك الأشانتي . اختطف هذا الرجل وأرسل إلى أحد المراكز الداخلية حيث أعدم ، فلم يملك السير مكارثي سوى الحرب . فخرجت قوة بريطانية لمفاجأة الأشانتي ، ولكنها ضلت الطريق وتراجعت . وجعل السير مكارثي يستثير أهل الكرا للحرب فلبوا دعوته ، وكونوا له فرقة فوامها خمسمائة محارب انضم إليها الفانتي الذين وجدوا في هذه الحرب فرصة العمر للتخلص من سيادة الأشانتي وتقدم جيش الأشانتي في شهر ديسمبر بينما كان السير شارلس غائباً في سيراليوني حتى إذا بادر بالحضور دارت الحرب ، وتمكن الأشانتي من حصار القوة التي كان يقودها السير شارلس بنفسه وقضت على معظم أفرادها واقتحروا سير شارلس كي يتجنب الأسر الذي كان معرضاً له . وكان ذلك في العشرين من يناير سنة ١٨٢٤<sup>(١٠)</sup> . واستمر القتال إلى شهر مارس أرهق فيه البريطانيون إرهاباً هائلاً حتى إذا عرض عليهم الأشانتي المفاوضة قبلوها بل قبلوا عقد معاهدة جديدة .

ولم تكن أخبار هذه الهدنة لتبعث السرور في نفس الفانتي وخافوا أن يكونوا هم ضحية هذا الصلح ، فعادت الحرب مرة أخرى وهزم الإنجليز من جديد . وعادت جيوش الأشانتي إلى قواعدها تكال



هائمهم غار النصر . وفي الوقت الذي قدم إلى ساحل الذهب حاكم  
بريطاني جديد اعتلى عرش الأشانتى ملك جديد على أثر وفاة  
أوزاي بونسو ودارت الحرب من جديد وقدمت جيوش الأشانتى  
من الداخل يقودها ملكهم الجديد واستطاع البريطانيون للمرة  
الأولى أن يحرزوا النصر وبذلك غسل عار الهزيمة الأولى . وأصبح  
البريطانيون مرة أخرى ( أصحاب الأرض ) وقد فرت جيوش  
الأشانتى تحت إمرة ملكهم وهى الأرض التى كانت فى الماضى  
موضع نزاع بين الفانتى والأشانتى ، ولما كان الفانتى قد أصبحوا  
فعلا منذ قامت الحرب بينهم وبين الأشانتى تحت الحماية البريطانية  
فلم هناك من معنى لهذا الانتصار البريطانى سوى أن أصبح  
البريطانيون هم أصحاب الأرض الحقيقيون .

ومما يلاحظ أن التطور الذى أصاب الحرب هذه وقلب انتصار  
الأشانتى إلى الهزيمة لم يكن بسبب طول مدة الحرب ولا طرق الحرب  
البريطانية الحديثة بقدر ما كان سببه تخلى بعض القبائل المتحالفة  
مع الأشانتى عنهم وانضمامهم إلى صفوف أعدائهم من أجل محاولة  
التخلص من سيادة الأشانتى والعودة إلى استقلالهم السابق الذى  
حطمته سيادة الأشانتى السابقة . وقد وقف ممثل هذا الموقف قبائل  
الأكم والأسن والجيامان والباندا والدنكير .

وسرعان ما عرض الحاكم الجديد السيرنيل كامبل الصلح على

الأشانتى على أساس عقد معاهدة جديدة على أساس احترام  
الأشانتى الأملاك البريطانية وكذا أملاك حلفائهم . وقد عارض  
ذلك الفانتى والدنكير لأن العادة قد جرت بين قبائل هذا  
الجزء من أفريقيا أن يبدأ المهزوم بعرض عقد الصلح أولاً . فإذا  
كان البريطانيون هم الذين بدأوا بعرضه فإن ذلك لم يكن يعنى غير  
رغبتهم فى تخطيم ما نالوه وحلفائهم من انتصار . ولكن الحاكم لم  
يعبأ بهذه الاعتراضات واستمرت المفاوضات بل طالت المفاوضات  
واشترك فيها أكثر من حاكم تعاقبوا على منصب حاكم سيراليونى  
وانتهى الاتفاق إلى قبول الأشانتى دفع أربعة آلاف أوقية من  
الذهب كضمان على أن يرسلوا رهينتين من أعضاء أسرهم الملكية  
ليبقوا فى حصن كيب كوست . وأن يعترفوا باستقلال قبائل الفانتى  
والأكم والدنكير . وفى الوقت الذى أطلق الأشانتى أسراهم  
كدليل على حسن نيتهم رفض الفانتى إطلاق سراح أسرى  
الأشانتى ( وكان بينهم زوجة الملك ) . ما لم يسم إليهم حصن المينا  
الذى كانت حاميته قد بدلت مساعدتها للأشانتى .

فكان هذا الشد من ناحية الفانتى سبباً لافى تعطيل إبرام  
المعاهدة فحسب بل فى انتشار الفوضى فى الإقليم الساحلى كله .  
مما ضرب بالتجارة ، ولكن وصول الحاكم الجديد الكابتن جورج ماكين  
وضع حداً لهذا كله ، حين اتصل بالأشانتى ونجح فى أن يعقد معهم  
معاهدة نصت على أن يدفع الأشانتى ستمائة أوقية من الذهب



وأن يسلموا اثنين من الرهائن ضماناً لتنفيذ شروط هذه المعاهدة (\*) وأن تطلق التجارة حرة من كل قيد وأن تعترف الأشانتى بحرية دويلات الفانتى والدنكيرا والأسن وغيرها ممن كانوا تحت سلطتها على أن يراعوا جانب الصداقة وأن يلجأ مستقبلاً في كل خلاف يقوم إلى المفاوضات السلمية على أن يقوم الحاكم البريطاني بواسطة مجلس يجلس فيه معه اثنان من الزعماء بمعاينة كل من يرتكب اعتداء . وإذا رفض المجرم تنفيذ ما يحكم به عليه فلن يحاول أحد الجانبين حمايته وبذلك أصبحت هذه المعاهدة تربط ثلاثة أطراف هم البريطانيون والأشانتى والفانتى ويقف فيهم البريطانيون في مكان الصدارة لاسيما وقد قبل الطرفان الأخيران حماية البريطانيين في حالة وقوع اعتداء أحدهما . وكان توقيع هذه المعاهدة في سنة ١٨٣٦ وردت الرهائن والذهب إلى الأشانتى في سنة ١٨٤١ .

وإذا كانت هذه المعاهدة قد وضعت حداً للفوضى التي دامت أكثر من خمس وعشرين سنة (\*\*) إلا أن السلم الذي أعقبها أنعش التجارة من جديد لاسيما وقد باشرت الحكومة البريطانية حكم هذه الأجزاء بطريقة مباشرة فجعلت تعين لها حاكماً مسؤولاً أمامها واعتمدت له أربعة آلاف جنيه لتصرف في تنظيم الإدارة

(\*) تعود الرهائن إلى موطنها بعد ستة سنوات

(\*\*) مدد وور قانون إلغاء تجارة الرقيق

التي يعتمد عليها . وجعلت للحاكم مجلساً منتخباً يعاونه على أن لا يمتد سلطته خارج الحصون والموانئ والأشخاص المقيمين في نطاقها .

وقد مكن هذا الاعتماد (الحكومة) الحديدية من أن تعتمد على قوة بوليسية مكونة من ١٥ شخصاً . وجعل ماكاين يتقرب إلى الزعماء الوطنيين ، بل نجح في أن يعقد معهم المعاهدات التي تضعهم في حماية إنجلترا بل استطاع أن يجعل نفسه مركز القوة هناك حين كان يلجأ إليه كل صاحب نزاع . وعمل جهده من ناحية أن يكون محايداً حقاً وسرعان ما كسب له حياده وعُدله فيما نظر أمامه من خلاف سمعة حسنة حتى قصر جميع الزعماء في خلافاتهم الخاصة . بل طلبت المحاكم الوطنية أن تستعين بقوة بوليسية في تنفيذ أحكامها . وليس معنى ذلك أن نجاح ماكاين كان ميسراً منذ اللحظة الأولى بل أنه استطاع أن يحقق كل هذا النجاح بعد جهاد طويل سواء مع رجال الشركة من البريطانيين أو الزعماء المحليين وإذا كان اختصاص ماكاين في أول الأمر كان قضائياً بحتاً ، إلا أنه استطاع أن يحيطه قوة تنفيذية بل إلى قوة تشريعية أيضاً حين فرض رسماً قدره ١/٢ على الصادرات من أجل سد العجز في ميزانيته ودانت لشخصيته القبائل الساحلية حتى أصبح ( النفوذ ) البريطاني مستقراً على مساحة محصورة بين نهر الفولتا شرقاً ونهر برا غرباً وتمتد إلى الداخل حتى حدود مملكة الأشانتى . فيما عدداً الحصون الهولندية .



وفي سنة ١٨٤٣ عينت لجنة برلمانية Select Committee لدراسة أحوال غرب أفريقيا. فأشادت بأعمال ماكلين واقترحت أن تشرف الحكومة على كل المنشآت البريطانية هناك عن طريق حاكم عام على أن تقتصر مهمة ماكلين على رئاسة الهيئة القضائية متعاوناً مع الزعماء الوطنيين، فأصبح بذلك رئيساً لمحكمة النقض لنظر جميع القضايا وفقاً للقوانين الوطنية وبذلك أصبحت بريطانيا تتمتع بما تستطيع أن تسميه (رعاية أبوية) لشعوب ساحل الذهب دون أن يكون لها حماية قانونية عليهم. بل حرر بهذه الرعاية عقد Bond في سنة ١٨٤٤ يعتبره الأهالي بمثابة الماجنا كارتا. لأنه يبين حقوق كل فريق.

وفي سنة ١٨٥٠ انفصل ساحل الذهب عن سيراليوني وأصبحت له حكومة مستقلة تملك السلطات التنفيذية والتشريعية، وفي نفس السنة باعت الدانمرك حصونها إلى إنجلترا نظير عشرة آلاف جنيه لأنها وجدت نفسها لا تملك الأسواق التي تستطيع تصريف الحاصلات الاستوائية كالقطن والبن والسكر والمطاط فيها. مادامت تجارة الرقيق قد انتهى أمرها إلى غير رجعة<sup>(١١)</sup> فكان لابد للنفوذ البريطاني أن ينتشر إلى حيث كانت هذه الحصون الدنماركية وأن يمارس الحاكم البريطاني ما كان يمارسه من سلطات في الأجزاء البريطانية. فدارت المفاوضات مع زعماء الوطنيين الذين كانوا يعيشون حول هذه الحصون الدانمركية وانتهى الحال إلى مثل ما انتهى به في المنطقة البريطانية بعد عقد عدة جلسات معهم وأخيراً انتهى الاتفاق إلى اعتبار القانون

الذي يوقعه الحاكم العام وتوافق عليه جلالة الملكة يصير نافذ المفعول على كل من يعتبر نفسه في حماية الحكومة البريطانية. ومادام الأمر قد وصل إلى هذا الحد من الاعتراف بحماية الحكومة البريطانية لم يصبح من الواجب أن يدفعوا لها الضرائب، ففرضت جزية الرؤس وقدرت بشأن واحد عن كل رجل أو أنثى أو طفل على أن يجمع هذه الضريبة موظفون يعينهم الحاكم لا السلطات الوطنية ويخصص دخل هذه الضرائب لدفع إعانات لرؤساء العشائر على أن يصرفوها على ما فيه مصلحة أفراد عشائرتهم وعلى تسهيل المواصلات والتماضي أمامهم. وبذلك أصبحت هذه (الجمعية التشريعية) التي تتكون من الزعماء والحاكم العام هي الجمعية صاحبة السلطة في أمور التشريع، وكان هذا مراً جديداً لم تألفه هذه الدويلات أو هذه الشعوب لاسيما وأن جمع هذه الضرائب موكول إلى غرباء عنهم غير خاضعين لسلطة رؤسائهم، ولذا أثارت هذه الضريبة سخطاً لاسيما وقد أخذت الحكومة منها بعض مصاريف الإدارة كالمرتبات ولذا لم يصل ما جمع من هذه الضريبة إلى الحد الذي مررت به الجمعية، بل أخذت في النقصان عاماً بعد عام حتى لم تتعد ١٥٠ جنياً في سنة ١٨٦١.

وانتهى الأمر إلى قيام الاضطراب الذي اضطر الحاكم إلى استعمال الشدة في قمع رغبته رغم وجود حماية بريطانية (رسمية) على حكومات هذه الدويلات التي وافق زعمائها على هذه الحماية. ولكن



الذى حدث أن بعض هذه الشعوب - التي لم تكن قد اتفقت مع بريطانيا على هذه ( الحماية ) - سعت تطلبها لنفسها لاسيما تلك التي كانت تسكن أعالي نهر برا . هذا بينما كانت مملكة الأشانتي واقفة عن حد الصداقة مع بريطانيا .

وفي خلال ذلك كانت العلاقات بين مملكة الأشانتي وحلفائها مستمرة لأسباب أو لأخرى وذلك خلال حكم أوزاي ياو أكونو Osei yaw Akoto وخليفته كواكو دوا Kwaku Dua لاسيما حين خرجت الآم والدنكيرا عن طاعة الأشانتي . فكان أن اتخذت بعض الحوادث الفردية سبباً لإثارة العداوات القديمة ، في الوقت الذي أثارت الحماية البريطانية على شعوب الساحل ثائرة بعض شعوبها فعادت تفضل حماية الأشانتي على الحماية البريطانية كما فعل شعب آسن . فلم تملك الفانتي سوى استغلال مثل هذه الفرص لتمتع بسيادتها الجديدة التي كسبتها من الأشانتي . فعاد سوء العلاقات بين الأشانتي والبريطانيين . وزاد من حدته لجوء بعض الاشانتي في سنة ١٨٦٣ إلى البريطانيين طلباً لحمايتهم عن جرائم ارتكبوها وأرادت حكومتهم القصاص منهم ورفض الحاكم تسليم اللاجئين حين طلبت حكومة الأشانتي ذلك وناصرته الحكومة البريطانية في ذلك رغم احتجاج الأشانتي . فالأشانتي إلى الحرب . إلا أن الدويلات التي خرجت عن سلطة الأشانتي ودخلت في ( حماية ) البريطانيين رفضت السماح

لجيوش الأشانتي باختراق أراضيها فعبرتها جيوش الأشانتي بالقوة . فتارت الحرب من جديد وتقهقرت قوات البريطانيين وحلفائهم . ولكن لم تلبث جيوش الأشانتي أن تبينت عظم الخطر الذي تتعرض له خلال سيرها في أرض الأعداء فتقهقرت بدورها . وعن للحاكم البريطاني تتبعهم إلا أنه تردد عن تحمل مسؤولية ما يترتب على انتصاره ودخوله عاصمة الأشانتي . إذ لم يدر ماذا يعمل بعد ذلك ، وليس لديه أوامر صريحة من حكومته بشيء ما . وكانت الحكومة البريطانية من ناحيتها لا تفضل الحرب ، بل تؤثر عليها الصداقة مع حرية التجارة . ولكن التردد قد يشجع الأشانتي على مهاجمتهم فعادت وسمحت للحاكم البريطاني بالتقدم بل أيده به قوات قدمت إليه من جزائر الهند الغربية وسيراليوني وغينيا البريطانية<sup>(١٢)</sup> . ولكن انتهاء فصل الجفاف في سنة ١٨٦٣ أعاد الحاكم البريطاني إلى تردده لاسيما وقد بدأ المطر وبدأت معه أمراضه . ففضل المفاوضة التي استمرت طوال سنتي ١٨٦٤ و ١٨٦٥ دون الوصول إلى نتيجة .

هذا في الوقت الذي أرسلت فيه الحكومة البريطانية الكولونيل أورد لزيارة الأملاك البريطانية في غرب أفريقيا ليكتب تقريراً عن مدى كفاية الإدارة البريطانية من حيث حالتها الإدارية والمالية وذلك من أجل مزيد من التعاون ، وكذلك من حيث علاقة هذه الإدارة بالأهالي الوطنيين . فاقترح التقرير توحيد الإدارة البريطانية



مع مستعمرة سيراليون. هذا بينما كانت الحكومة البريطانية تفكر في الانسحاب كلية من غرب أفريقيا فيما عدا مستعمرة سيراليون (١٣) لأنها تبين أن مصالحها هناك لا تستحق عناء حفظ الأشتات المتواصلة ولكن التقرير الجديد وكذلك سير الحوادث أرغماها على ترك هذه الرغبة إذ أن تحقيقها يترك هذه الأجزاء وشعبها ودويلاتها في حالة من الفوضى، فاكثفت بإعطاء التعليمات إلى الحاكم العام بأن يلزم الدفاع عن المراكز البريطانية تاركاً للوطنيين الدفاع عن أنفسهم. فكان أن أثار هذا القرار أيضاً خوف القبائل الضعيفة.

وفي سنة ١٨٦٧ اتفقت إنجلترا مع هولندا على تبادل بعض الحصون رغبة في تخليص اختلاط مناطق النفوذ ببعضها ورغبة في تقسيم الشاطئ إلى منطقتين متميزتين إحداهما بريطانية والأخرى هولندية على أن تفصل بينهما حدود واضحة هي نهر سويت Sweet فحصل الهولنديون على حصون بين Beiyu وديكسوف Dixoff وسيكوندي Sekondi وكومندا kommenda البريطانية التي تقع غرب هذا النهر بينما حصل البريطانيون على الحصون الهولندية موري Mori وكورمانتين kormantine وآبام APam وأكرا ACcra التي تقع في الشرق. كما تنازل البريطانيون للهولنديين أيضاً عن حق السيادة القضائية في واسو WscsW وادنكير Dendyera وأبولونيا ainollopPA (١٤) دون أن يستشار الأهالي أو الزعماء في ذلك. كان

هذه الأجزاء قد عدت ملكاً حلالاً لهم. مع أن كلا الطرفين لم يكن يملك في هذه الأجزاء (رسمياً) سوى حق الاستغلال نظير الإيجار الذي يدفعه. فلم يشعر أهل دنكير الذين كانوا يعتبرون أنفسهم حلفاء طبيعيين للبريطانيين الذين يحمونهم من استبداد الأشتات إلا وقد انتقلوا إلى يد الهولنديين الذين يرتبطوا بهم من قبل. فشعروا أن البريطانيين قد تخلوا عنهم لأعدائهم لا بسبب سوى أن (البعض) أرادوا أن يتجنبوا بعض المشاكل الداخلية كما شعر الأشتات أن استكانتهم إلى حماية البريطانيين لهم جرت عليهم وبالا عرضهم لانتقام الأشتات فبدؤوا يتخذون بعض الاحتياطات الدفاعية.

ولذا لم تكن تبدأ إجراءات تبادل الحصون حتى قامت الاضطرابات حين رفض أهل كومندا رفع العلم الهولندي. فبدأت مدافع الحصن تصوب إليهم. فكان ذلك بداية حرب طويلة بينهم وبين الهولنديين، ارتكب فيها الطرفان كثيراً من الفظائع. وكان طبيعياً أن تمتد هذه الحرب إلى حلفاء كومندا الذين رأوا أنفسهم مدفوعين إلى مساعدة حلفائهم. هذا في الوقت الذي تحالف فيه الواسو والدنكير من أجل مقاومة هجوم الأشتات المنتظر. وكان طبيعياً أن يمتد أثر هذا إلى التجارة التي هي الهدف الأكبر لكل الأطراف المعنية بالأمر.

وكان قيام هذه المتاعب أمام كل من البريطانيين والهولنديين



واهتمامهم بتسويتها فرصة انتهزها بعض أمراء الأشانتي من أجل تنفيذ  
أطماعهم التي تلخص في الإخلال بنظام وراثة العرش أثر وفاة الملك  
كواكو Kwaku في سنة ١٨٦٧ . وكان بين هؤلاء الأمراء من  
يتطلع إلى كسر شوكة البريطانيين . بل بدأت فعلا بعض العمليات  
الحربية عند نهر Pra في سنة ١٨٦٨ . فقام الفانتي يدافعونها . فسكان  
مجرد وجود الأوروبيين على الساحل ونظرهم إلى مصالحهم الخاصة دون  
غيرها كان سبباً في إشاعة هذا الاضطراب . والذي كان ولا بد ضاراً  
بمصلح التجارة . ولكنه يعطى الفرصة أمام الأوروبيين وخاصة  
البريطانيين لبذل حمايتهم على من يرى نفسه في حاجة إلى حمايتهم  
من الوطنيين مما يقطع الشك باليقين في أن هذه الشركات التجارية  
التي باشرت هذا العمل في أفريقيا أو غير أفريقية لم تكن إلا وسيلة  
غير مباشرة لنشر النفوذ الأجنبي عن طريق إحداث الخلاف  
والشقاق بين الوطنيين وبث الفرقة بينهم ثم تظاهر الأوروبيين بحماية  
الضعيف من القوى (١٥) .

وكانت أن رأت هولندا أنها لم تعد تستطيع أن تسود الموقف  
ففكرت في التخلي عن نشاطها في هذا الجزء من أفريقيا بل بدأت  
المفاوضة فعلا مع بريطانيا من أجل التنازل لها عن كل ما تملكه  
هناك (١٦) ولكن الحكومة البريطانية رأت ألا تزيد مشاكلها  
مشاكل أخرى واشترطت رضا الأهالي عن هذا التنازل لاسيما وأن

أهالي المينا Elmina كانوا يدفعون الإيجار الذي يتسلمونه من  
الهولنديين إلى الأشانتي لقاء حمايتهم لهم . ولذا لم يتم هذا التنازل إلا  
بعد التغلب على صعوبات كبيرة بشيء غير قليل من التحايل وكان  
ذلك في سنة ١٨٧٢ . فكان هذا التاريخ يحدد بدء انفراد البريطانيين  
بالأمر كله في منطقة ساحل الذهب .

ومن ثم أصبح واجب الحاكم البريطاني وكان آنذاك بوب هنسي  
Pope Hennessy تحسين العلاقات ، بينه وبين الأشانتي وإعادة فتح  
الطرق التجارية بعد أن وعد الأشانتي بمضاعفة الإيجار (١٧) . خلال  
زيارته لكوماسي . ثم وجد أن من الخير أولاً التدخل في الخلافات  
القائمة على العرش بإزالة الوضع غير الشرعي الذي كان قائماً حين  
اغتنب العرش كويننا إدجان Kobina Edjgn كويننا أدجان  
فعينه الحاكم البريطاني حاكماً على المينا . وأعيد إدو بوفو  
إلى العرش ولكن الأشانتي كانوا يتطلعون إلى حسم الخلاف  
الذي لم يحسم منذ سنة ١٨٦٣ بينهم وبين البريطانيين فكان  
لابد للبريطانيين أن يتخذوا للأمر عدته باتخاذ وسائل الدفاع  
أولاً ثم منع حلفائهم الفانتي من القيام بأي عمل استفزازي ، لأن أوامر  
حكومة لندن كانت لا تزال تقضى بالمحافظة على السلم جهد الطاقة وأن  
لا تدخل حرباً إلا في حالة الدفاع عن الحصون البريطانية . فكان أن  
لجأ الفانتي إلى تكوين حلف منهم وحلفائهم يستطيع أن يدافع عن مصالحهم  
إزاء كل من الأشانتي والبريطانيين فعقد كثير من الاجتماعات بين زعماء



وملك هذه الدويلات الساحلية وانتهت في سنة ١٨٧١ إلى الوصول إلى اتفاق شامل على تكوين حلف الفانتي الذي يحمل اسم دستور مانكريم Mankerrim Constitution هدفه إقامة جو من الصداقة بين ملوك وزعماء الفانتي وجيرانهم لغرض الدفاع عن مصالحهم ضد العدو المشترك . ثم العمل على تحسين أحوال دول الحلف سواء في نواحي الزراعة أو الصناعة أو التجارة أو التعليم . بل نص هذا الدستور على أن يرأس الحلف ملك منتخب من بين ملوك الاتحاد على أن يعاونه مجلس مكون من اثنين من المندوبين لكل حكومة من أجل المحافظة ما أمكن على السلطات التقليدية .

ويملك هذا المجلس حق التشريع لاسيما في الأمور المالية وكذلك حق التنفيذ لاسيما فيما يتصل برغبات الحكومة البريطانية . وبذلك نستطيع أن نقول إن هذا الدستور الذي وقعه ثلاثة وثلاثون من الملوك والزعماء قد أتاح الفرصة لأول مرة لإقامة دولة الفانتي القوية المتحالفة مع بريطانيا بمحض رغبتها والتي تعتمد على مساعدتها ونصيحتها وصداقتها .

وقد أرسلت نسخة من هذا الدستور إلى الحكومة البريطانية في لندن . وكانت لا تزال تميل إلى سياسة عدم التدخل الفعلي في تأثير سياسة جلادستون القائمة على تفضيل

حرية التجارة دون الدخول في مغامرات استعمارية بل تكتفي بأن تكون العلاقات مع هذه الدول على أساس المصلحة المتبادلة . وكانت ترى في هذا المبدأ منطق التقدم الاقتصادي في إنجلترا بعد أن غدت إنجلترا دولة صناعية من الطراز الأول لا يعنىها سوى الحصول على المواد الغذائية وضرورات الحياة بأسعار رخيصة دون التورط في حروب<sup>(١٨)</sup> . وليس أدل على نجاح هذه السياسة من أن أرقام الواردات قد ارتفعت من ١٤٦ مليوناً من الجنيهات في سنة ١٨٥٦ إلى ٢٣٧ مليوناً في سنة ١٨٦٩ . كما ارتفعت أرقام الصادرات من ١١٦ مليون إلى ١٨١ مليوناً الجنيهات . ولذا رأت الوزارة البريطانية في هذا الدستور تحولا استعماريها هي في غنى عنه إذ يلقي على عاتقها بمسؤوليات الدفاع عن هذه الحكومة الجديدة لامن أعدائها حسب بل من الشعب أيضاً وهي شعوب كلها لم تتعود الخضوع لمثل هذه النظم الجديدة . وأبدت الحكومة البريطانية وجهة نظرها في كتابها إلى الحاكم العام في يناير سنة ١٨٧٢ . ولكنها عادت وتراجعت إلى فكرة قبول هذه الحماية بعد كثير من التردد وأصدرت لذلك مرسوماً في يوليو سنة ١٨٧٤ بفصل ساحل الذهب عن سيراليوني ثم إنشاء مستعمرة ساحل الذهب التي يملك مجلسها التشريعي سلطة التشريع لنفسها .



## مصادر الباب الثالث

- |  |      |
|--|------|
| History of Ghana , p . 138                         | — ١  |
| Ibid , p . 142 .                                   | — ٢  |
| Ibid , p . 145                                     | — ٣  |
| Sons of Africa , p . 39 .                          | — ٤  |
| History of Ghana , p . 155                         | — ٥  |
| Ibid , p . p . 165 — 167                           | — ٦  |
| Ibid , p . 173                                     | — ٧  |
| History of Europe , vol . p . p . 760—764          | — ٨  |
| الإستعمار الأوربي لأفريقيا من ٢٠٧ و ٢٠٨            | — ٩  |
| History of Ghana , p . 179                         | — ١٠ |
| Ibid , p . 195                                     | — ١١ |
| Ibid , p . 218                                     | — ١٢ |
| Ibid , p . 233                                     | — ١٣ |
| Ibid , p . 236                                     | — ١٤ |
| الشركات التجارية . مجلة نهضة أفريقيا السنة الثانية | ١٥   |
| History of Ghana , p . 236                         | — ١٦ |
| Ibid , p . 248                                     | — ١٧ |
| التطور الاقصادى فى أوروبا من ٢٨٢ — ٢٨٥             | — ١٨ |



## الباب الرابع

### بين البريطانيين والأشانتى

ذكرنا في الباب الثالث أنه في خلال حكم أوزاى پاو أكو تو وخليفته كواكو دوا الأول خرجت دويلتا الآكم والدنكيراً عن طاعة الأشانتى . في الوقت الذى أثارت الحماية البريطانية على شعوب الساحل ثائرة بعض شعوبها فعادت تفضل حماية الأشانتى على الحماية البريطانية فلم تملك الفانتى سوى استغلال مثل هذه الفرصة لتمتع بسيادتها الجديدة التى كسبتها من الأشانتى فعاد سوء العلاقات بين الأشانتى والبريطانيين وزاد من حدته لجوء بعض الأشانتى إلى البريطانيين طلباً لحمايتهم عن جرائم ارتكبوها وأرادت حكومتهم القصاص منهم ورفض الحاكم تسليم اللاجئين حين طلبت حكومة الأشانتى ذلك ، وناصرته الحكومة البريطانية في رفضه رغم احتجاج حكومة الأشانتى فمال الأشانتى إلى الحرب إلا أن الدويلات التى خرجت عن سلطة الأشانتى رفضت السماح لجيوش الأشانتى باختراق أراضيها والوصول إلى البريطانيين حتى إذا عبرتها جيوش الأشانتى بالقوة عادت فتبينت الخطر الذى تتعرض له خلال سيرها في أرض يعادىها أهلها فتقهقرت وأراد الحاكم تعقبها إلا أن ابتداء فصل المطر في



سنة ١٦٨٣ جعله يحجم عن ذلك ودارت المفاوضات بين الفريقين سنتين دون الوصول إلى نتيجة ، وشغلت الحكومة البريطانية بأمر حلف الفاتى ورغبة دولة فى الحصول على الحماية البريطانية حتى انتهت إلى فرض هذه الحماية عليها فى يوليو سنة ١٨٧٤ ورأت الأشاتى فى تعضيد قيام هذا الحلف تشجيعاً لأعدائهم وكذلك تشجيعاً للدويلات التى كانت فى حماية الأشاتى لتخرج عن طاعتها . فزاد ذلك من سوء التفاهم بين الأشاتى والبريطانيين ولكن الأشاتى شغلت بما حدث فيها من حوادث العرش حتى إذا ارتقى العرش كوفى كاريكارى Kofi karikari سنة ١٨٦٧ رأى أن يحسم كل الخلافات لاسيما ما كان منها بينه وبين البريطانيين منذ سنة ١٨٦٣ ودارت المفاوضات حيثذ دون أن تصل إلى نتيجة حاسمة وكانت وسيلته إلى هذا الحسم الحرب التى بدأها فى السنة التالية إلا أن قوة حلف الفاتى حالت دون وصوله إلى المنطقة الساحلية فلم يصل إليها إلا فى سنة ١٨٦٩ ودارت بينه وبين البريطانيين بعض المعارك الصغيرة إلا أن عدم استمرار وصول المئونة إلى الأشاتى أضعف من هجومهم<sup>(١)</sup> فانهز البريطانيون الفرصة فهجموا على الجيوش الوطنية وانتصروا عليها بعد أن أفقدوها نصف قوتها عدا ١٣٦ زعيما .

وظن الحاكم العام بوب هنسى أنه يستطيع أن يكسب الحرب

بالدبلوماسية فأطلق سراح أسرى الاشاتى وفتح الطرق فتمكن الاشاتى من الحصول على ذخيرة جديدة . ولذا رفضوا الطلب الذى عرضه عليهم الحاكم بالصلح . بعد أن قسموا جيشهم إلى ثلاث شعب استطاعت إحداها أن تهزم حلفاء البريطانيين من الواساو والدنكيرى كما هزموا الفاتى أمام كيب كوست ولكن لم يمض إبريل سنة ١٨٧١ حتى تبدل الموقف وانتقم المهزومون لهزيمتهم ، ولكن انتصارهم لم يكن حاسماً . ولم يلبث أن جاء فصل المطر وكان فى هذه السنة عارماً جباراً وكان المدد البريطانى الذى وصل من جزائر الهند الشرقية هو الذى كتب لهم النصر لاسيما وقد انتشر الجدرى بين صفوف الاشاتى فتقهقروا بعد أن أصيبوا خسائر جسيمة فى معركتين كبيرتين فى شهرى مايو ويوليو فاسترد حلفاء البريطانيين المدن التى فقدوها .

ونحن لا يمكننا أن نتبع حوادث هذه الحرب الطويلة التى استمرت تشتعل حيناً وتخبو حيناً آخر مدة خمس سنوات استعانت فيها البريطانيون بجنود من الهوسا ، وهى القبائل التى تسكن شمال نيجيريا ولكن يكفى أن تقول إنها انتهت بمعاهدة جديدة من البريطانيين والاشاتى فى ٤ مارس سنة ١٨٧٤ وهى معاهدة Fomena التى تضمنت غرامة حرية يدفعها الاشاتى بلغ مقدارها خمسين ألف أوقية من الذهب . والاعتراف باستقلال الدنكيرى والواساو وكذلك



الآكيم ولاسن ثم الوعد بالعمل على فتح جميع الطرق التجارية بين الداخل والمنطقة الساحلية<sup>(٢)</sup>.

ولا شك أن هذه الحرب الطويلة قد انهكت كلا من البريطانيين والاشانتي. ولكن وقعها على الاشانتي كان أشد وأنكي حتى لقد تمزقت الدولة وخرج عن طاعتها كل من خضع لها من الدويلات سواء منها الجنوبية أو الشمالية. وأعلنت كل منها استقلالها. وقد أطلق الاشانتي على هذه الحرب اسم Sagrenti وهو تحريف لاسم القائد البريطاني. ولذا لا يستغرب أن يرغم الملك كوفي كاريكاري على التنازل عن العرش. فارتقاء اخوه منساونسو Menea Bousu (١٨٧٤ - ١٨٨٣) وإذا كانت هذه الدويلات قد خرجت عن طاعة الاشانتي إلا أنها عرفت في نفس الوقت أنها لا تستطيع أن تقف وحدها في وجه الفانتي دون أن تكون قوة تستطيع أن تقف إلى جانبها هي قوة البريطانيين الذين كان مركزهم كأصحاب سلاح ممتاز ثم رغبتهم في المحافظة على أن تظل الطرق التجارية مفتوحة آمنه يحتم عليهم أن يتدخلوا بالرغم من الأوامر التي كانت ترسلها حكومة لندن بالمحافظة على سياسة الحياد وعدم التدخل إلا في حالة تعرض المراكز البريطانية للخطر، ولذا اتسمت السياسة البريطانية خلال هذه الحقبة من تاريخ غانة بالتردد والضعف، بل أنها كانت في أغلب الأحيان انعكاساً لتصرفات الحاكم البريطاني.

أراد الملك الجديد أن يعيد إلى دولة الاشانتي وحدتها السابقة وكانت رسيلته في ذلك غزو القبائل والممالك التي خرجت عن طاعتها فشن الحرب على دولة جواين Juaban فتقهقرت جيوشها أمامه وهرب رجالها وقتلوا تجار الاشانتي. وفي نفس الوقت أرسل ملك الاشانتي إلى البريطانيين يثيرهم على مملكة جواين ويذكر لهم أنهم تعرضوا للتجارة ومنعوا وصولها إليهم. الأمر الذي يتعارض مع معاهدة فومينا التي تحتم دوام فتح الطرق التجارية لمصلحة الطرفين ولذا رفض البريطانيون إسباغ حمايتهم على رجال جواين حينما لجئوا إليهم فاستمر ملك الاشانتي في مهاجمتهم طوال شهر سبتمبر وأكتوبر من سنة ١٨٧٥ يؤيده في ذلك حلفاءه من الكوك آوفو والبكواي Kokofw 'Bakwai فهزمهم وأسروهم عدداً كبيراً أرسل بهم إلى أسواق الرقيق فيما وراء الأملاك الفرنسية المجاورة ليستعملهم أسلحة وذخيرة بينما هرب بقية الجواين حاملين معهم عرشهم إلى Kibi حيث استقروا وأرسلوا يفتدون أسراهم الذين أرسلوا للبيع.

وكانت هذه الحرب سبباً في تقوية مركز ملك الاشانتي الجديد نتيجة لانتصاره، ولم يكن هذا الانتصار إلا بسبب عدم تدخل أحد وخاصة البريطانيين لنصره خصومه. فكان أن امتد حكم الاشانتي



إلى منطقة كبيرة وأصبح الاشانتى أقوى مرة أخرى لا أمام الوطنيين فحسب بل أمام البريطانيين أيضاً لاسيما وأن السير Garnet Wolseley قد تراجع بسرعة بعد حريق كوماسى .

وكانت حكومة مستعمرة ساحل الذهب قد أرادت التوسط بين الجوانب والاشانتى إلا أن موقفها كان ضعيفا . فقد أرسلت لذلك الدكتور جولد سبرى Goldsbury إلى كيبى حين بدت بوادر الحرب ، ومعه التعليمات أن يحذر الآكم من أن يشتركوا فى الحرب ثم انطلق منها إلى جوانب و كوماسى لوقف الحرب ، ولكنه لم يكدر يصل إلى جوانب حتى وجد الاشانتى قد دخلوها . فوجد نفسه أمام الأمر الواقع فإذا ما اتجه إلى كوماسى بعد ذلك تجاهله الاشانتى ، فكان فشله فى مهمته واضحا . وإذا ما ذهب مندوب بريطانى آخر لتسلم قسط الغرامة الحربية أهين وأعيد فارغا . فكان طبيعيا أن يشير ذلك سخط الحكومة البريطانية لاسيما وأنها لم تكن قد تسلمت من الغرامة الحربية التى بلغت خمسين ألفا كما ذكرنا غير أربعة آلاف أوقية . فكان سياسة عدم التدخل التى اتبعتها الحكومة البريطانية كانت السبب المباشر لضعف نفوذها واسترداد الاشانتى لقوتهم ومكانتهم ولما يمس على هزيمتهم السابقة وحريق كوماسى سوى سنتين<sup>(٣)</sup> فذهب بذلك كل أثر لحرب سنة ١٨٦٩/١٨٧٤ ولذا يمكننا أن نقول إنه إذا كان السير جانت ولسلى قد كسب الحرب إلا أن

حكومة ساحل الذهب قد فقدت السلم ، فالأخطاء التى ارتكبتها لا تحتاج مطلقا إلى تعليل لاسيما وأنها لم تكن جاهلة بتقاليد الاشانتى . فلا يمكننا أن نقول إلا إنها لم تكن لها سياسة مرسومة ولا أهداف ظاهرة . ولذا لم تكن مستعدة لمواجهة عواقب تردداتها ، فهى تعلم أن الحرب لا بد أن تؤدى الى هزيمة أحد الطرفين الذى لا بد أن يلجأ اليها طالبا حمايتها له . ولذا قلنا إن حكومة مستعمرة ساحل الذهب لم تكن لها سياسة مرسومة ولا أهداف ظاهرة تجاه مملكة الاشانتى ، ولذا لم تكن مستعدة لمواجهة عواقب أعمالها إذ أنها لم تتبين أو على الأقل تجاهلت طبيعة مملكة الاشانتى أى أنها لم تتبين كون هذه الدولة اتحادية Dertaderal Union أى أنها تكون من دول مستقلة انضمت إلى بعضها عن رغبة فى التعاون لصالح المجموعة . وكان أساس الدولة حربيا بحتا . وكانت الهزيمة هى التى ترزعها كانت الدويلات التى تكونت منها ضعيفة . فإذا تفككت فإنها سوف تتول إلى عدد من الدويلات التى سوف تتصارع بدافع الحسد أو بدافع طمع إحداها فى الأخرى . الأمر الذى سوف يؤدى إلى الحرب فغلق الطرق التجارية فتعطيل التجارة . فإذا كان الأساس الأول لسياسة حكومة مستعمرة ساحل الذهب هو عدم التورط فى حرب مع الوطنيين فإن مجرد وجودها صاحبة قوة حربية كبيرة يحسب لها حساب يحتم عليها التدخل . ولذا كانت حكومة مستعمرة



ساحل الذهب في موقف لا يحسد عليه فهي تؤمل ازدهار التجارة مع مملكة الاشانتي وما وراءها، ولكنها في نفس الوقت تعلم أن التجارة لن تنشط إلا في حالة الاحتفاظ بالسلم وإن يحتفظ بحالة السلم في حالة ضعف مملكة الاشانتي. فالطريق إلى النجاح وتنشيط التجارة هو واحد لا غير ينحصر في قوة الاشانتي وبناء دولة قوية قادرة على إخضاع الدويلات التابعة لها أو التي تكون منها وقادرة أيضاً على حفظ الأمن والمحافظة على بقاء الطرق التجارية مفتوحة، وهذه الدولة وإن بلغت حد القوة الذي يمكنها من إخضاع هذه الدويلات إلا أنها في نفس الوقت لن تصبح في موقف يجعلها خطراً على المستعمرة.

وكانت معاهدة فومينا قد فرضت على مملكة الاشانتي غرامة حربية بلغت خمسين ألف أوقية من الذهب على أساس كون هذه الدولة وحدة تستطيع بإمكانياتها المتوفرة لها من هذه الوحدة الوفاء بالتزاماتها. فإذا كانت بعثة الدكتور جولد سبرج قد أرسلت لغرض التوسط في وقف الحرب فقد رأت فيها مملكة الاشانتي أقوالاً دون أفعال تبذل لهذا الغرض. فلم يكن إذن أمام حكومة مستعمرة ساحل الذهب إلا اتباع أحد طريقين، أولهما أن تعلن بصراحة أن لاشان لها بدولة الاشانتي ومشاكلها الداخلية التي تنشأ بين حكومتها وحكومات الدول الخاضعة لها فلا تتدخل فيها على أية صورة من الصور. وكان هذا الطريق الصريح الواضح يؤدي إلى قفل الطريق

لللاجئين فلا تستقبلهم. بل تدعهم يسوون أمورهم مع حكومة الاشانتي القوية أو الضعيفة وفقاً لما تستطيع أن تتبعه إزاء دويلاتها من سياسة تملأها عليها مصلحتها. وثاني هذه الطرق أن تعلن أن معاهدة فومينا قد عقدت مع الاشانتي على أساس أن تكون هذه الدولة قوية تستطيع تنفيذ التزاماتها والقيام بمسؤوليتها. وعلى ذلك كان من الواجب أن تؤيدها وتسندها. وكانت النتيجة الحتمية لذلك هي دخول الاشانتي تحت حماية بريطانيا بطريقة عملية وإن كانت غير رسمية وحينئذ تستطيع الحكومة البريطانية — بعد مضي مدة تطول أو تقصر — أن تضع هذه الحماية النظرية موضع التنفيذ القانوني. بعد القيام ببعض الإجراءات.

ولن يكون لهذه السياسة في هذه الحالة سوى نتيجتين. إما إدراك حكومة الاشانتي لموقف الحكومة البريطانية منها ثم سكوتها عليها أو وقوفهم منها موقف المعارضة فيصرفون على هدى ما يدركون. فسياسة حكومة مستعمرة ساحل الذهب لم يفهمها الاشانتي كما لم يفهمها أحد. فالحكومة كانت تحاول المحافظة على حقوقها في معاهدة فومينا بينما كانت في نفس الوقت تتغافل عن واجباتها بمناصرتها لأعداء حكومة الاشانتي، بل تحميهم وكان في هذا الإجراء ولا شك إضعاف لحكومة الاشانتي وبالتالي إضعاف لقدرتها على



الوفاء بالتزاماتها ومسئوليتها في المعاهدة . ومساعدة على تخطيطها أن  
أنها كانت تريد من حكومة الأشانتي أن تتحمل جميع مسئوليتها بينما  
لا تزيد هي من جانبها أن تتحمل مسئوليتها .

وظل منسا بونسو على العرش حتى سنة ١٨٨٣ وانقضت  
مدته في معالجة ضعف الدولة بوسائله الخاصة فاتهمه خصومه  
أنه كان ظالماً غشوماً أكثر من الضحايا البشرية ونجحوا أخيراً  
في عزله .

وكان منسا بونسو قد أرسل إلى مملكة جيامان Gyaman يذكرها  
أن سيادتها عليها إنما هي بموافقة حكومة إنجلترا ، بينما أنكرت إنجلترا  
هذه الواقعة . فإذا ما وصلت إلى حكومة المستعمرة تعليمات بالموافقة على  
ما ذكرته مملكة الأشانتي وأبقت هذه الحماية على مملكة جيامان  
رفضها زعماء العشائر فيها رغم موافقة ملك جيامان عليها فلم يملك الملك إلا  
إعادة رفضها ووقفت حكومة المستعمرة عند هذا الحد<sup>(١)</sup> .

وحدث أيضاً أن حاول ملك الأشانتي أن يستعيد سلطته على  
مملكة أدانسي Adansi لاسيما وقد سادتها الاضطرابات عقب موت  
ملكها واختلف زعمائها بين عودتها إلى الأشانتي وبين الاستقلال  
وأرسلوا إلى حاكم المستعمرة يحتكمون إليه ، فتدخل بينهم ووصل معهم  
إلى التفاهم والاتفاق على الاستقلال . فكان من الطبيعي أن يثر ذلك  
سخط الأشانتي .

وحانت فرصة أخرى خيل فيها للأشانتي أنهم يستطيعون فرض  
سلطتهم على أدانسي واستعادتها إلى حظيرة الاتحاد ، ولم نكد نعمل  
حتى استعجبت أدانسي بحكومة ساحل الذهب التي أرادت أن تحافظ  
على استقلالها فضاعت الفرصة مرة أخرى بسبب التدخل البريطاني .  
وفند وجهت الحكومة البريطانية اليوم إلى الحاكم لتصرفه دون  
الرجوع إليها في حكومة لندن . التي كانت لا تزال تلزم سياسة  
عدم التدخل بينما كان عمل الحاكم العام يدل على التدخل  
الواضح الصريح .

وحدث أيضاً في يناير سنة ١٨٨١ أن هرب إلى حكومة ساحل  
الذهب يطلب حمايتها أحد أفراد العائلة المالكة في جيامان ممن يحتمل  
جلوسهم على العرش ، وكان هذا الأمير في نفس الوقت مرتبطاً بالأسرة  
المالكة في الأشانتي عن طريق والده . بينما كان هناك أمير آخر من  
أسرة جيامان يعيش في الأشانتي ويعمل على التآمر على أسرة  
الجيامان ويعمل على عزل ملكها . وكان من الواضح أن وصول  
الأمير الثاني إلى العرش يهدم ادعاءات الأمير الأول . مادام الأخير يعمل  
بمساعدة الأشانتي إلى العودة بدولته إلى سلطتهم . فلم يكد  
الأمير الأول يصل إلى ساحل الذهب حتى طلبت حكومة الأشانتي  
تسليمه إليها واشتمت حكومة المستعمرة من هذا الطلب لهجة التهديد .  
فلم توافق عليه بدعوى أن هذا الأمير لم يرتكب ما يوجب إلى  
تسليمه ، فطلبت الأشانتي ألا تعمل حكومة المستعمرة على إعادته



إلى جيامان إذا طلب هو ذلك . فأجبت أنه حر يذهب أينما أراد .  
وانتهى الأمر إلى سوء تفاهم جديد . حتى لقد ظن حاكم المستعمرة أن  
المسألة لن تقف عند هذا الحد بل لابد أن تنتهي إلى حرب مع  
الأشانتى ، فأخذ وسائل الدفاع واستدعت فرقة من جنود جزائر  
المعد المربية وعرف الأشانتى بذلك فاعتقدوا أن البريطانيين  
سيهاجمونهم . فبدؤوا هم أيضاً يستعدون في الوقت الذى عادوا فيه إلى  
التساهل والميل إلى فتح باب المفاوضة وصرحوا بذلك . ولكن رغم  
ذلك استمرت وسائل الدفاع - بل الحرب - تتخذ<sup>(٥)</sup> .

فمن هذه الحوادث التى كانت تتكرر من حين لآخر بدا للأشانتى  
أن الحكومة البريطانية تقاوم سياسة إعادة بناء دولة الأشانتى وأنها  
تتصل من المعاهدة التى وقعها ، أو على الأقل - كما ذكرنا - تتمسك  
بما فيه مصلحتها من شروط وتتصل من التزاماتها . ولذا لم  
يكن من المستغرب أن يقوم حزب فى مملكة الأشانتى يطالب باتخاذ  
سياسة أكثر عداء نحو الانجليز رغم أن الحكومة نفسها كانت تميل  
إلى عكس هذا الرأى . لاسيما وأن حكومة ساحل الذهب كانت  
لا تزال تعمل على أن تبيح لهم حرية التجارة . بل حرية استيراد  
الأسلحة والذخائر عن طريق موانئها ، وهى سياسة لا تدل على عدم  
الرغبة فى الحرب . أو على الأقل تسهيل وسائل الدفاع للأشانتى .  
وكانت هذه السياسة قد أثارت الفاتى - حلفاء الانجليز -

لاسيما وقد عملت حكومة الأشانتى على تكوين فرق الهوسا - وهم  
كان نيجيريا - واستخدمت لتدريب مدربين من الألمان . ولكن  
رغم ذلك كله ، كان حزب الحرب يعقوى كل يوم إلى حد أن أنهم ملك  
الأشانتى بالحياة وأنه يعمل لمصلحة الانجليز وبما لهم . لاسيما بعد أن  
تساهل فى مسألة استقلال أدانى .

هذا إلى أن سياسة حكومة ساحل الذهب لم تكن ناجحة .  
فالتجارة كانت بسيطة الكمية وتدهور كل سنة . فعولت إلى إرسال مندوب  
إلى كوماسى ليعقد معاهدات جديدة وكان هذا المندوب يحمل تعليمات  
بأن يحاول زيارة مندوب كوماسى . ليفتح طرقا تجارية  
جديدة . مملكة Salga وغيرها لهذا الغرض . وكان الأشانتى يعتقدون أن  
البريطانيين فى معاملتهم مع الدول التى تقع خلفهم لابد أن يلجئوا إلى  
وساطة الأشانتى ويكون اتفاقهم معهم عن طريقهم . فأنار هذا العمل سخط  
مملكة الأشانتى وزاد من أسهم الراغبين فى الحرب ، فاشتطوا فى حملتهم  
على حكومتها فلما وصل المندوب البريطانى إلى كوماسى يحمل الهدايا  
المفداة رفضت الهدايا ، وأفهم المندوب أن هذه الطرق الجديدة  
والمعاهدات الجديدة التى سوف تبرم مع سالاجا فيها ضرر عليهم  
خصوصا إذا استعملها اتحاد الفاتى . لاسيما وأن المسيطر على هذه  
الطرق مملكة برونج Brong التى لم تكن على وفاق مع الأشانتى والتى  
سبق أن طلبت من البريطانيين حمايتها لهم . بل بادروا بإغلاف هذه  
الطرق فى إحدى المرات حتى يرد البريطانيون على هذا الطلب .



فكان ظاهراً من هذا كله تشجيع البريطانيين لأعداء الأشانتى بل  
معاداة صريحة لمحاولة إعادة بنائها<sup>(٦)</sup>.

وفى سنة ١٨٨٢ حدث سوء تفاهم جديد بين الأشانتى ودولة  
جيامان وحاول كابتن Lonsdale التوسط، كما أرادت قبيلة مجاورة داخلة  
فى طاعة الحيامان التحول إلى طاعة الأشانتى ومال حزب الحرب فى  
أشانتى إلى إجابة هذا الطلب ولو أدى الأمر إلى استعمال القوة بينها  
رغب ملك الأشانتى عن الحرب وأرسل يطلب النصيحة من الحاكم  
البريطانى .

فكل هذه الحوادث تفسر لنا ازدياد التوتر بين الأشانتى وبين  
الحكومة البريطانية فى المستعمرة ، كما تفسر لنا ازدياد السخط على ملك  
الأشانتى مما أدى إلى قيام ثورة نجحت فى عزل الملك فى فبراير سنة ١٨٨٣  
كما ذكرناهم وأعقب ذلك سنة من الفوضى ، إذ كان هناك ثلاثة يطلبون  
العرش الملك السابق منسا بونسو ، وأخوه الأكبر كوفى كاريكارى  
وكانا مكروهين من الشعب والزعماء ثم كواكا دوا ابن شقيقتهما .  
وكان الثالث صاحب الأغلبية فجلس على العرش تؤيده أمه فى إبريل  
سنة ١٨٨٤ ولكنه مات بالجدرى بعد بضعة أشهر ولم يلبث الثانى  
( كوفى كاريكارى ) أن مات أيضاً وعادت الفوضى إلى الظهور  
وتصرف ملوك الدويلات والزعماء وفقاً لرغباتهم وفقدت كوماسى

وزعمائها مركز الصدارة بين دويلات الأشانتى فكان طبعاً أن  
تعرض التجارة إلى البوار .

وحاولت أم كواكا دوا الثانى وعدد من زعماء الأشانتى العودة إلى  
الاتحاد لانتخاب ملك جديد ، واختارت هى من جانبها ابنها الثانى الذى  
يدعى كواسى كيزى Kwasi Kyisi وكان لا يزال صغيراً وأرسلت إلى  
الإنجليز تطلب منهم مساعدتها . وتلكا الحاكم فى الإجابة عليها من  
أكتوبر سنة ١٨٨٤ إلى فبراير سنة ١٨٨٦ انتشرت خلالها الفوضى  
حين نشر الأدانسى الرعب فى المنطقة كلها واعتدت على التجارة  
والنجار وقتلت منهم كثيرين فدافعهم كاريكارى زعيم Behwai وقتل  
منهم كثيرين فاستجدوا بالبريطانيين حلفاً لهم . وبدأ الإنجليز  
بتدخلون . فى الوقت الذى لا تجد فيه صيحة ملكة الأشانتى صدى  
لها . كما أن تدخلهم — حين جاء — كان بطيئاً . إذ اكتفت حكومة  
ساحل العاج بأن أرسلت مندوباً لعمل تحقيق شامل . وإذا ما انتهى  
المندوب مهمته وكتب إلى حكومة ساحل العاج باقتراحاته ويطلب  
التعليمات بالتصرف لم ترد عليه بشئ . بينما سارت Behwai إلى الحرب  
والانتقام من الأدانسى ولكنهم صدوا بنحسائر فادحة . فلم يعد  
الأدانسى راغبين فى هذه الحماية البريطانية التى تأتىهم بصيحات  
لاتحميهم من أعدائهم . ورأوا أن يأخذوا بثأرهم بأنفسهم فها هم  
وهزموا Behwai فى أكثر من موضع .



وكان انتصار أدانسي فرصة للاشانتى . فهبوا لنصرة BeKwai وأرسلوا جيشاً هزم الأدانسي في يونيو سنة ١٨٨٦ وساقوا شعبها أمامهم . فالتجأ هذا الأدانسي إلى البريطانيين من جديد يطلبون نجدهم ، فأكدت بأن ألقائهم وأسكنهم أرضاً إلى جوار الآكم جنوب نهر برا Pra فكانوا من جديد مصدراً للفوضى بسبب ما اعتادوه من نهب التجارة وسلبها . ويبدو أن نشاطهم في ذلك كان كبيراً حتى لقد شاركهم فيه الدنكييرا إحدى دويلات الفانتي التي انشقت عن الأشانتى وأصبحوا مصدر خطر كبير (٧) .

فلا غرابة بعد هذا كله أن رفعت غرفة مانشستر التجارية بين سنتي ١٨٨٣ و ١٨٨٧ أكثر من شكوى إلى الحكومة البريطانية تصف فيها حكومة مستعمرة ساحل الذهب بالضعف والتهاون وتدل على ذلك بهبوط أرقام التجارة لاسيما القطن الذي هبطت صادراته إلى ٣١٨ ألفاً من الجنيهات في سنة ١٨٨٦ بعد أن وكانت إلى ٥٩١ ألفاً في سنة ١٨٨٤ وذكرت أن مرد ذلك سوء النظام في الحكومة هناك وانعدام شق الطرق . وعدم مد الخطوط الحديدية رغم ازدياد دخلها . مما أدى إلى تحول التجارة إلى أنحاء أخرى فأرسلت الحكومة البريطانية إلى حكومة ساحل الذهب في سنة ١٨٨٥ تطلب إيضاحات عن ذلك كما تطلب موافقاتها بالمعلومات عن علاقتها بمملكة الأشانتى وعن رأيها في تكييف موقفها من هذه الحكومة وأعمل الرد على هذا الطلب حتى سنة ١٨٨٦ .

وفي داخل مملكة الأشانتى كانت الفوضى لا تزال ضاربة رغم الجهود التي تبذلها الملكة ، فالعرش لا يزال خالياً . وهناك أكثر من واحد يدعيه . فألى جانب كواسي كيزا ابنها يوجد تويرى بانا Twerabanna . وينصر كلا منهما فريق قوى ودارت الحرب بينهما طوال سنة ١٨٨٧ انتهت بانتصار الأول وجلسه على العرش في مارس سنة ١٨٨٨ باسم كواكا دوا الثالث وكان صغير السن لا يتجاوز السادسة عشر من عمره يخضع لوالدته . ولذا لم تنقطع الفوضى التي تدخلت فيها مملكة الأدانسي فانتشرت الحروب الأهلية وقامت قبائل ودويلات أخرى تطرح عنها سيادة الأشانتى فوجهت إليهم الجيوش لسحق حركاتهم الانفصالية . كما وجهت إلى الآخرين الآخرين ومن يعاونهم . كما قامت قبائل أخرى تطلب مزيداً من الحقوق في علاقتها من الأشانتى .

وفي كل هذه الحروب كان المهزم يهرب ويحاول اللجوء إلى مستعمرة ساحل الذهب يطلب حماية البريطانيين ، بينما الحكومة البريطانية في لندن لا تزال عند موقفها ( الرسمى ) من التزام سياسة الحياد . ولكن وجود مستعمرة ساحل الذهب القوية هناك كان فيه ولاشك إغراء لمن يريد الثورة على الأشانتى ، وكثيراً ما احتج الأشانتى على ذلك . فكان جواب حكومة ساحل الذهب أنه من الأفضل الاتجاه إلى تشييد سجارة وفتح الطرق التجارية بدلاً من بسط السلطة على قبائل الأعرى منها . ولذا كانت الحكومة



الأشأتى من حكومة المستعمرة أن تسمح للقبائل التى تركت مواطنها لاجئة إلى المستعمرة من أجل طلب الحماية البريطانية بالعودة إلى مواطنها الأولى . فكتبت حكومة المستعمرة بذلك إلى حكومة لندن فأجابتها أنه من غير المعقول منح الحماية البريطانية لكل من يطلبها . فإن ذلك يسلب الأشأتى رعاياها . الأمر الذى يؤدى ولاشك إلى هبوط التجارة . وكان فى ذلك الجواب تعزيد صريح لحكومة الأشأتى فى وجوب إحاطة ملتزمها فى إعادة القبائل النائرة إلى مواطنها ولذا أرسلت حكومة الأشأتى مندوباً إلى حكومة المستعمرة يطلب إعادة مختلف اللاجئين لقاء وعد بحسن معاملتهم وعدم الانتقام منهم . فإن الدول القوية المتحدة أقدر على أن تلعب دورها وخاصة فى ميدان التجارة من الدولة الضعيفة المفككة التى تهددها الحروب الداخلية فأجابت حكومة المستعمرة أنها لا تملك الضغط على فرد أو قبيلة للعودة ، ولكنها لا تمنع فى عودتهم إذا رغبوا فكان هذا الرد فى دوره ضعيفاً وإن كان أميل إلى تشجيع الثأرين وإلى معارضة تعليمات الحكومة البريطانية .

ولم تلبث الحكومة البريطانية فى لندن أن تبينت أن موقفها وإن كان يتلخص فى عدم التدخل فى الشؤون الوطنية إلا أنه فى الواقع كان يتجه دائماً إلى تشجيع الراغبين فى الثورة على الأشأتى وفرض الحماية على من يرغب من هؤلاء الثأرين ، وإن اتجه حكومة مستعمرة

ساحل الذهب كان واضحاً فى ذلك كل الوضوح . ولم يكن هناك من نتيجة لهذا الاتجاه سوى تشجيع الفوضى دون أن تكسب شيئاً . فى الوقت الذى استقر فيه الفرنسيون فى ساحل العاج منذ سنة ١٨٧٢ يبدلون الجهد للتوغل إلى الداخل . بل نجحوا فى ذلك إلى حد كبير . كما نزل الألمان فى توجو ومدوا نفوذهم إلى الداخل أيضاً . فإصرار البريطانيين على اتباع سياسة عدم التدخل ان ينتهى إلا بارتفاع أعلام الدول الأخرى المنافسة فى كل الأراضى الداخلية حتى تحيط بالمنطقة البريطانية . ولذا انجهدت حكومة لندن إلى تغيير رأيها وإلى أن يصبح الأشأتى بريطانيين فعلاً قبل أن يدخلوا فى نفوذ دولة أخرى . وكان هذا فى سنة ١٨٩٠ .

ولم يكن تغير السياسة البريطانية فى سنة ١٨٩٠ إلا نتيجة لتغير الرجال القابضين على السلطة فى لندن ، فمنذ بداية القرن التاسع عشر والمعركة محتدمة بين الحزبين الكبيرين - الأحرار والمحافظين - من أجل معركة حرية التجارة والإصلاح البرلمانى إلى جانب خلافهما على المسألة الإيرلندية . فقد احتضن حزب الأحرار كلا من نظريتى حرية التجارة والاستفتاء بها عن السعى لبناء امبراطورية فيما وراء البحار ، وكذلك الإصلاح الاجتماعى عن طريق منح حق الانتخاب الأكبر عدد ممكن من الناخبين البريطانيين مما كان سلباً من نصيب الشعب له ، وتولى هذا



الحزب الوزارة البريطانية حتى سنة ١٨٨٦. ولكن تجاهل جلا دستون زعيم الأحرار لرغبات البروتستانت في إقليم السهر الإبرلندي أغضب منه نواب حزبه فانشقوا عليه مما كان سبباً في هزيمة برلمانية لهذا الحزب ومن ثم إلى استقالة الوزارة وجاءت الأغلبية البرلمانية الجديدة تؤيد سياسة المحافظين فتولى الوزارة سالبري Salisbury<sup>(٨)</sup> وظل يتولى الوزارة حتى سنة ١٨٩٢ فشهدت إنجلترا منذ هذا الوقت تغيراً ظاهراً في السياسة البريطانية وميلاً إلى تأييد آراء المحافظين وتنفيذها وكان السعي لبناء امبراطورية بريطانية في الخارج أحد أهداف هذه السياسة<sup>(٩)</sup> ولذا شهدت هذه الفترة أيضاً اندفاعاً بريطانيا نحو عقد اتفاقات دولية من أجل التمسك من حيازة مستعمرات أفريقية فشهدت سنة ١٨٩٠ إعلان الحماية البريطانية على الجزء الأوسط من مملكة زنجبار، وهي المنطقة التي حملت فيما بعد اسم أفريقيا الشرقية البريطانية ثم مستعمرة كينيا كما شهدت أيضاً تأمر حكومة الرأس - التي كان يرأسها السير سيسل رودس على استقلال جمهورية ترنسفال وتشجيع المهاجرين البريطانيين إليها من أجل المطالبة بحق الانتخاب والاشتراك في الحكومة رغم ما كان من حق حكومة ترنسفال البويرية الظاهر من منعهم من هذا الحق لعدم تمتعهم بجنسيتها. كما شهدت أيضاً تبدل وجهة نظر الحكومة البريطانية بشأن التدخل في شئون مملكة الأشانتي. كما شهدت سنة ١٨٩١ اتفاق فرنسا وإنجلترا على تحديد مناطق نفوذها في شمال نيجيريا<sup>(١٠)</sup>.

ولذا لم تلبث أن صارت الحكومة البريطانية حكومة مملكة الأشانتي بذلك عن طريق بعثة أرسلت إلى كوماسي في سنة ١٨٩٠ وطلبت رسمياً فرض الحماية على هذه الدولة الأفريقية المستقلة وذكرت أنه من المستحسن أن يتم ذلك (بطريق ودي) ولا بد أن بريطانيا حين انتوت إرسال هذا الوفد كانت تعتقد أن الأمر لن يعدو طلباً فاستجابة مادام كثير من قبائل الأشانتي وكذلك بعض زعمائهم قد طلبوا وألحوا في الدخول في الحماية البريطانية. ولا يستبعد مطلقاً أن تكون حكومة مستعمرة الساحل - وهي التواقه دائماً إلى التدخل في شئون الأشانتي رغم معارضة هذه السياسة لحكومة لندن - بسعيها للتواصل إلى تشجيع الثوار والترحيب بكل راغب في الخروج عن سلطة الأشانتي هي التي سعت إلى شراء هذا العدد من الزعماء وإغرائهم بمختلف وسائل الإغراء على هذا الطلب وأخذت تكتب إلى لندن من أجل هذا التدخل، كما تجاهل أوامرها بعدم التدخل. حتى إذا تولت حكومة المحافظين الأمر وحدث ما يشجعها على تنفيذ مبادئها الخاصة. بعد أن أفهمتها حكومة مستعمرة ساحل الذهب سياسة فرض الحماية البريطانية دون أن يتطاب الأمر مع إجراء آخر مرهقا.

ولكن الأمر لم يحجز بهذه السهولة. فقد نزع الملك الجديد برميته



الأول Prempeh في التغلب على جميع المعارضين والقبض على زعمائهم وسحق الحركات الانفصالية، بل والقضاء على استقلال بعض الدويلات التي نجحت في الحصول على هذا الاستقلال. ولكن هذا النجاح لم يحل دون أن يلجأ الملوك إلى البريطانيين لطلب الحماية. وبلغ نجاح ملك الاشانتي ذروته في سنة ١٨٩٣ ولكن الحكومة البريطانية اتخذت من هذه الدعوات الجديدة حجة للتدخل في شئون الاشانتي، بل لم تتردد في إرسال قوات محاربة لتقف إلى جانب الدويلات الراغبة في الاستقلال.

وكان النجاح الذي حازه ملك الاشانتي على القبائل والدويلات الأفريقية قد جعل الحكومة البريطانية تتردد في موقفها فاكثفت اللورد ريبون Ripon بأن يطالب بوجود ممثل بريطاني في كوماشي يكون له بعض الحقوق. وكانت إنجلترا قد تفاهمت على هذا الأمر مع الزعيم الذي كان يناقش الملك على العرش وأبدت للملك الجالس على العرش بأنه في حالة رفضه لهذا الطلب البريطاني فإن هناك من يقبله.

وطال تردد ملك الاشانتي في الرد على اقتراح طلب الحماية بعد أن أصبح لا يثق في البريطانيين الذين ينصرون أعداءهم. والذين لا يهتمون بشيء سوى مصالحهم الخاصة. ولكنه في نفس الوقت كان

يخشى الحرب لأنه كان يعرف نتيجتها مقدما بعد أن أصبحت دولته مهددة بسبب الحروب الوطنية العديدة التي اضطرت إلى دخولها. ولذا فضل أن يرسل إلى إنجلترا وفدا للمفاوضة وكان ذلك في سنة ١٨٩٥.

وفي الوقت الذي أبحر فيه هذا الوفد إلى إنجلترا وصل حاكم جديد إلى مستعمرة الرأس، هو السير وليم مكسويل يحمل التعليمات التي تلخص في أن ينذر ملك الاشانتي بقبول المقيم البريطاني (ماداموا) لا يستطيعون المحافظة على استمرار فتح الطرق التجارية (وما داموا يستمرون في تقديم الضحايا البشرية) مع أن إنجلترا كانت تعلم أنهم يزاولون هذا الطقس منذ أن احتكوا بهم في تاريخ مبكر وما داموا لم يدفعوا بعد الغرامة الحرية التي فرضت عليهم بمعااهدة فومينا في سنة ١٨٧٤. بل قرنت الحكومة هذا الإنذار بإنذار آخر، وهو أن الحكومة البريطانية سوف تنشر حمايتها على كل من يطلبها من الأفراد. وطلبت الحكومة إجابة هذا الإنذار في سرعة لا تتجاوز ستة أشهر.

أجابت حكومة الاشانتي على هذا الإنذار بأن وفدا قد سافر إلى إنجلترا من أجل المفاوضة في كل هذه الأمور، وكان من الواضح أن هذا الرد لم يكن له من معنى سوى المماطلة، ولذا بادرت إنجلترا



بأنخاذ الاستعدادات الحربية وسيرت لذلك حملة في الوقت الذي عاد فيه وفد المفاوضة من إنجلترا بعد أن لقي هناك الإهمال . لا سيما وقد عقد المؤتمر الإمبراطوري في لندن برئاسة المستر تشمبرلين في سنة ١٨٩٧ وقرر الميل إلى ناحية تكوين الإمبراطورية ميلا صريحاً (١٢) فقد أخذت الأزمة المالية بخناق إنجلترا منذ سنة ١٨٩٠ وأخذت أرقام الصادرات في الهبوط وأرقام الواردات في الارتفاع نتيجة للمنافسة الألمانية والفرنسية والأمريكية في الأسواق التي كانت تحتكرها بريطانيا بحكم تفوق مستعمراتها . وأصبحت البلاد كلها تؤمن أن السبيل الوحيد لعودة الانتعاش الاقتصادي إنما هو اتساع النفوذ البريطاني وبناء إمبراطورية تقوم على مبدأ تفضيل المصنوعات البريطانية وحمايتها بالرسوم الجمركية العالية التي تفرض على مصنوعات ما عداها من الدول . وأخذ تشمبرلين منذ تولى وزارة المستعمرات يسعى لأجل تنفيذ هذه السياسة فلم يجد أعضاء الوفد - وقد رأى وسائل التهديد البريطاني وجديّة الحكومة في تنفيذه - سوى أن ينصحوا حكومتهم بقبول تعيين المقيم البريطاني . فإذا ما وصل الرد إلى حكومة ساحل الذهب أجابهم بأنها تنتظرهم في أكرا من أجل توقيع معاهدة جديدة ومن أجل دفع غرامة حربية جديدة تعادل ما صرف علي تجهيز الحملة التي كادت تسير إليهم .

وكانت هذه الحملة قد تكونت من ٣٣٠٠ جندي بريطاني وأفريقي يقودها السير فرانسيس سكوت . وسارت الحملة حتى وصلت مدينة براسو Prasu في ٣١ يناير سنة ١٨٩٩ فاجتمع مجلس زعماء الأشراف بعد أن تخلف عنه زعيم Belawi الذي أرسل إلى الحكومة البريطانية يطلب حمايتها . فأسرعت إليه فصيحة إنجليزية يقودها الميجور يادن باول، ورفعت العلم البريطاني على عاصمته، فكان هذا العمل داعياً إلى إسراع مملكة الأشراف باتخاذ قرار بالخضوع للقوة والدخول في حامية (الرجل الأبيض) ولكن القوة تقدمت ودخلت كوماشي في السابع عشر من فبراير وفي إجتماع عام قدم الملك الأفريقي خضوعه التام وقبل أقدام السير فرانسيس سكوت ، ثم عاد إلى مجلسه ليقوم ويعلن في صوت عال خضوعه للحماية البريطانية . وكان مجلساً دل على غطرسة البريطانيين إذ ساروا في إذلال ملك الأشراف إلى أقصى ما يستطيعون وحننوا عليه أن يدفع حالا غرامة حربية كبيرة قدروها بخمسين ألف أوقية من الذهب ، والا فالملك وأمه وأبوه وعمه وكذات إخوته وقواد جيشه ومعهم الملوك حلفاؤه يمتقلون . ( وإن كانوا في اعتقالهم سوف يلقون كل احترام يليق بمقامهم )

إزاء هذه الإهانة البالغة التي وصلت حد سلب الأشراف ملكهم دفعت بزعمائهم إلى الاجتماع ، ولكن لم يافت إليهم . وبقيت علي الملك والآخرين . واحتلت القوات القصر المملوكة الملكية وهدموا مبان



المكانان بحثا عما قد يكون مخبئا من الذهب، كما لم يتردد المهندسون عن تدمير بعض المعابد .

وكانت الحكومة البريطانية قد صممت قبل ذلك بعام على اعتبار ملك الاشانتى ملكا لكوماسى فقط، وذلك من أجل تمزيق مملكة الاشانتى . وفرض حمايتها على كل من يطلبها من دويلات الاشانتى باعتبار كل واحدة منها وحدة منفصلة . ولذا كانت الخطوة الطبيعية لذلك عقد جملة من معاهدات حماية مع هذه الممالك . وحمل الزعماء المعتقلون إلى حصن الميناء ثم إلى جزيرة سيشل في المحيط الهندى وعين الميجور بيجوت Piggot مقيما في كوماسى وبأشر سلطته في العاصمة التى لم يعد يسكنها إلا قلة من الناس نظروا إلى هؤلاء القادمين بعين السخط تواقين إلى ساعة الانتقام منهم .

ولم يطل الانتظار لهذا الانتقام إذ قامت الثورة في سنة ١٩٠٠ إثر زيارة الحاكم العام لكوماسى، وجمعه الزعماء ليذكركم أنه لن يعود عرشهم إلى سابق مقامه بعد أن أصبحت القوة الحقيقية في يد المقيم البريطانى . وأظهرهم ما يجب عليهم من الخضوع له وطاعته . وأمرهم أن يطلبوا من شعوبهم العودة إلى مباشرة أعمالهم في ظل النظام الجديد كما ذكرهم أن الغرامة الحربية لم تدفع بعد . ورغم أنه لا يريد منهم دفع المبلغ كله حالا إلا أنه يطلب عاجلا ثمانية آلاف أوقية .

على أن يكون ذلك بمثابة قسط أول لدفعات سنوية مماثلة . وأخيراً طالب منهم تسليمه عرش الملك الذهبى ( وكان الملك قد أخفاه في مكان ما كي لا يدنسه الغزاة ) .

وكان هذا الطلب الأخير فوق ما يَحْتَمَلُونَ . إذ هم ينظرون إلى العرش كرمز تتجمع فيه جميع أرواح أسلافهم، وجلس ملك الاشانتى عليه لم يكن يحدث إلا نادرا وفي المناسبات الكبيرة، فكيف وجلس أجنبي عليه . ولذا انفض الاجتماع دون أن يردوا على هذا الطلب ولكنهم كانوا قد انتووا أمرهم على ضرورة التخلص من هذا الحكم الظالم . وعقدوا لذلك جملة اجتماعات سرية أقسموا فيها على ضرورة إزالة هذا الحكم الأجنبي . ولم يطل الأمر . فقد بدأت الحرب التى عرفت في التاريخ باسم Ya Ashantewa وهو اسم الملكة الأم التى كانت القوة الموجهة للاشانتى .

وكانت حرباً قاسية حتى لقد حاولت الحكومة البريطانية المفاوضة ، ولكن شروط الاشانتى الأولى كانت بؤسة الموت وأن تباح لهم حرية التجارة وأن يخرج جميع الأجانب من كوراس . وأن لا تفرض عليهم السخرة من أجل بناء البيوت أو أسوار القرى . ورفضت جمع هذه الشروط . واستؤنفت الحرب وحاصر البريطانيون



كوماسي ولجأ البريطانيون الذين كانوا بها إلى الحصن البريطاني الذي بنى بها . وكتبوا يستنجدون . فأرسلت إليهم النجدة من الجنوب والشمال . بينما كان المحاصرون يعانون الجوع والمرض ، وانتشر بينهم الموت . لولا أن استطاعوا - بعد عدة هجمات غير موفقة - أن يشقوا طريقهم إلى الخارج بعد نحو أسبوعين واتجهوا مسرعين إلى الجنوب كي يصلوا إلى كيب كوست تحوطهم حراسة قوية فوصلوها في العاشر من يوليو .

ولم تلبث الإمدادات أن وصلت إلى ساحل الذهب من أوغندا وشرق أفريقيا وجزائر الهند الغربية . وتقدمت نحو الداخل . فوصلت إلى كوماسي المحاصرة ونجحوا في تخليصها بعد حرب طويلة قتل فيها الآلاف من الوطنيين . وكان هذا بداية انتصار البريطانيين الذين قضوا بعد ذلك من يوليو إلى سبتمبر في تعقب النافرين حتى انقلبت الحرب إلى عصابات متناثرة ، فقبض على كثير من زعماء المقاومة وأرسلوا إلى زملائهم في سيشل . وجرد الأهالي من السلاح . وأخذت الحكومة تباشر وظيفتها بعد أن عزلت جميع الوطنيين المشكوك في ولائهم . واشتبدت بهم جددا موضع ثقها ، وكان ذلك في سنة ١٩٠١ ، وكانت ولايات الشمال وهي جونجا وداجومبا ومامبروزي وفورت ولايات محاربة يحكمها

قوادها الحريون مكوّنين طبقة أرستقراطية حاكمة بعد أن أخضعوا الوطنيين وزعماءهم الذين كانوا لا يزالون في حالة بدائية يباشرون طوطميتهم في هدوء ويكتفون بصد من يغير عليهم من الشمال قانعين بأن يعيشوا في هدوء مع قطاعاتهم . ولكن المعاهدات التي عقدها الدول الأوروبية التي عقدها فيما بينها من أجل تحديد الحدود قد حطمت هذه الولايات بعد أن اقتسمت الدول رعايا هذه الولايات وقبائلها فذهبت وحدتها بذهاب نظامها الاجتماعي ، ولم تعد أكثر من جماعات عائلية في حالة أقرب إلى الفوضى دون قوة تحميها من بعضها .

وفي أول يناير سنة ١٩٠٢ صدرت ثلاثة مراسيم ، أولها خاص بمستعمرة ساحل الذهب . وثانيها خاص بمملكة الاشانتي وثالثها بالأراضي الشمالية فجعلت الاشانتي مستعمرة ملحقمة بمستعمرة ساحل الذهب وجعلت إدارتها في يد مندوب بريطاني مسئول أمام حاكم المستعمرة وتسرى عليها قوانين المستعمرة بعد أن تعدد بها بلائم حالتها .

وفي سنة ١٩٢٤ أعيد الملك المنفى إلى البلاد واعترف به من جديد زعيما ، ولكنه زعيم لكوماسي فقط لا سينا وأنها رفضت الاعتراف



## مصادر الباب الرابع

History of Ghana , p 265

History of Gold Coast , p. 233

History of Ghana , p 286

Ibid , P. 288

Ibid , P. 290

Ibid . p. 293

Ibid , p. 297

History of Europe vol III , p 775

Great Britain, P. 81

History of Ghana , p. 333

Great Britain, P. 115

History of Ghana , p. 360

استعمار الأورج لأفريقيا ص ٦٢

باتحاد الأشانتي . وهو وإن نظرت إليه الحكومة ملكا لهذا  
المدينة فقط إلا أنه كان في نظر شعبه ملكا للأشانتي جميعاً سواء  
رضيت الحكومة بذلك أم لم ترض . حتى إذا مات في سنة  
١٩٣٥ خلفه أوزي اجيمان برمبه الثاني فاعترفت به الحكومة  
البريطانية ملكا للأشانتي ، وهكذا عادت مملكة الأشانتي إلى  
عالم الوجود .



## الباب الخامس

### نظام الحكم الجديد ونظوره

ضم البريطانيون في العشرة الأخيرة من القرن العشرين إلى امبراطوريتهم كلا من ساحل الذهب ومستعمرة شرق أفريقيا البريطانية. فكان في الغالب أن تقيم فيهما الحكومة البريطانية نظاماً واحداً لحكهما. ولكن الأمر لم يكن كذلك. فقد أقامت في الأولى ما سمي فيما بعد بنظام الحكم غير المباشر بينما أقيم في الثانية نظام مباشر يعتمد على مجموعة كبيرة من الموظفين البريطانيين.

وقيل في تحليل ذلك الاختلاف إن غرب أفريقيا عرف منذ عرفه الأوروبيون باسم ( مقبرة الرجل الأبيض ) لأن الرجل لا يستطيع الحياة لجوها الحار الاستوائي، فحرارة الإقليم الساحلي المنخفض - كما ذكرنا في الباب الأول - أكبر من أن يحتملها الرجل الأبيض عامة والبريطاني خاصة وقد تعود أن يعيش في درجة حرارة منخفضة تهيأ تركيب جسده لها. وإلى الشمال من هذه المنطقة الساحلية توجد الغابات الاستوائية الكثيفة برطبها



الفائقة الحد وأمراضها الحادة من المalarيا والدوسنتاريا والحمى الصفراء والجدرى . فكان هذا كله كافيا لأن ينأى الرجل المستعمر عن سكناها . ويكتفى هناك ببيعة من كبار الموظفين أصحاب الوظائف العليا الذين يدبرون السياسة العليا للمستعمرة معتمدا على الجهاز الحكومى الذى يقوم بالعمل فيه مجموعة الموظفين الوطنيين . فيديرونه وفقا للأوامر التى يتلقونها من رؤسائهم البريطانيين وفى إطار السياسة التى رسمها لهم هؤلاء الرؤساء . وهذا النوع من الحكم هو ما عرف بالحكم غير المباشر .

ولكننا لا نستطيع أن نكتفى بهذا السبب وحده فى إقامة هذا النوع من الحكم فى غرب أفريقية إذ لو كان هذا وحده لوجدنا الحكم المباشر فى كل أجزاء الإمبراطورية ذات المناخ المعتدل . وحيث استطاعت فئة من الإنجليز أن تهجر إليها لتعمل فى مختلف أنواع النشاط الاقتصادى . وفئة أخرى لتحمل مختلف الوظائف الإدارية فيها وحينئذ ينأى الوطنيون عن الاشتراك فى الحكم إلا فى دنيا الوظائف كما هو الحال فى شرق أفريقية سنة ١٩١٨ . ثم تنجانيقا بعد سنة ١٩١٨ .

ولكننا نرى غير ذلك فقد أقيم فى أوغندا ذات المناخ المعتدل أيضا نوع من الحكم غير المباشر أيضا . فرغم مناخها المعتدل أغلب أيام السنة ورغم خصوبة أرضها وصالحيتها لأنواع الاستغلال الزراعى

الاقتصادى . فإن البريطانيين لم يستقروا فيها على شىء ولم يقيموا نوعا من الحكم المباشر هناك . فلا يمكننا مطلقا أن نقول إن المناخ القاسى فى غرب أفريقيا واستحالة معيشة الأوربيين فيه كان السبب الذى دعا البريطانيين إلى إقامة هذا النوع من الحكم هناك . ولكن لابد أن شيئا جديدا قد وجده المستعمر عند دخوله إليها كما وجده فى أوغندا هو الذى أرغمه فى كليهما على أن يقيم نوعا من الحكم غير المباشر الذى يكتفى فيه بالإشراف ملقيا بزمام الأمور إلى الوطنيين .

وجد البريطانيون عند فرض حمايتهم على أوغندا وساحل الذهب وكذلك نيجيريا حكومات ذات أنظمة قوية . وهذه الأنظمة خلقت وعاشت فى هذه الأجزاء وتطورت وفقا للبيئة التى نشأت فيها حتى أصبح لها جذور ثابتة فيها . وقد استطاعت هذه النظم أن تسند حكومات عاشت لفترات سابقة لحجى البريطانيين . وكانت هذه النظم سندا لحياة اقتصادية واجتماعية ناجحة . فلم يستطع حين جاء إلا أن يعتمد عليها بعد أن يدخل عليها أصغر ما يستطيع إدخاله من التعديل الذى يلائم مصلحته والذى يمكنه من الإشراف على تسيير الأمور فيها وفقا لمصلحته .

فقد كانت أوغندا قبل مجئ البريطانيين مقسمة إلى عدة ممالك على رأس كل منها ملك . وكل مملكة مقسمة إلى أقسام يسمى الواحد



منها سازا، وكل منهم مقسم بدوره إلى أقسام أصغر هي جومبولولا تضم كل منها عدة قرى. وكان الملك صاحب الكلمة العليا في الإدارة وتقوذه كبير وسلطانه واسع على جميع أفراد شعبه يتسلسل نظام الوراثة في بيت مالك معروف على أساس ثابت معروف وهو في نفس الوقت يعتمد على مجلس استشارى تشريعى من الزعماء بالإضافة إلى مجلس تنفيذى من ثلاثة وزراء، وكان هذا المجلس الاستشارى يتكون من سبعين عضواً يعينهم جميعاً الملك. كما كانت هناك من النظم الإدارية وخاصة ما يتعلق بنظام ملكية الأرض وتقسيمها وتوزيع الضرائب فيها ما كان كافياً لضمان موارد ثابتة للدولة تستطيع الاعتماد عليها في تصريف أمورها فإذا ما جاء البريطانيون أبقوا على هذا النظام بعد أن أدخلوا بعض التعديل الذى يلائم مصالحهم بأن عينوا الحاكم العام وجعلوا التشريعات التى يصدرها المجلس الاستشارى والتى يوقعها الملك لا تصبح نافذة المفعول إلا بعد أن يوقعها الحاكم العام. وأضافوا إلى الوزارات مستشارين يستشيرهم الوزراء في تصريف الأمور، ولكنهم جعلوا نصائح هؤلاء المستشارين بمثابة أوامر واجبة التنفيذ.

وقد رأينا أنه كان في مملكتى الفانتى والأشانتى نظام على شىء كثير لا من الاستقرار فحسب بل على شىء كثير من الكفاية أيضاً. فقد كانت مملكة الأشانتى تتكون من تحالف من عدد من الدويلات الصغيرة التى ترأسها كبارها وأقواها هي مملكة الأشانتى.

وكان برأس كل دويلة من هذه الدويلات ملك يحكم وفقاً لأوضاع موروقة لديهم لا يستطيع الملك تغييرها. وكان هؤلاء الملوك - الذين يرتبطون برابطة الولاء لملك الأشانتى - يملكون حق اختيار ملك الأشانتى من أعضاء أسرة خاصة تعتمد على تقاليد خاصة، وإن كان تتسلسل الملك لا يجرى بين أفراد هذه الأسرة وفقاً لنظام معروف من الوراثة، ولكنه كان أقرب إلى أن يكون نظاماً أموياً. وكانت الدولة تعتمد على نظام حربى قوى كاف لأن يرغم الثائر على الخضوع بنظام العام، والتقاليد الثابتة. وكانت الدولة تعتمد اقتصادياً على التجارة وإن كانت تجارة الرقيق أكثرها انتشاراً. ويمكننا أن نشبه نظامها العام بأنه كان أقرب ما يكون إلى نظام دولة الفونج التى قامت في السودان الأوسط منذ القرن السادس عشر حتى القرن التاسع عشر. فقد كان زعماء كل دويلة أو مشيخة هم الذين ينتخبون ملكها من بين أسرة خاصة ولكنه لا يباشر شؤون وظيفته إلا بعد اعتماد ملك سنار له وبعد أن يقدم نداء لهذا الاعتماد مراسم الولاء للنظام العام، وحقوقاً يؤديها في أوقات معينة. هذا وقد فهمنا من مجريات الحوادث في الباب الماضى كيف كانت للملوك أولئك دويلات الأشانتى القدرة على إعداد الجيوش القوية المسربة وتنظيمها وجعلها على درجة من الكفاءة الحربية التى تستطيع بها أن تضارع البريطانيين بل قد انتصروا عليهم في بعض المعارك بفضل قوادتهم



الذين يستطيعون أن يفاخروا بهم . وكانت التجارة هي الأساس الأول لاقتصادهم الوطنى . ومن المعروف أن الشعوب التى تزاوُل من النوع من الحياة الاقتصادية لا بد أن يكونوا على درجة متقدمة من الحضارة وهم وان لم يعرفوا العملة إلا أن التبادل التجارى كان يجري على أساس الذهب الذى يجولونه فى موازين ثابتة معروفة .

ولم يكن فى وسع البريطانيين الذين فرضوا حمايتهم على الأشياء فى سنة ١٩٠٢ إلا أن يهدموا هذا كله ويقيموا بدلا منه نظاما جديدا يعتمد على رجالهم وحدهم . فلم يكن مناخ الإقليم واستحالة معيشة الأوروبيين فيه هو السبب الذى قضى على البريطانيين بإدخال نظام الحكم غير المباشر هناك . بل هذه الدرجة من الحضارة التى وجدوها والتى لم يستطيعوا أن يهدموها . فلم يكن البريطانيون فى هذا مخبرين ولا محسنين إلى أهل البلاد .

هذا إلى أن نصوص الدستور الذى وضعه ملوك الفانى فى سنة ١٨٧١ يدل على وعى كامل بمستقبل بلادهم . إذ يرسمون فيه طريقا واضحا من أجل الوصول ببلادهم إلى درجة من الحضارة يؤملون الوصول إليها . فقد أرادوا به أن يوجهوا أعمال بلادهم إلى ما فيه خيرها بدرجة كبيرة ، وأن يشقوا طرقا متسعة ثابتة تخترق جميع المناطق داخل بلاد الاتحاد وأن ينشئوا المدارس لتعليم أولادهم على أن يقوم بالتدريس فيها مدرسون أكفاء وأن يعتمدوا فى

زراعتهم وصناعاتهم على أساس علمى بإنشاء المدارس الزراعية والصناعية وأن يعملوا على تحسين موارد المناجم وغيرها من مصادر الثروة العامة . كما نصت بعض المواد على ضرورة وضع خطة تعليمية بتحديد أنواع المدارس التى ستنشأ فى مناطق معينة لأجل تحقيق أهداف معينة . وهو نوع خاص بضرورة إنشاء المدارس المهنية من أجل تخرج البنائين والنجارين والحدادين والزراعيين والمهندسين على درجة كبيرة من الكفاية كما اهتموا بضرورة تعليم البنات على أن يقوم بالتدريس لهن مدرسات مدربات .

وأكثر من هذا كله ، أنهم نصوا على أن يقوموا بالصرف على هذه المنشآت من مواردهم الخاصة التى تعهد الملوك والرؤساء بتقديمها .

ويفهم من هذا الدستور أيضاً أن بلادهم لم تكن خالية من المنشآت كالمدارس والمصانع ولكنهم كانوا يتطلعون إلى نوع أفضل وأكثر كفاية<sup>(١)</sup> بل نصوا أيضاً على أن ينتخب رئيس هذا الاتحاد من بين الملوك على أن يكون هذا الملك الجديد وكذلك موظفوه ومعاونوه على درجة من الكفاية العلمية . ويعتمد مجلسهم على مجلسين يجمعان ممثلى الشعب . كل ذلك يدل على أنهم كانوا يتبينون طريقهم واضحا بعد أن تعهدوا أن يطرحوا جانباً بعض نظمهم الاجتماعية القبلية وتقاليدهم القديمة التى تعارض مع هذا المنهج الواضح من التقدم .



ويدعى البريطانيون أنهم يطبقون هذا النظام في هذه الأجزاء من أفريقيا لأنه يمكنهم من الاحتفاظ بالعلاقات الطيبة مع سكان المنطقة كي يتسنى للبريطانيين أن يتخذوا موقفاً خلقياً كريماً لأنهم يؤمنون بالعدل وتطورات الزمن لأن الهدف الرئيسي لهذا النوع من الحكم هو إتاحة الفرصة للأفريقيين لتمكينهم من الاشتراك في حكم بلادهم<sup>(٥)</sup> ولكم تأسوا أيضاً أن هذا النوع من الحكم يتيح للحاكم مزايا أكثر مما يتيحها الحكم المباشر. فهو يخلى المستعمرين من مسؤولية الالتزام بالصرف على هذه المستعمرات بل يجعل الصرف على هذا النوع من المستعمرات يقع على عاتق المستعمرة. بل يجعل مرتبات الموظفين البريطانيين المرتفعة على عاتق الميزانيات الوطنية بل يجعل أيضاً مصاريف جيش الاحتلال البريطاني يقع على عاتق الحكومات الوطنية. وإذا أراد المستعمر تنفيذ ما يراه ضرورياً من المشروعات لتقدم هذه المستعمرات في النواحي الاقتصادية لمصلحة الاقتصاد البريطاني فكثيراً ما يدفع إليها بمصاريف هذه المشروعات على أنها ديون تحسب لجانبه على حساب المستعمرات. كما أن هذا النوع من الحكم يلقي بالمسئولية كاملة على عاتق القائمين بها من الهيئات الوطنية فكل هفوة ترتكب من السهل أن تلقى بمسؤوليته على موظف وطني يمثل دور كبش الفداء فيلقى به إلى الخارج بينما يظل البريطاني صاحب الأمر والتهى والمتسبب الحقيقي لهذه الهفوة خارج نطاق المسئولية.

وإذا كان هذا النوع من الحكم غير المباشر يحقق هذه نتائج للدولة صاحبة السيادة فإنه يحقق أضاف ذلك من المساواة للدولة التي وقعت تحت السيادة. فإن الرؤساء الأجانب لا يعتمدون على من يستطيع تصريف الأمور من الوطنيين أو القادرين على خدمة مواطنيهم في كفاية، ولكم يعتمدون على ينفقونهم منهم ليصلح لتنفيذ الأوامر التي تأتيه من أعلى دون مناقشتها. أما الذي يناقش الأوامر وينفذ منها ما كان صالحاً للتنفيذ فلا يصلح لهم. ولذا كان الأكثر جهلاً من الزعماء هو الأكثر فاعلية واستجابة لهذا النوع من الحكم. فتحرم البلاد من أبنائها القادرين الذين سوف يهدمهم المستعمر عن مرا كز الصدارة. بل كثيراً ما يعتمد الحكم غير المباشر على الزعماء أصحاب التقاليد والامتيازات الموروثة دون مراعاة لدرجة ثقتهم. وكلما كان الزعيم متمسكاً بتقاليده. كلما دل ذلك على بعد عن مستوى التفكير السليم<sup>(٦)</sup> ولذا يعادى الحكم غير المباشر طبقة المتعلمين الذين غالباً ما يتطلعون إلى التخلص من الزعماء التقليديين ومن التقاليد الوطنية القديمة التي لا تتفق مع تعليم الحديث. فسرعان ما يكون هؤلاء المتعلمون طبقة متقاربة الثقافة والعقلية تعادى الزعماء المحليين وتدعو إلى الشهادة عليهم. حينئذ ينقسم المجتمع الوطني إلى مجتمعات متضاربة بين النخب والجهلاء المتمسكين بتقاليدهم وامتيازاتهم ومجتمع صفار الزعماء.



المتعلمين الراغبين في التحرر . وبذلك تحدث الفارقة بين أبناء الوطن الواحد وهو أقصى ما يطمع فيه صاحب السيادة . وكلما ازداد الفة المتعلمة إلحاحاً في تسلم شؤون بلادهم كلما ازدادت عداوة الزعماء لهم فرغبوا عن تعليم أولادهم ما دام التعليم يمسدهم عن أوساطهم ويجعلهم غرباء عنه تأثرين عليه . ولكن صاحب السيادة يظل دائماً في حاجة إلى بعض العناصر المتعلمة التي تعاونه في عمله فيلج في تعليم الأبناء إلى القدر الذي تستلزمه الإدارة فقط . ومن يظهر صاحب السيادة الراغب في تقدم البلد فيميل إليه المتعلمون ويعتقدون فيه سندهم . فيكون المتعلمون على طول الزمن طبقة تقرب إلى صاحب السيادة بقدر ما تبتعد عن الأوساط الوطنية . ولا يستطيع الفكك من هذا الأسر إلا الذي أوتي ضجراً وعمفاً في التفكير . ومن هؤلاء تخرج طبقة الزعماء الذين يتعلمون إلى نوع عال من التعليم من أجل قيادة شعوبهم . وإذا ما وصل هؤلاء إلى القدر الذي يؤهلهم لهذه القيادة وبدأوها يعاديه زعمائهم بل أبائهم ويعتقدون أنهم سوف يقودون بلادهم إلى بحر غير مأمون العاقبة وإلى نوع من الحكم هو أبعد ما يكون عما النوء . ولذا كوّن الزعماء في العادة طبقة من المعادين للحركات الوطنية .

ويدعى البريطانيون أنهم هم الذين وضعوا أسس هذا النوع من الحكم حين أرسى قواعد اللورد لوجارد حين وضعه موضع

التجربة للمرة الأولى في نيجيريا عندما تولى فيها الحكم للمرة الأولى إذ يقول أنه أول من فكر في تطبيق هذه السياسة عندما كان في نيفي أفريقيا ووضع كتاباً ضمنه آراءه عن الإدارة الأهلية<sup>(٧)</sup> في سنة ١٨٩٢ وكان ينادى بتطبيقه في أوغندا . فقد ذكر اللورد لوجارد في هذا الكتاب أن الغرض الذي تهدف إليه من هذا النوع من الحكم هو أن تحكم البلاد بواسطة حكومتها التنفيذية من أجل تربية روح العدالة في أهلها .

ويصف اللورد لوجارد هذا النوع من الحكم بأنه يؤثر بواسطة النفوذ الأوربي على الأهالي بطريق غير مباشر أي عن طريق الرؤساء الأوربيين إذ ينفذ المرسومون الأوامر على أنها صادرة من زعمائهم الإفريقيين بينما هي صادرة حقيقة من الرجل الأبيض .

والحكم غير المباشر في نظر البريطانيين نقطة ابتداء في طريق التطور نحو الحكم الذاتي . من غير تحديد الوقت الذي تصل فيه البلاد إلى هذا النوع من الحكم . لأنه يعترف بالمنظمات والجماعات الأهلية القائمة ويساعدها على التكيف حسب ما تطلبه وظائف حكومتها . وأوضح ما يتميز به هذا الحكم غير المباشر نظريته الحكمة التي تعطى للسلطات الوطنية التقايدية في نظم الإدارة والمصاه . فتعطى هذه الهيئات ما كان لها من السلطة قبل مجيئها إلى البلاد على أن تدخل عليها من التطور ما يتلائم مع وجهة نظر المستعمر



ولكنه في نفس الوقت لا يذهب بصيغته المحلية التي لا تجمع غيرة  
على السكان الوطنيين<sup>(٨)</sup>.

والحكم غير المباشر رغم مساوئه أفضل بكثير من الحكم  
المباشر الذي يقبض فيه المستعمرون على نسبة كبيرة جداً من  
الوظائف الإدارية ولا يتركون لأصحاب البلد إلا صغرى الوظائف  
التي لا تحتاج إلى كفاءة عقلية أو إدارية. فالسياسة في هذه الحالة  
لا ترمى إلى تدريب الوطنيين على تسلم الحكم في بلادهم يوماً من  
الأيام بل يقصد بهذا النظام أكثر ما يكون اقضاء الوطنيين عن  
فهم الأمور حتى لا يطالبوا بالترقي إلى الوظائف ذات المسؤوليات  
والمعنى الواضح لذلك هو إطالة الزمن الذي يتحكم فيه أصحاب  
السيادة في مقدرات البلد تحت السيادة، فقد مكث البلجيكيون في الكونغو  
يحكمونه حكماً مباشراً (أبويأ) على ما كانوا يقولون حتى إذا قدر لهم  
أن يتركوه لم يجد أهلهم من يستطيع أن يمسك بالقياد ويقوده إلى  
بر الأمان. ووضعت في هؤلاء الزعماء جميعاً عدم الكفاية الإدارية  
والسياسة على نحو ما أجمعت عليه جميع المصادر.

على أن كلا من الحكيم المباشر وغير المباشر في أمر قياسي  
إلى المحافظة على النظام القبلي ولم يحاول أن يستبدل به نظاماً حضارياً  
حديثاً. يدعوى المحافظة على التقاليد، وقد كان ولا يزال ذلك واضحاً  
في كينيا وتنجانيقا والكونغو وأنجولا وموزمبيق حيث باشرت

البلد أصحاب السيادة حكماً مباشراً وفي أوغندا ونيجيريا وغامه  
حيث باشرت بريطانيا حكماً غير مباشر. ولا شك أن الروح القبلية  
لا تتفق مع الوقت الحاضر باقتصادياته القائمة على الصناعة. كما أن له  
خطره على الأوضاع السياسية حين يباشر هذا البلد حكماً دستورياً  
وقد رأينا ماذا فعلت هذه الروح القبلية في الكونغو عقب استقلاله،  
وما كاد يترك لأهلهم حرية تأليف الأحزاب السياسية لتتصارع في  
الممركة الانتخابية من أجل عضوية مجلس البرلمان، حتى تألفت أكثر  
من عشرة أحزاب كل منها يمثل قبيلة من القبائل تلتف حول شخصية  
الزعيم أكثر مما تمثل حزبا معيناً - يلتف أشخاصه حول فكره  
عامة بمعنى إلى تحقيقها. وكانت النتيجة هذا الصراع السياسي الذي  
انتهى أو كاد ينتهي إلى ضياع ثمرة هذا الاستقلال<sup>(٩)</sup> وقد كان  
البريطانيون يعتقدون حينما أدخلوا هذا النوع من الحكم إلى الأملاك  
البريطانية في غرب أفريقيا أنهم كانوا المخترعين له لا سيما حين  
يقارنون طريقتهم بالطريقة الفرنسية المباشرة التي ترمى إلى إمتصاص  
الإقليم وإفناء شخصيته في الشخصية الفرنسية. ثم ينخرون باخراهم  
هذا. ولكنهم نسوا أن المصريين حين حكموا السودان (١٨٢١-١٨٨٥)  
أدخلوا هذا النوع من الحكم غير المباشر خلال حكم كل من سعيد  
 وإسماعيل. وأن المصريين كانوا في هذه التجربة التي لم يسبقهم إليها  
أحد أول من احتك بالأفريقيين كخدم فكانوا هم السادة ومن بعدهم



اتنوع من الحكم حتماً، فساكاد سعيد يزور السودان في سنة ١٨٥٧ حتى عين في مختلف الوظائف عدداً كبيراً من أهل البلاد (١٠) ثم أخذ ينظر في الترتيبات التي سوف يتخذها لراحة الأهالي فجعل الفصل في المنازعات والقضايا المحلية من اختصاص المشايخ الذين أصبحوا ركناً من أركان الإدارة كما أمر بتشكيل مجلس لمبحث المسائل التي يتعذر الفصل فيها. كما عمل إسماعيل أيوب حاكم دار السودان (١٨٧٣ - ١٨٧٠) على إشراك السودانيين في كبرى الوظائف وعين أحمد أبوسن مديراً للخرطوم كما وكل إلى مشايخ القبائل أمر جمع الضرائب بل عمل على تعميم المجالس المحلية. كما عين للرير بارشا حاكماً لبحر العزال في ديسمبر سنة ١٨٧٣ (١١) وكذلك فعل جوردون حين قلد كبار السودانيين مناصب الحكم فعين منهم مديراً لداره ومديراً لكرديفان ثم مديراً للقاهر. فكان ذلك إشراكاً للوطنيين في الحكم (١٢).

والآن نتطرق إلى وصف نظام الحكم الذي وضعه البريطانيون لحكم هذا الجزء من أفريقية بعد أن أصبح مستعمرة بريطانية.

لم يملك البريطانيون إلا أن يعترفوا بنظم الإدارة الوطنية التي وجدوها في البلاد بعد أن أعلنوا قيام مستعمرة ساحل الذهب ولذا أصبح هناك حكومتان. الحكومة المستعمرة وعمدتها الحاكم العام

والوطنيون البريطانيون ثم الحكومة الوطنية وعمدتها الملوك الوطنيون. مما مهم من نظم تقليدية. وكان المورد لوجارد قد دخل الحكم غير مباشر إلى نيجيريا فأدخلوه إلى هذه المستعمرة الجديدة ولذا أبقى على سلطة الزعماء وإن بدء بدرهم على ما سوف يقومون به من الأعمال وتنفيذ ما تطلبه منهم الإدارة الجديدة. وإن كان ما فعلوه من أجل التقدم بالنظام القبلي إلى نظام حكومي حديث كان نصيبه من النجاح ضئيلاً. وكانت العلاقة بين الحكومة المركزية البريطانية والإدارة الوطنية بنظامها التقليدي القديم هي عقدة العقد أمامهم طيلة مدة إقامتهم في هذا الجزء.

وكان أول ما عملوه أن اعتبروا سلطة الزعماء على دويلاتهم كأنها مستمدة من التاج الذي أصبح بمثابة الرأس للإدارة الجديدة. وأصدروا لهذا جملة مراسيم من أجل أن تسند الحكومة إلى الزعماء مباشرة بعض السلطة التي كانت في واقع الأمر من اختصاصهم. كحق نظر القضايا بين الأطراف الوطنيين، فلم يجعل الزعيم يعود إلى مباشرة هذا الحق إقبال أن يصدر لهم مرسوم بذلك كأنه مرسوم من الملوك. إلا اعترافاً بالأمر الواقع. وإذا كان هذا من الزعماء قد أصبحوا يباشرون هذا الحق على أنه حق طبيعي من الملوك به طبقاً لمعاهدة الحماية التي تمت بين زعمائهم وبين بريطانيا إلا أن الحكومة البريطانية حرصت على تفهيمهم أن الأمر ليس كذلك بل



لا بد للزعيم أن يعمل على قرار من الحكومة البريطانية يسمح له من الحق ولا شك أن هذه القرارات قد انتهت في النهاية إلى إقرار حقوق بعض الزعماء ومع غيرهم من مباشرة هذه الحقوق . وثلاً ذلك سلسلة أخرى من المراسيم ترمي إلى تنظيم مركز السلطات الوطنية . ولعل من أوائل هذه المراسيم مرسومي ١٨٧٨ و ١٨٨٣ الخاصين بتنظيم الإدارة القضائية الوطنية اللذين عدلا في سنتي ١٩١٠ و ١٩٢٤ وظلا أساس القوانين الخاصة بهذه الناحية من الإدارة حتى سنة ١٩٢٧ .

وقد نص هذا المرسوم الأول على الاعتراف بالزعيم الوطني كرئيس للهيئة القضائية التشريعية الوطنية، يعاونه مستشاروه التقليديون ولهم حق التشريعات في القوانين الفرعية في مواضع عينها المرسوم . ومن الطبيعي أن لا توضع هذه القوانين موضع التنفيذ إلا إذا وافق عليها الحاكم العام . ثم يكون الزعماء - سواء كانوا كباراً أو صغاراً - هيئات قضائية لها حق نظر القضايا المدنية الصغيرة التي يكون فيها طرفا الخصومة من الوطنيين لاسيما التي يكون فيها الخلاف على ملكية أرض، وكذلك القضايا الجنائية الصغيرة التي لا يعدو الحكم فيها الغرامة . وكل طبعياً أن يمتد اختصاص هذا النوع من الهيئات القضائية أو الحاكم إلى حق إجراء الصلح بين المتخاصمين أولاً علي أن يكون من سلطتها أيضاً القبض على المتهم الهارب إذا كان لا يزال في دائرة

سلطة الزعيم . أما إذا كان قد هرب إلى خارجها فلا بد في هذه الحالة من الاستعانة بالمأمور البريطاني الذي يكون في هذه الحالة حافة الاتصال بين هذا الزعيم والزعيم الآخر الذي هرب المتهم إلى دائرة نفوذه، والزعماء جميعاً معرضون للإيقاف عن العمل بقرار يصدر من الحاكم العام إذا أخل بواجبات وظيفته (١٣) .

وإذا كان كل زعيم في دائرته قد كون مع مستشاريه هذا المجلس التشريعي الصغير الذي تستطيع أن نسميه بالمجلس القبلي . أو المجلس البلدي أو القروي فقد كون رؤساء هذا المجلس مع بعضهم مجلساً تشريعياً كبيراً للمستعمرة كلها ، يملك سلطة التشريع في المسائل الكبرى على أن لا توضع تشريعاته موضع التنفيذ أخصاً إلا إذا وافق عليها الحاكم العام . كما كان من سلطته أيضاً عزل الزعيم عن سلطته . وحينئذ يمكننا أن نقول إن سلطة عزل الزعيم التي تمتع بها الحاكم العام إنما يستمدّها من سلطة المجلس التشريعي الوطني الدائم .

ولم يكن لهذا المجلس العام سلطة قضائية مدامت السلطة القضائية موزعة على المجالس الصغرى . بل جعل حق نظر استئناف أحكام المجالس الصغرى في يد المأمور البريطاني .

هذا في الوقت الذي خضعت فيه المدن الساحلية لمجالس بلدية جعلت عضويتها بالانتخاب ، ولم يكن لهذا الامتياز من سبب إلا وجود الطبقة الوسطى التي أصبح لها دخل محدود من موارد معينة تقوم



بصرف معظمه على التعليم والتفرب إلى الحضارة الأوروبية كما يملكون  
التحرر من سلطة الزعماء، وكان وجود هذه الطبقة نتيجة إحصاء زراعية  
الكماكو واحتياجها إلى عدد كبير من العمال ورؤساء العمال والموظفين  
وكان ذلك منذ الأيام الأولى للاحتلال البريطاني (١١).

ولما كانت مملكة الأشانتي قائمة على الحرب نكوت شمالاً ومن  
أقسام القوات الحربية التي يتكون منها جيش الأشانتي وكان الزعماء  
هم قواد الألوية. وكان المجلس الأكبر الذي يتكون من هؤلاء القواد  
على رأس هذه المجالس الصغرى.

ولاشك أن الاعتراف بسلطة هؤلاء الزعماء في تكوين هذه  
المجالس التشريعية والقضائية إنما كان الغرض منه إشعار هؤلاء الزعماء  
أن الأمر في هذا العهد الجديد لم يختلف عنه في العهد القديم. وعلى  
ذلك نستطيع أن نتصور الجهاز الإداري الجديد سلماً تصاعدياً  
على رأسه الحاكم العام يليه المجلس الاستشاري العام المكون من  
الزعماء والذي يستند على عدة مجالس تشريعية صغرى تنتشر في  
الدويلات الصغيرة والقبائل والعشائر. وإنا لنشتم من هذا التنظيم أثر  
دستور مانكسيم الذي وضعه اتحاد دول الفانتى قبل دخوله في الحماية.

وكما فعل زعماء العشائر والقبائل في السودان حين استغلوا هذه السلطة  
لأنفسهم من أجل إرهاب منافسيهم عمل الزعماء في ساحل الذهب. فقد  
منع من الاستغلال أن أصبح لبعض هؤلاء الزعماء ثروات ملحوظة

مساعدتها الحكومة إلى التدخل وسلبهم بعض اختصاصهم. لاسيما  
وقد لجأ بعض الغاضبين من سلطة زعمائهم إلى غيرهم من الزعماء يطلبون  
الخروج عن سلطة زعمائهم والدخول في سلطة الآخرين، وفيل الأخيرين  
هذا المجوء وأعطوهم أراضى في دائرة قبائلهم مملكتين بعض رعابائهم  
(١٥). ولا شك أن هذا الإجراء من الزعيم الأخير  
وأشبهه قد تم دون موافقة مجلس قبيلته ولا شك أن تدخل الحكومة  
من أجل سلب الزعماء بعض اختصاصهم قد عورض منهم ومن  
مستشاريهم ومعههم المحامون فكونوا مع بعضهم رابطة الدفاع عن  
حقوق السكان الأصليين ولكن مصالح الفريقين بدأت تتعارض بعد  
إنشاء المجالس الإقليمية Provincial Councils. ولكن ذلك لم  
يجل دون بقاء رابطة الدفاع عن الحقوق ومسؤولية الزعماء. ولذا كان  
عزل الملك لهم كثير الحدوث وكان هذا العزل يؤدي إلى تنافس الزعماء  
وتفرب بعضهم إلى الإدارة وكانت الإدارة تشجع هذا التنافس من  
أجل إضعاف سلطة الملك وزيادة هيبة الحكومة ولذا نشأ رأي  
أفريقي معتدل يقول إن إدارة الأمور بواسطة الزعماء واستغلالهم  
لسلطتهم يجب أن يوضع له حد بواسطة سلطة أكبر منهم ولكن اقترح  
أن تكون هذه السلطة إفريقية. فلم تجد الحكومة وسيلة  
لتغلب على هذه المعارضة سوى إيقاع الفرقة بين الزعيم  
والمستشارين بأن جعلت هؤلاء المستشارين حق اختيار



الزعيم وعزله وإن كان هذا الحق لا يتم إلا بعد موافقة الحاكم العام .

وفي سنة ١٩٤٤ أشارت لجنة التحقيق إلى ألفت معالجة هذه المسألة بإلغاء هذا النوع من الحاكم وإنشاء الحاكم الوطنية حتى إذا كانت سنة ١٩٥٠ استبدل هذا النوع الجديد بمحاكم جديدة تتفق مع التقسيم الإداري الجديد يجلس فيها قاض واحد موظف .

أما الإدارة التنفيذية فكانت في يد الحاكم العام يعاونه أربعة من الموظفين الكبار ( وقد أصبحوا خمسة في سنة ١٩٤٦ ) يشرف كل منهم على فرع من فروع الإدارة ويكونون مع الحاكم العام مجلس الحاكم<sup>(١٦)</sup> .

ويمكننا أن نرى الشبه يكاد يكون تاما بين مجلس الحاكم العام في ساحل الذهب وزميله مجلس الحاكم العام في السودان الذي ألف في سنة ١٨٩٩ عقب حرب الاستعادة وتوقيع اتفاقية الحكم الثاني وكانت شؤون الإدارات المختلفة تصرف بواسطة هؤلاء المديرين البريطانيين ولا تقفد إلا بعد موافقة الحاكم العام . على أن ترسل بعد ذلك إلى وزارة المستعمرات البريطانية . التي يرأسها الوزير وتخصص لإشراف مجلس البرلمان . وتوجه هذه الشؤون الإدارية في وزارة المستعمرات إلى الإدارات المختصة لفحصها وإقرارها أو إبداء الاعتراضات عليها إذ تكون وزارة المستعمرات البريطانية مر

إدارات لشؤون مختلفة مثل إدارة الزراعة وإدارة الاقتصاد وإدارة المالية ثم التعليم والصحة وغير ذلك . ويرأس كل إدارة من هذه الإدارات مدير خبير في هذه الشؤون ولهذا المدير أن يستعين بالجنة أو عدة لجان أو جماعة خبراء لفحص مسألة من المسائل والكتابة بشأنها إلى المستعمرة<sup>(١٧)</sup> . والحاكم مكلف بعد ذلك بكتابة تقرير سنوي عن مستعمراته يتناول مختلف شؤون المستعمرة والحوادث الكبيرة التي حدثت فيها خلال العام . وتنتشر هذه التقارير تباعا .

وليس معنى ذلك أن مجالس القبيلة لم تكن لها سلطة تنفيذية بل كان لها حق تقسيم أراضي القبيلة على الأفراد لزراعتها . وكان هذا يحدث في مواعيد دورية تكاد تكون ثابتة أذن من المعروف أن معظم سكان أفريقيا إلى عهد قريب لم يكونوا يعرفون التسميد ولذا يزرعون أرضهم زراعة بدائية تنحصر في زراعة أرض معينة لمدة معينة حتى إذا انهكت قوتها تركت إلى غيرها ، وتظل الأرض الأولى بورا حتى تستعيد قوتها ويعود زارعها الأول أو غيره ، إذا ما انهكت أرضه الجديدة . وكذلك كانت لهم سلطة جمع الضرائب وتنفيذ أوامر الحكومة ومراقبة الإخلال بهذه الأوامر . وإبلاغ المأمور عن كل مخالفة لا تدخل في اختصاص قضائهم .

وضمت مملكة الأشانتي الأملاك الشمالية بعد سنة ١٩٠٢ ولكن بعد أن تفككت وحدتها وخرجت عليها دويلاتها ولذا لم



يصبح لها مجلس تشريعي مكون من الملوك والزعماء كما كان الحال في  
الفاتي ، بل جعلت سلطة الزعماء تحت إشراف مباشر للسلطة  
البريطانية الذين يتصلون مباشرة بالإدارات المختلفة ومديرها  
يأشرونه من الأمور . ولم يتجه الرأي إلى الاستعانة بالأهالي إلا  
في وقت متأخر حينما هددت الأحزاب السياسية بالعمل على سحق  
المجالس المحلية من أجل إقامة نظام برلماني كامل .

وإذا كانت الحكومة البريطانية قد انجذبت بعد ذلك إلى تجميع  
كل عدد من المستعمرات القريبة أو المتجاورة إلى وحدة إدارة  
واحدة ، بإنشاء مجلس من حكامها لأجل الإشراف على شؤونها  
لأسيما المشتركة منها كما حدث في اتحاد مستعمرات شرق أفريقيا  
المكون أوغندا وكينيا وتجانغا أو اتحاد وسط أفريقيا المكون من  
روديسيا الشمالية وروديسيا الجنوبية ونياسالاند أو اتحاد الولايات  
الوطنية في جنوب أفريقيا ( باسوتولاند وسوازي لاند وبتشوانالاند )  
إلا أن هذه المحاولة لم تتجه إلى مستعمرات غرب أفريقيا بل ظلت  
كل منها وحدة قائمة بذاتها<sup>(١٨)</sup> .

وفي سنة ١٩١٦ أضيف إلا هؤلاء الموظفين الخمسة تسعة  
آخرون ثلاث منهم غير موظفين وثلاث من الوطنيين وثلاث من  
الطبقات المتعلمة وأصبح هؤلاء جميعاً يكونون مجلساً جديداً يملك بعض  
السلطات التشريعية .

وانتهت الحرب العالمية الأولى التي اشترك فيها وطنيو ساحل الذهب  
إلى جانب الجيوش البريطانية وتيفظ الرأي العام بين الوطنيين وإن  
كان ذلك على نطاق ضيق ، فقام يطالب بزيادة نصيبه في الإدارة  
وتشريع فصدر الدستور الأول في سنة ١٩٢٥ فأصبح هناك مجلس  
تشريعي مستقل قائم على نظام الانتخاب . ورغم أن مملكة الأشانتي  
كانت قد اتحدت مع مستعمرة ساحل الذهب في نظامها الاقتصادي  
والإداري إلا أن هذا المجلس التشريعي ظل اختصاصه قاصراً على  
التشريع لساحل الذهب وحدها . على أن تطبق القوانين التي  
بشرعها على الأشانتي والولايات الشمالية إذا رأى الحاكم العام  
ضرورة ونص على ذلك صراحة في ذيل القانون . وإن كان هذا لم  
يمنع دويلات الأشانتي من التجمع في شكل اتحاد يستطيع الأدلاء برأيه  
في بعض شئون دوله إلا أن هذا الاتحاد لم يصبح جهازاً من  
أجهزة الإدارة . ويتكون هذا المجلس التشريعي من تسعة وعشرين  
عضواً . تسعة منهم من الإفريقيين ( ثلاثة نواب عن الثلاث  
محال البلدية في أكرا وكيب كوست وسكوندي وستة عن المجالس  
الإقليمية أو المحلية المكونة من الزعماء ومستشاريهم ) ثم خمسة أعضاء  
من الأجانب أثنان منهم تنتخبهم الهيئات التجارية والصناعية وثلاث  
آخرون يعينهم الحاكم العام إلى جانب أربعة عشر عضواً من  
الموظفين<sup>(١٩)</sup> ثم خمسة عشر عضواً من الموظفين الرسميين ملزمين



دائماً بأن يأخذوا جانب الحكومة مهما كان رأيهم الشخصي (١٩) وبذلك انعدمت المعارضة بصفة عملية . وإن كانت قد بدت واضحة منذ الأيام الأولى للاحتلال حين أرادت الإدارة الجديدة سن قانون الأراضي من أجل تحديد أراضي القبائل . فألف الزعماء مع الرجال القضائيين وغيرهم من المعلمين جمعية المحافظة على حقوق السكان الأصليين لمقاومة هذا القانون .

وقد نجحت المعارضة في تعطيل كثير من الإجراءات التي كان من بينها سوء استعمال الزعماء لأملاكهم وعملت على تقوية المجالس المحلية وقد نظرت الحكومة إلى هذا الحزب نظرة الارقياح ووجدت فيه معبراً عن الرأي العام الوطني .

وظل هذا الدستور معمولاً به إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية رغم اليقظة التي أخذت تزداد بين صفوف الرأي العام والتي ظهر أثرها في انتشار الجرائد وكثرة الكتاب الذين يكتبون مطالبين بمزيد من الحريات بل بزيادة نصيب الأفريقيين في الحكم والتعليم وقد عملت الظروف على تقوية هذه المعارضة التي لم تلبث أن طالبت بمزيد من الحقوق لاسمياً اتخذ خطوات إيجابية فعالة نحو الحكم الذاتي . فتقدموا في سنة ١٩٣٤ في وفد إلى وزارة المستعمرات تطلب إصلاح المجلسين التنفيذي والتشريعي .

وفي سنة ١٩٣٩ أتيح لغير الزعماء حق الانتخاب والجلوس في المجالس الإقليمية المحلية . كما عين أثنان من الوطنيين في المجلس التنفيذي في سنة ١٩٤٣ وكان هذان الاثنان من أعضاء المجلس التشريعي ولم يكن الحاكم العام ملزماً باتباع ما يشير به هذا المجلس . كما لم يكن أعضاء مسؤولين أمام المجلس التشريعي بل أمام الحاكم العام .

وقد تقدم مجلس حلف الأشتاني في كوماسي إلى الحكومة بطلب تمثيله في المجلس التشريعي وكان ذلك في سنة ١٩٤٢ ورأت الحكومة ضرورة ذلك لاسمياً قد ظهرت طبقة متعلمة وسطى فظهرت الحاجة ملحة إلى تعديل دستور سنة ١٩٢٥ تعديلاً شاملاً أو بمعنى صحيح تشريع دستور جديد ينقل القوة إلى يد المنتخبين وتم ذلك في سنة ١٩٤٤ (٢١) .

وبمقتضى هذا الدستور أصبح المجلس التشريعي يتكون من ثلاثين عضواً أغلبهم وطنيون . وهم ستة من الموظفين السابقين وستة من الوطنيين المعينين . وثمانية عشر من غير الموظفين بينهم ٩ منتخبون من المجالس الإقليمية في ساحل العاج . وأربعة من الأشتاني وخمسة من المجالس البلدية في الخمس مدن الكبرى . وبهذا مثل الأشتاني للمرة الأولى حين أصبح نوابهم يقدمهم مجلس الحلف . بينما أصبح الأعضاء الذين تنتخبهم المجالس الإقليمية في ساحل الذهب ينتخبون



عن طريق اشتراك المجالس كلها مع بعضها في جمعية عمومية، ومن  
لم يبينهم الحاكم العام من بين الموظفين أو غير الموظفين أغلبية ما  
وجعل لهذا المجلس حق التشريع لجميع أجزاء المستعمرة في كل الأمور  
وأن أيسح للحاكم العام حق التشريع - إلى جوار المجلس - بسطة  
احتياطية ولكن قيد هذا الحق بالظروف الاستثنائية فقط.

ويعتقد هذا الدستور أصبح ساحل الذهب المستعمرة الأولى  
بين مستعمرات غرب أفريقيا سواء البريطانية أو الفرنسية أو البرتغالية  
التي يتمتع وطنيها بأغلبية ضخمة في المجلس التشريعي ولذا رحبت  
ساحل الذهب بهذا الدستور أيما ترحيب وأعتبر السير الآن برز  
Sir Alan Burns الحاكم العام بطلا وطنيا.

وفي سنة ١٩٤٩ أضيف إلى الدستور نص بجواز إضاعة أعضاء  
منتخبين آخرين من أجل صالح توجولاند التي أصبحت تحت الوصاية  
البريطانية منذ ١٩٤٦<sup>(١)</sup>.

وتحت ضغط الرأي العام الأفريقي أصبح المجلس التنفيذي يتكون  
من ثلاثة فقط من الموظفين البريطانيين السابقين وثمانية من الوزراء  
الذين يعينهم الحاكم العام من أعضاء المجلس التشريعي. كما أصبح  
الوزراء مسئولين أمام هذا المجلس.

وعدل هذا الدستور في سنة ١٩٥٢ فأصبح المجلس التشريعي  
يتكون من ثلاثة من البريطانيين من الموظفين السابقين (وهم أعضاء

المجلس التنفيذي) وستة أعضاء يمثلون الهيئات التجارية والصناعية  
وخمسة وسبعين أفريقيا منتخبا. منهم سبعة وثلاثون نائبا عن ساحل  
الذهب وتسعة عشر عن الأشتاتي ومناهم عن الولايات الشمالية وملك  
الحاكم العام حق الفيتو.

وبعد عام من هذا التعديل ألقى جلوس الموظفين البريطانيين  
(أعضاء المجلس التنفيذي) كما ألقى الستة أعضاء الآخرون الذين  
يمثلون الهيئات التجارية والصناعية وبذلك أصبح المجلس التشريعي  
يتكون من ١٠٤ نائبا منتخبين جميعا بطريق الاقتراع العام، ٧ عن  
المجالس البلدية (٣ من أكراتان من كوماسي وواحد عن كل  
من كيب كوست وسكوندي) و٩٧ من القرى (٣٩ من المستعمرة  
و١٣ من الولايات الوسطى وجنوب توجو و١٩ من الأشتاتي  
و٢٩ من الولايات الشمالية وشمال توجو) ومدته أربع سنوات كما  
أصبح المجلس التنفيذي بمقتضى هذا التعديل مكونا من تسعة وزراء  
برأسهم رئيس الوزراء ومعه مديرا المالية والعدل نائبان عن  
الأفريقيين. كما جعلت شؤون توجولاند وكذلك الشؤون الخاصة  
بالدفاع والخارجية من إختصاص الحاكم العام. وسهل من تنفيذ هذا  
الإجراء خلق هيئة سكرتارية للحاكم العام يرأسها نائب الحاكم.

ويمكننا أن نسجل في سنة ١٩٥٤ مرحلة دخول ساحل الذهب  
مرحلة الحكومة المسؤولة عن الشؤون الداخلية. كما جعلت الوزارة



مسؤولة أمام المجلس التشريعي حيث لم يعد الحاكم العام يباشر مباشرة الاستثنائية إلا نادراً .

وفي ظل هذا النظام حققت غائة كثيراً من الإصلاحات في قطاعات الحياة المختلفة فيها . فقد رسم برنامج واسع من أجل التعليم في جميع فروعها وكان لزيادة نصيب الحكومة من الحرب الذاتية بعد الحرب العالمية الثانية أثره في دفع حركة التعليم نحو الأمام . وكان الفضل في ذلك للثروة التي تمتع بها غائة عن غيرها من المستعمرات البريطانية وخاصة في غرب أفريقيا فكان الدخل القومي هو الذي تولى الصرف على البرنامج التعليمي الذي رسم وكذلك يعود الفضل أيضاً إلى الاستقرار الذي عاشت فيه غائة طوال قرن من الزمان والذي مكن لهذا البرنامج المرسوم أن ينفذ دون أن يوقه عوائق تمنع من تقدمه أو تحده .

ورغم أن معظم التعليم الابتدائي كان في يد المبشرين ، وهم الذين أخذوا على عاتقهم إفتتاح المدارس لاسيما في بداية القرن الماضي ، إلا أن الحكومة سارت في نفس الاتجاه وأكثرت من المدارس لاسيما ما بعد الاستوائية . وقد قامت الإدارة المحلية - بميزانياتها الخاصة - بإنشاء العدد الأكبر ودفع مرتبات المدرسين . بل أخذت في إنشاء المدارس المتوسطة والفنية أيضاً ولذا كان المجالس المحلية فضل رسم هذا البرنامج التعليمي الواسع مع إبقاء مهمة الإرشاد الفني والتوجيه

في عاتق إدارة التعليم فكان هذا تمهيداً لحملهم التعليم الابتدائي إجبارياً .

وأخذت الحكومة المركزية على عاتقها إنشاء المدارس الثانوية في نهاية الربع الثالث من القرن الماضي . ولا يستطيع أن يتجاهل في هذا أثر دستور الفاتني فقد كان طلب التعليم والرغبة في المساعدة من الحكومة البريطانية هي التي دفعت بزعماء الفاتني إلى التقدم بطلب الحماية البريطانية فلا غرابة إذا أفتتحت أول مدرسة ثانوية في سنة ١٨٧٦<sup>(٢٣)</sup> ولكن رغم هذا التبكير فإن التقدم سار بطيئاً فلم يزد عدد هذه المدارس الثانوية حتى ١٩٣٧ عن ثلاث مدارس وهو عدد ضئيل إذا قيس بغيرها من المستعمرات البريطانية في غرب أفريقيا فقد وصلت إلى أربعة في غينيا البريطانية وتسعة في سيراليوني . واثنين وأربعين في نيجيريا . ولذا كانت الزيادة التي تمت قد حدثت بعد سنة ١٩٣٧ بل خاصة بعد سنة ١٩٤٥ حين رسمت الحكومة سياسة زيادة نصيب الأفريقيين من وظائف الحكومة . والشركات التجارية . وبدء أولاً تنفيذ برنامج قصير الأجل من أجل الإسراع في تخرج عدد اشتدت الحاجة إليه وكان أكثر من قبلوا في صفوفها من الرجال الذين خدموا في الجيش خلال الحرب العالمية الثانية ، كما بدء في سنة ١٩٥١ بتنفيذ خطة واسعة زرم إلى رفع المستويات الأفريقية وقدر لهذا المشروع اعتماد ثمانية ملايين من الجنيهات .



فصرف منه حتى سنة ١٩٥٣ أربعة ملايين ونصف من أجل إنشاء المدارس الابتدائية والمتوسطة فبلغ عدد تلاميذها نصف مليون من التلاميذ كان بينهم مائة وخمسين ألفاً من البنات ، وكذلك أنشئت المدارس الثانوية بوفرة حتى بلغ عدد تلاميذها ٨٦٠٤ طالباً بينهم ١٢٩٦ طالبة كما حصل على شهادة القبول إلى جامعة كمبريدج ٧٨٥ طالباً و ١٢١ طالبة . كما أنشئت كلية اشيموتا Achimota المشتركة في سنة ١٩٢٥ وهي تبدأ من مرحلة روضة الأطفال وتنتهي بالإعداد للجامعة كما بدأت تعد الطلبة للامتحان في الخارج على مستوى جامعات لندن في الهندسة ووصل عدد طلبتها في سنة ١٩٤٣ إلى ٩٨ طالباً بينما لم يزد عدد طلبة جامعة لاجوس عن السبعة عشر طالباً وجامعة ماكراري عن ١٢٨ طالباً .

وانشئت الكلية الجامعية في سنة ١٩٥١ وافتتحت كلية الهندسة التطبيقية في كوماسي . وكانت ساحل الذهب في هذه الخطوة أسبق من غيرها من المستعمرات البريطانية في غرب أفريقية . وكان إنشاء الكلية الجامعية نتيجة لتوصيات لجنة اسكيت Asquith التي ألفت في سنة ١٩٢٥ من أجل رسم برامج التعليم العالي فقد ذكرت اللجنة أن مثل هذه الكلية سوف تكون مركزاً لإشعاع ثقافي للناس جميعاً من أجل حرية الإعراب عن آرائهم . بل اقترح التقرير الإسراع بإنشاء الجامعات على أن تقوم الحكومة بمساعدتها على نحو ما تساعد

جامعات في إنجلترا فأنشئت جامعة اشيموتا في سنة ١٩٤٩ ونقلت بعد ذلك إلى أكرا وكان إنشاء الجامعة على حساب الحكومة الوطنية وقد بلغت . . . و ٣٧٦٥ ر جنيه وبلغت مصاريفها السنوية نصف مليون جنيه . وبلغ عدد طلبتها في السنة الأولى من إنشائها ٣٤٩ طالباً . عدداً ٨٩ طالباً يتعلمون في الولايات المتحدة وثمانية في كندا و ٢٥٠ في إنجلترا و ١٢٥ طالباً في الهند وهي نهية الطلبة للحصول على درجة في الآداب والعلوم والزراعة والاقتصاد علاوة على درجة عليا في التربية .

وأنشئت زراعة الكاكاو في سنة ١٨٧٩ بعد أن استحضرت بذوره من أمريكا بواسطة رجل من مدينة أكرا وأخذت تنتشر هذه الزراعة حتى غدت محصول غانة الرئيسى وسوف نتكلم عنه تفصيلاً في الباب السابع . ولكن فضل انتشاره يعود إلى مجهودات الحكومة لأن المحطات التجريبية التي أنشأتها الحكومة منذ نهاية القرن الماضي هي التي أدت إلى زيادة غلته ومقاومة أفاته بطرق كان بعضهما علمياً والآخر بدائياً .

كما أدخلت السكك الحديدية لأجل خدمة الاقتصاد سواء كان زراعياً أو صناعياً وكان ذلك في النصف الأول من القرن الماضي فقد بدء بعد الخط الحديدي الأول من سيكوني إلى تاركوا Tarkwa في سنة ١٩٤٨ من أجل خدمة استخراج الذهب ثم مد إلى كوماسي في



سنة ١٩٠٣ وقد أدى هذا الخط - إلى اجتذاب عدد كبير من السكان من المناطق الداخلية - إلى المعيشة والاستقرار في المناطق التي نخط بهذا الخط .

وفي سنة ١٩٠٩ بدء بمد الخط الثاني من اكرا إلى كوماسي من أجل خدمة الكاكو إلا أنه لم يصل إلى هذه المدينة الأخيرة إلا في سنة ١٩٢٣ بسبب قيام الحرب العالمية الأولى . وظلت خطوط السكك واقفة عند هذا الحد حتى إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية .

وعلى أثر تفكير الحكومة البريطانية في تنمية شؤون المستعمرات من أجل الحرب العالمية الثانية مد خط فرعى من الخط الحديدي الثاني يخرج عند مدينة Dunkwa ليسير إلى Awarc من أجل نقل البوكسيت الذي يستخرج من المناجم القريبة من المدينة الثانية .

وبلغ طول الخطوط الحديدية حتى سنة ١٩٥٤ ٥٣٥١ ميلاً وفي الوقت الذي كان يجري فيه التحضير لمشروع سد الفولتا الأعلى . رأى أنه من الضروري مد خطوط إلى منطقة المشروع ، ولما كان الأساس الأول لهذا المشروع هو استنباط الكهرباء لأجل إذابة البوكسيت لتحويله إلى المنيوم ، رأى أولاً مد الخط إلى المناطق الصناعية التي سوف تجري فيها هذه الإذابة في Kpcnq . ومن أجل تصدير الألمنيوم الناتج ، مد خط جديد إلى Tema وهي الميناء الجديد الذي أنشئ على الخط الجديد لاستقبال البواخر الكبيرة التي تحمل آلات المشروع .

وافتتح الخط في سنة ١٩٥٤ . كما مد خط آخر من نفس المنطقة إلى المنطقة الوسطى حيث مدينة Kotoku وهي تقع في منتصف المسافة بين اكرا وناكورا دي (٢٤) .

وإذا نظرنا إلى السكك الحديدية بصفة عامة فلا بد لنا أن نعترف أن الحكومة لم تبذل جهوداً جدية في سبيل تسهيل المواصلات ويعمل ذلك بالخلافات السياسية والاجتماعية التي كثيراً ما كانت تنشأ بين الحكومة البريطانية والحكومات الوطنية . فالولايات الشمالية لم يمتد إليها حتى الآن خط حديدي بل ليست فيها من وسائل النقل الحديث شيء . مطلقاً وقد قدر في مشروع العشرين سنوات مبلغ ثمانية ملايين من الجنيهات للمواصلات ومن بين برنامجها مد خط من ميناء Tema الحديث إلى مدينة Temal في أقصى الشمال الشرقي .

و مد طول صراع مع الوطنيين نجحت الحكومة البريطانية في ظل هذا النظام في وضع نظام للمحاكم الأهلية التي تشرف عليها الدولة بعد أن رفض الوطنيون في كثير من المرات أي تدخل من الدولة الحامية في محاكمهم وقوانينهم . فجعل القضاء الوطني على أربعة درجات أولها ما تستطيع أن نسميه بالمحاكم الجزئية التي تتكون من الزعيم ومستشاريه وتتنظر في القضايا الصغيرة التي لا يتجاوز فيها الحكم غرامة صغيرة يستطيع الزعيم جبايتها والحصول عليها ثم الاحتفاظ بها ونشئ إلى محاكم الاستئناف التي تشرف عليها الدولة إشرافاً تاماً كما حدد



اختصاص كل درجة من درجات المحاكم علاوة على تحديد إجراءات التقاضي . بل حدد أيضاً إشراف الدولة ممثلاً أولاً في مأموري الأركان البريطانية على أعمال هذه المحاكم بل جعل من اختصاص هذه المأمور نقل قضية من إشراف محكمة إلى أخرى أو إلى المحكمة برئاسة رأسها هو وكانت بمثابة محكمة استئنافية للمحكمة الجزئية . ثم جعل من اختصاص المستشار القضائي - وكان موظفاً بريطانياً كبيراً - من جهة أحكام بعض المحاكم ودراسة سير العدالة فيها ثم إعادة النظر في القضية والحكم فيها من جديد . بل لابد أن يكون هذا التنظيم الجديد قد سبق بمراجعة التقاليد التي جرت العادة على الحكم بها واستبدال بعضها بأحكام ثابتة مكتوبة .

وإذا كانت الحكومة قد فشلت في سياسة فرض ضرائب ثابتة على الأهالي ثم جمعها والاحتفاظ بها في خزانة عامة تقوم بالصرف من هذا الإيرادات على مصارف الدولة المختلفة إلا أنها نجحت بعد ذلك نجاحاً كبيراً بعد أن جعلت من سلطة الزعماء فرض بعض الضرائب وجمعها ثم جعل من حق بعض الزعماء الاحتفاظ بخزانة خاصة بهم بعد أن حدد هؤلاء الزعماء وجعل من اختصاص مجلس الولاية الإشراف على هذه الخزانة وفقاً للأوامر التي تصدر إليها من مدير المديرية البريطانية حتى إذا لاحظ المدير فشل مجلس الولاية في الاستجابة لهذه الأوامر والتوجيهات أصبح من حقه أن يشرف على هذه الخزانة إشرافاً تاماً بواسطة إدارة يعين هو أفرادها . وإن كانت هذه

الإدارة الجديدة مسؤولة أمام مجلس الولاية لا أمام المدير البريطاني . ولا شك أن مسؤولية هذه الإدارة المينة أمام مجلس الولاية الوطني يحفظ لهذا المجلس كرامته إلا أنها كانت - ولا شك - شيئاً شكلياً بحتاً مادام مجلس الولاية يسير وفقاً لأمر المدير البريطاني .

وجعل من اختصاص مجلس الولاية حق عزل الزعيم في حالة ما إذا وجد منه مقاومة للتنظيم أو محاولة للتدخل الشخصي في التصرف في هذه الأموال . وجعل حق عزل الزعيم في يد مجلس الولاية أمر يبعد كل شبهة في هذا العزل عن المدير البريطاني ولكنه كان في الواقع يعود إلى سلطته غير المباشرة .

ولكن نجاح الإدارة الجديدة في بعض هذه التنظيمات لا يجعلنا ننقض النظر عن فشلها في بعض ما ارادته ، فقد فشلت في السيطرة النامة على سلطات الأمن في أكثر من وقت ولمدة طويلة . فقد تكررت أكثر من مرة الحوادث التي قوومت فيها سلطة الحكومة مقاومة ظاهرة لا سيما في الفترة التي سبقت انضمام مملكة الأشانتي في سنة ١٩٠٢ والفترة التي سبقت الحرب العالمية الأولى .

وكان التنظيم المالي الخاص بفرض الرسوم الجمركية على البضائع الواردة هو أهم ما عنتت الحكومة بإقراره . بل أهم ما نجحت الحكومة في إقراره بصفة حاسمة وهو أمر لم يكن يمس سلطة



الزعماء في قليل أو كثير . ولذا تشددت الحكومة في تنفيذ  
فلم يجد التجار بداً من محاولة الهريب أكثر من مرة . بل لم  
يترددوا في استعمال القوة لاسيما فيما يختص بمحاولة الاتجار في الرقيق  
وهي التجارة التي حاولت الحكومة سحقها بكل مائلك  
من امكانيات .

فقد حدث في سنة ١٨٧٨<sup>(٢٥)</sup> أن حاول أحد التجار وهو  
جيرالد دي ليا ومعه زعماء الأناو Aualo في منطقة كيتا  
Kata أن يفلتوا من رقابة الحكومة فلم يجدوا خيراً من محاولة  
قتل مدير المديرية الملازم إليز وبدأوا ينفذون محاولتهم  
ولكنه استطاع الإفلات منهم إلى حصن كيتا . فأتجه المتآمرون  
إلى هذا الحصن يهاجمونه ودار القتال هناك لبضعة أيام انتهت بتراجع  
المتآمرين . ولكن المدير لم يحاول التحقيق أو معاقبة المتآمرين واكتفى  
- لمقاومة ما يقومون به من تهريب - بتعديل الحدود من أجل زيادة  
الإشراف عليها . ولكن جيرالدو لم يتوقف عن عمله ومضى في مزاوله  
عمليات التهريب . بل حاول مرة أخرى في سنة ١٨٨٣ قتل المدير  
الجديد كابتن كامبل . وكأنا أحسن المدير الجديد بما يدبر فاتفق مع  
إحدى القبائل التي تسير موارد كيتا عن طريقهم على قطع المؤونة  
عنهم تمهيداً للقبض عليه بمعاونة بعض الزعماء ونجح في ذلك ولكن  
أعوان التاجر نجحوا في تخليصه من سجنه .

وبدأت سلسلة من المارك يقودها المدير وأعوانه من ناحية  
التاجر جيرالدو ليا من ناحية أخرى . ووصل أعوان هذا التاجر  
في بعض الأوقات إلى ثلاثة آلاف وقفوا يعارضون قوات الحكومة  
ويهاجمون قواتها ولصبيون أفرادها بل نجحوا في إصابة المدير إصابات  
بالقوة .

وانتهت هذه الممارك بعد لآى إلى القبض على هذا ( الفائر )  
والحكم عليه إلا أننا نستطيع أن نقول أن سلطة الحكومة في بعض  
أنحاء المستعمرة لم تكن مستقرة .

وفي سنة ١٨٧٥ ساعد شعب تافيفي Tavievi شعب أدو بافو  
Adu Balo في إحدى غاراته على جيرانه الذين يغيرون على تجارته  
وقوافله وتبوءات الغارات أكثر من مرة وتكررت هذه الغارات  
خلال ثلاث عشرة سنة<sup>(١٦)</sup> دون أن يحس أحد بسلطة الحكومة ،  
وكان المهزوم من هذه الشعوب يلجأ في بعض الأحيان إلى سلطات  
الحكومة مستعيناً أو طالبا الحماية ولكن الحكومة البريطانية وجدت  
نفسها في كثير من الأحيان من أضعف أن تتدخل حتى لم يجد المهزوم بداً  
من أن يحاول أن يأخذ ثأره بنفسه ولكن هذا لم يمنع المدير البريطاني  
من محاولة التدخل بالهجوم بقواته الصغيرة نسبياً بالقبض على الزعيم  
والتحقيق معه والقبض عليه فكانت هذه الخطوة يقابلها دائماً محاولة



## مصادر الباب الخامس

- An African Survey , p. 134  
 أوغندا ص ١١٢ — ١٢  
 نفس المصدر السابق ص ١١٦  
 History of Ghana , p. 254  
 في داخل إفريقيا . ج ١ . ص ٣١ ، ٣٢  
 ص ١١٤ : ١١٥  
 Native Administration in Nigeria P. 30  
 الحكومة المحلية في السودان . ص ٦٦ — ٧٤  
 مجلة مشاة العلوم الاجتماعية عدد ٨ (جمهورية الكونغو)  
 الحكم المصري في السودان . ص ٦٣  
 نفس المصدر السابق ص ٨٠  
 نفس المصدر السابق ص ٦٠  
 An . African Survey , p. 517  
 Ibid , p. 315  
 History of Gold Coast , p. 353  
 An African Survey , p. 172  
 الإستعمار الأوربي لأفريقيا ص ٣٣  
 An . African Survey , p. 199  
 Ibid , p. 316  
 History of Ghana , p. 323  
 West Africa , p. 204  
 An African Survey , p. p. 318, 319  
 Ibid , p. 1176  
 An Africa Survey , p. p. 1061, 1064  
 Ibid , p. 316  
 Ibid , p. 318, 319

الشعب فك أمر زعيمه بل قتل المدير Captain Dabnrymple في إحدى هذه المحاولات وهرب زميله الآخر . وكان طبيعياً أن ترمي الحكومة بعد ذلك قواتها إلى شعب فيفي بإعوانها شعب كريبى Krip فاضطر شعب فيفي إلى الهرب من تحصيناتهم واللجوء إلى الجبال فلحقته بهم الحكومة بقواتها ودارت حروب أشد به بحروب العصابات انتهت بتسليم شعب فيفي ثم تسليم الزعماء الذين قتلوا المدير وتسليم أسلحتهم وخضوعهم .

وبعد أن ضمت مملكة الأشانتي في سنة ١٩٠٢ ظن أن الأمر سوف ينتهي باستقرار الأمور ولكن ذلك لم يكن صحيحاً . بل ظلت تجارة الرقيق تجرى عن طريق التهريب واتخذ المهربون من تنافس الدول الاستعمارية المتجاورة على الأراضي وسيلة للاستمرار . ولم ينته الأمر إلا بعد أن عقدت هذه الدول اتفاقيات الحدود وكان آخرها الاتفاق البريطاني الألماني على الحدود الشرقية في سنة ١٩١٤<sup>(٢٠)</sup> .، وإن كان من المعروف أن هذا التحديد يراعى فيه حقوق القبائل الأفريقية بأى قدر من المراعاة وإن كان صغيراً .



## الباب السادس

### البعثات التبشيرية

دخلت المسيحية في أيامها الأولى إلى إفريقيا في النصف الثاني من القرن الأول الميلادي وظلت طوال ثلاثة قرون قاصرة على بلاد الشاطئ الشمالي المطلة على البحر الأبيض ولقى مسيحيو هذا الجزء اضطهاداً عنيفاً من بعض أباطرة الدولة الرومانية التي كانت تحكم هذا الجزء ورغم ذلك ظلت المسيحية قائمة بل زاد انتشارها . بل انتهى الصراع بين هذه الشعوب المسيحية وأباطرة الدولة بمنح الأمبراطور قسطنطين الحرية لهذا الدين كغيره من الأديان ولم يلبث الأمبراطور تيودوسيوس أن جعلها ديانة رسمية للدولة وعمل على هدم معابد الوثنية والقضاء على الديانات القديمة بكافة صورها .

ودخلت المسيحية إثيوبيا في القرن الرابع عن طريق مصر حين اعتنقها الملك « عيزانا » وتبعه رجال بلاطه ثم شعبه تدريجياً دون أن يكون هناك إلزام من الملك باعتناق هذا الدين الجديد إذ لم يتخذها ديناً رسمياً لدولته .



وفي خلال الاضطهادات التي نزلت بالمصريين المسيحيين مراراً  
كثير منهم حاملين دياتهم الجديدة إلى النوبة حيث اعتادوا أن  
يهاجروا كلما نزلت بمصر إحدى الملل السياسية أو الاقتصادية  
ولكن الدخول الرسمي لها إلى ممالك النوبة كان في القرن السادس  
حين أرسل بطريرك الإسكندرية نيودوسيوس أول بعثة تبشيرية  
برئاسة الأسقف يوليان أيام الملك سيلكوك<sup>(١)</sup> وتقبل الملك الدين  
الجديد تقبلاً حسناً وأمر شعبه بآبائه ، وتسربت المسيحية نحو  
الجنوب خلال القرون التالية متباعدة مجرى النيل حتى وصلت إلى  
منطقة لا تستطيع تحديدها وإن كان يظن أنها منطقة السودان  
الحالية .

وإذا كانت المسيحية قد اختفت من النوبة في القرن الخامس  
عشر الميلادي نتيجة عدة عوامل كما اختفت من شمال إفريقيا وغرب  
مصر نتيجة للفتح الإسلامي إلا أنها بقيت وما زالت باقية في  
مصر وإثيوبيا .

ولكنها في مصر غلب عليها الإسلام منذ أيام المماليك ورغم  
اتخاذها ديناً رسمياً للدولة منذ الفتح العربي . حتى لم يعد يعتنقها في  
بداية القرن التاسع عشر أكثر من مائة ألف من سكان مصر الذين  
كانوا يعلمون آنذاك ثلاثة ملايين ولكنها أخذت في الانتعاش خلال

بين حين وآخر من يعتنقها في أوقات الحاضر في  
وذلك أخذت المسيحية تنتشر بين أهالي إثيوبيا انتشاراً  
مهماً حتى القرن الثالث عشر . وكان قيام الأسرة السلطانية في هذا  
من سبباً في دفعة قوية لها . فعمت أكثر من نصف السكان  
ولكنها انتكست خلال النصف الأول من القرن السادس عشر  
نتيجة لغزوات الإمام أحمد بن إبراهيم التي كان يعضده الأتراك  
العثمانيون ثم عادت إلى الانتعاش مرة أخرى أثر القضاء على هذا  
الغزو وعادت إلى نسبتها السابقة .

وظلت المسيحية فيما بين القرنين السابع والخامس عشر قاصرة  
على كل من مصر وإثيوبيا ولم تحاول كنيسة الإسكندرية وهي صاحبة  
السيادة الدينية في كلتا الدولتين القيام بأية جهود تبشيرية لنشر  
المسيحية بين مواطنيهم الأفريقيين . بسبب ما كانت تعانيه هذه  
الكنيسة من ضعف اقتصادي وثقافي .

وفي خلال هذه المدة كان الإسلام ينتشر انتشاراً بطيئاً سلباً  
بعد أن دخل القارة عن طريقين : طريق الشرق وطريق الشمال .  
أما الشمال فكان نتيجة للغزو العربي لدول الشاطئ الشمالي وقيام  
الدويلات الوطنية الإسلامية فيها . أما الشرق فكان نتيجة لهجرة



كثير من القبائل العربية من الجزيرة العربية إلى الشاطئ الأفريقي الذي يقابلها وكانت هذه الهجرة قوية متوالية نتيجة الانحسار السياسي والاقتصادية التي نزلت بالجزيرة العربية والعالم الإسلامي.

وعن طريق هذه المراكز، الشمال والشرق أخذ الإسلام يتقدم نحو الغرب حتى إذا كان القرن الرابع عشر كان الإسلام ينتشر انتشاراً واسعاً في كل شمال إفريقيا حتى منطقة الحشاش جنوب الصحراء الكبرى. ولكن حال دون انتشاره في الجنوب منطقة الغابات الكثيفة التي رسم حزاماً أفقياً من أعالي النيل حتى ساحل غانة، ولكنه انتشر أيضاً بين بعض قبائل الشاطئ الشرقي الجنوبي للقارة نتيجة للعلاقات التجارية التي قامت واستمرت بين سكان الجزيرة العربية، وسكان هذا الجزء. وحتى القرن الخامس عشر كان بقية أفريقيا لا يزال وثناً.

وأخذت المسيحية — عن طريق الكنيسة الكاثوليكية —

تحاول أن تجد لها طريقاً إلى القارة الأفريقية في القرن الخامس عشر نتيجة لحركة الاستكشافات الجغرافية، وقد ذكرنا قبل ذلك أن نشر المسيحية في هذه القارة كان هدفاً من أهداف الأمير هنري الملاح حين وجه بعثاته الاستكشافية نحو هذه القارة كما كان غرضه الآخر الوصول إلى مملكة القس حنا المسيحية القائمة في الشرق إلى جنوبي الصحراء. هذا في الوقت كان فيه الإمبراطور زره يعقوب

يحاول الوصول إلى أوروبا من أجل إقامة علاقات مع البابا رومانيا إلى القضاء على قوة تجار الرقيق الذين اتخذوا من الإسلام ستاراً يخفي أغراضهم واجتاحوا شرقي بلاده بعضهم ملوك اليمن. ورسول لهذا الغرض وفداً إلى مجمع فلورنسا سنة ١٤٥٣ الذي عقد بغرض تكوين جبهة مسيحية متحدة تقف أمام غزوات الأتراك العثمانيين للدولة الرومانية الشرقية. وتكررت محاولة الاتصال بأوروبا أيام الإمبراطور لبنادنجل حين ازدادت قوة الامام أحمد بن إبراهيم وهددت جيوشه الإسلامية السكيان السياسي لأمبراطورية إتيوبيا. وانتهت هذه المحاولة بوصول حملة حربية نجحت في كسر شوكة التار. وقرنت هذه الحملة ببعثة دينية من أجل تحويل تلك الدولة المسيحية التابعة للكنيسة الاسكندرية إلى المذهب الكاثوليكي. ولكن وفاة الملك لبنادنجل وإرتقاء الإمبراطور جلاوديوس العرش الأتيوبي أدى إلى فشل البعثة وطرده أفرادها أيام الإمبراطور ميناس.

وتكررت محاولة الكنيسة الغربية للاتصال بأفريقيا أيام الإمبراطور سوسنيوس في القرن السابع عشر حين أرسلت هذه الكنيسة الأسقف بايز Paez ونجح في تحويل الإمبراطور إلى المذهب الكاثوليكي وجعلته يصدر مرسوماً ملكياً يجعل هذا المذهب مذهبه الرسمي وكذلك مذهب حكومته ولكن الثورات التي قامت في



جميع أجراء الدولة يفقدونها أفراد العائلة المالكة وتشجيع الكنيسة الوطنية لها ومعارضتها للأمبراطور في سياسته ثم انهيار النظام الاجتماعي والاقتصادي للدولة نتيجة هذه الحروب المستمرة . كذلك وفاة الأسقف بايز . كل هذه الأسباب أدت إلى فشل هذه المحاولة أيضاً وأنهت بطرد الامبراطور فاسيلاداس للبعثة الكاثوليكية والعودة بالبلاد إلى كنيسها التقليدية . وأغلقت اتيوبيا أمام المسيحية الغربية حتى القرن التاسع عشر (١) .

ومن الأماكن الأخرى التي نزلها البرتغاليون في الشرق من أجل التبشير بالمسيحية أو من أجل نشر المذهب الكاثوليكي تلك كالانجا التي تقع في الشرق والتي أطلقوا عليها هذا الاسم نسبة إلى مدنها أو زعيمها في ذلك الوقت وقد اشتهر أهلها باحتراف الصناعات لاستخراج الذهب وتصفيته وعرف باسم مونوموتابا *Monotapa* ومعناها سيد الجميع . وكانوا يحصلون على هذا المعدن النفيس بطريق غسل رمال النهر بوسائل أولية بعد سحقه بمطاحهم الوطنية البدائية وكان العرب هم الذين يسيطرون على الطرق التجارية من الداخل إلى الساحل ومن الساحل إلى العالم الخارجي فكانوا هم الذين ينقلون تير الذهب إلى سوغالا كما يتولون نقله عن طريق البحر . وعندما وصل كابرال إلى هناك في سنة ١٥٠٠ وجد قبالة الشاطئ سفينتين عربيتين ( السمبوك ) تستعدان للرحيل إلى مالندى بما يحملان من

ذهب وكان البرتغاليون متحرقين للاستيلاء على هذه المناجم لكن كان يحول دون الوصول إليها منطقة الساحل المنخفضة بحرارتها الشديدة وأمراضها الوبائية المعروفة . وظلوا طوال فترة احتلالهم للأرمبزي ( ١٥٠٥ - ١٧٦٠ ) يجهلون مواطن هذا الذهب قانعين بما كان يرسله مونوزا ملك مونوموتابا إلى ملك البرتغال . ولكنهم منذ سنة ١٦٥٠ بدأوا يستبدلون بتجارة الذهب تجارة الرقيق وحيث فشلت معاهدات الصداقة أو احتمالات الحربية حاول اليسوعيون والدومنيكان النجاح . وإذا كان الحكم البرتغالي قد استقر في مكان ما في شرق أفريقيا في هذا التاريخ فإن الفضل في ذلك يعود إلى جهودهم . وقد بدأت جهودهم في سنة ١٦٣١ حين أن يعرفوا الحدود النهائية لهذه الدولة بل تخططوا في مساحتها فذكروا أنها تمتد من انجولا حتى بلاد القس حنا ( اتيوبيا ) وكان شعوب هذه الدولة على درجة كبيرة من الحضارة بل لا نبالغ إذا قلنا أنهم كانوا أرقى شعوب هذه الجهات . وقد هزمت القوات البرتغالية جيوش هذه الدولة في سنة ١٦٢٩ وأسروا ابنه مبيجيل الذي كان لا يزال طفلاً وأرسلوه إلى جوا في الهند حيث عمد وعلم ثم اتخذ الحاكم هناك عبداً له . ثم ادخل في زمرة رهبان الدومنيكان وانتهى في سنة ١٦٧٠ بالحصول على درجة عالية في اللاهوتات ونصب كاهناً لدير القديسة بربارا .



وقد حصل البرتغاليون على حق إقامة الكنائس في هذه الدولة والتبشير بالمسيحية. ولم يلبث الملك أن اعتنق المسيحية وحمل اسم فيليب كما اعتنق المسيحية أيضاً خليفته على العرش في سنة ١٦٥٢. قد سجلت حادثه تعميده ومعه زوجته صورة ما زالت محفوظة حتى الآن بدير الاومسكان في روما. وحمل الخبر إلى البرتغال فأحدث ذلك ارتياحاً كبيراً هناك مؤملين أن تصبح مملكة مونوموتابا دولة مسيحية. ولكن هذا الأمل لم يتحقق إذ سرعان ما هبط النفوذ البرتغالي في كل من الهند وشرق أفريقيا إلى الحضيض وتحطمت دولة مونوموتابا — خلال القرن الثامن عشر إلى عدد من الدويلات المستقلة وغزاها الماتاييلي في سنة ١٨٤٠ أيام ملكهم لوبنجولا<sup>(٣)</sup>.

وفي غرب القارة نزل البرتغاليون أيضاً في حوض الكونغو ورحب الملك نونجا بالراهب اليسوعي ريجو ومن معه من المبشرين وأعتنق المسيحية فحمل اسم الفونسو الأول بل أمر أفراد شعبه بالتحويل إلى المسيحية لأنه رأى في هذا التحول وفي هذه الصداقة مع الرجل الأبيض منفعة له ولشعبه وقد سهل عليه التحول ما كان يعتنقه هذا الشعب من الإيمان بالأرواح.

وكانت هذه الدولة الأفريقية تتكون من مجموعة من الشعوب التي

محافظة برابطة الولاة بين زعماء هذه الشعوب وملك الكونغو. وكانت قوة الملك هو الأساس الذي تقوم عليه هذه الرابطة.

وكما أساء البرتغاليو الشرق العمل في إنويويا وقلبوا نعيمها حرباً متواصلة وبؤساً فعلوا ذلك في الغرب أيضاً إذ لم يمض وقت طويل على وصولهم حتى نشبت الحرب بين المتنافسين من أبناء الأسرة المالكة مما سنحت معه الفرصة للبرتغاليين أن يدعموا سلطانهم. وتقول المصادر أن هذا العاهل الأفريقي ظل طيلة أربعين سنة (١٥٠٧ — ١٥٤١) يناضل لينتقم الأوروبيين ولبعض تحقيق الوعود الأوروبية. وليشير عطف وصدقة أولئك الذين وضع فيهم ثقته ولو أنه لم يرهم مطلقاً ولكنه قبول بالخيانة والغش والخداع مرة بعد مرة رغم ماتينيه البرتغاليون من ذكاه خارق ومقدرة على الفهم عظيمين ولعل السبب في هذا الموقف الذي وقفه البرتغاليون منه إنما يعود إلى إلى أنه لم يظهر لهم خلال خطاباته خضوعاً أو ما يشبه الخضوع<sup>(٤)</sup>. إذ راح الملك يرسل إلى زميله ملك البرتغال في طلب المبشرين بل أرسل بأهله إلى البرتغال حتى يتدربوا في سلك الكهنة. فكان أكثرهم يقع في قبضة تجار الرقيق. ورغم خيبة أماله فإنه ظل على ولائه للكنيسة الغربية فجازاه البرتغاليون على ذلك بتأمرهم ضده



في عاصمته التي حول إسمها إلى سان سلفادور والتجار منهم  
ويقتلون والغاسون يزدادون وملك البرتغال صم أذنيه عن كل  
نداء فلم يجد أمامه إلا أن يطرد البرتغاليين كلهم من أملاكه  
وأرسل إلى البابا في سنة ١٥٣٥ يلتمس معونته لطردهم ويرد عليه  
البابا بول الثالث في سنة ١٥٣٩ بأن الفاتيكان سية بد رغباته الصالحة  
ولكنه لا يستطيع أن يرسل البعثة إلا إذا كانت لديه سفينة وروض  
ملك البرتغال منحه هذه السفينة . وكانت النتيجة أن نجحوا خلال  
الجزء الأخير من القرن السابع عشر في فرض سلطتهم فكان إليهم  
اختيار حكام الكونغو والحكم عن طريقهم .

ولكن شهدت سدة القرن الثامن عشر صمتا كاملا عن جهود  
الكاثوليك في هذه الأجزاء من أفريقيا بينما ظلت النخاسة قائمة .  
وليس معنى ذلك أن البعثات الدينية لم تعد تذهب إلى هناك بل ظلت  
تتوالى ولكن أثرها كان صئلا جداً ويعزو المؤرخون هذا الفشل  
إلى مادية تجارة الرقيق على البلاد من خراب شامل<sup>(٥)</sup> .

وفي سنة ١٧٥١ نزل المبشر الإنجليكاني توماس تومسون في  
ساحل الذهب وتوغل في داخلها وشاهد ما كان يجري في البلاد  
من تجارة في الرقيق وما كان يقع عليهم من مظالم وفطائع فكانت  
النتيجة أن كتب عن ذلك في سنة ١٧٧٢ يقول أن تجارة الرقيق

في زنوج القارة الإفريقية تتفق تماماً مع مبادئ الإنسانية وقوانين  
هذه الديانة<sup>(٦)</sup> .

وكانت النتيجة لكل هذه الجهود التبشيرية التي بذلتها أوروبا  
قراءة ثلاثة قرون إننا وصلنا إن بداية القرن التاسع عشر وليس  
في أفريقيا كلها مبشر واحد سوى فيليب كواك Philip Quaque  
الذي كان يمثل الأثر الوحيد الباقي من بعثة توماس تومسون .  
بعد أن خرج من جنوب أفريقيا في سنة ١٧٤٣ بعد أن قضى ستة  
سنوات بين الهوتنتوت . أي أن الجهود المسيحية التي بذلت أخذت  
تهاوى حتى انتهت تماماً قبل أن يبدأ الربع الأخير من القرن  
الثامن عشر .

وعادت الغيرة الدينية إلى الظهور والاتجاه إلى قارة أفريقيا في  
القرن التاسع عشر حين آمن المفكرون في أوروبا أن الوسيلة  
الوحيدة للقضاء على تجارة الرقيق هي إحلال تجارة أخرى مشروعة  
مكانها مع محاولة قيادة شعوب هذه القارة نحو المسيحية من جديد<sup>(٧)</sup>  
كانما شعرت شعوب أوروبا أنه من الواجب عليهم أن يعيدوا بناء  
ماهدموه من نظام أفريقي خلال نشاطهم الحربي فيما بين القرنين  
الخامس عشر والثامن عشر .

وبدأ نشاط الجمعيات التبشيرية في غرب القارة واتخذوا نهج



النيجر وسيلة لولوج إلى الداخل لاسيما وقد بدأ المستكشفون من أمثال منجوبارك ، وريشارد وجود لاندروز كشف ظلام الداخل خاصة في المنطقة المحصورة بين منحى النيجر والساحل الغربى .

وكانت هناك مجهودات قد بذلت قبل ذلك في سيرليونى في سنة ١٨٠٧ . وبدأ هذه الخطوة Granvill Sharp وسرعان ما اشترك معه ورأياً أنه من الضروري - كأساس لعملها - تنشيط الموارد الإفريقية على قدر كاف لبدر منتجات كافية . وكتب باكتون إلى حكومته بذلك . وكان جواب الحكومة مشجعاً . وكان قد اقترح :

(١) مزيد من القوة البحرية لمراقبة الشواطئ . (٢) وسلسلة من المعاهدات مع الزعماء الوطنيين . (٣) وتنشيط المواد الإفريقية . ولكن النجاح لم يكن على القدر الذى توقعوه بالرغم من إنشاء قاعدة فرناندو بوليدو العمل . ومركز عند التقاء النيجر بينوا حيث بدء في تمرين الإفريقيين على الزراعة على أن يضمن الحكم البريطانى سلامة القائمين بهذا العمل . ولذلك رأى أنه من الأفضل إثارة رأى العام الأوروبى من أجل أن يسهم في هذا العمل بموارده المالية وكذلك بالتشجيع الأذبى . وهذا إلى ضرورة وجود الأساس الروحى للعمل ولن ينجح ذلك إلا إذا سار الإنجيل والمحراث جنباً إلى جنب ليكونا معاً أداة التطور الجديدي في أفريقيا<sup>(٨)</sup>

وسرعان ما تألفت في سنة ١٨٣٩ ( جمعية تحريم تجارة الرقيق وإدخال الحضارة إلى أفريقيا ) برئاسة باكتون عمل معه فيها رجال من الكنيسة ، وعقدت الجمعية عدة اجتماعات دعت إليها الشخصيات المهمة في إنجلترا سواء من المحافظين أو الأحرار كما حضرها أسقف لندن .

وكانت نتيجة هذه الدعوة التى لم يتردد أحد في إنجلترا في تعييدها أن قررت الحكومة المساهمة ببناء ثلاث سفن ترسل إلى نهر النيجر لفرض التوغل إلى الداخل . وحيد مجلس العموم هذه الخطوة في إحدى جلساته . بل حض الجمعيات التبشيرية على العمل من أجل فتح المدارس . بل أبدى تشجيعه لكل ما يبذل من جهد واقترح دراسة لغات هذه الجهات ولهجاتها ومحاولة كتابتها وإدخال الطباعة وصناعة الورق إليها كخطوات أولية من أجل نجاح العمل . كما حض على المساعدة الطيبة من أجل التغلب على الأمراض بإدخال نظام الصرف . ثم محاولة إدخال وسائل حديثة في الزراعة وحفظ المنتجات والحبوب وإرشاد الأهالى إلى خيرات المزروعات وأكثرها ربحاً . ولكن مع ذلك لم يعدم هذا البرنامج البنائى نقاداً ينتقدونه على أنه مشروع خيالى . ولكن ذلك لم ينقص من قيمة العمل ، ولذا بدأت الخطوات العملية لتنفيذ المشروع ، لاسيما وقد رأس الأمير البرت زوج الملكة



الاجتماع الأول لهذه الجمعية في سنة ١٨٤٠ وحضره جالادستون  
رئيس الوزراء ودافد لفتنجستون الطبيب والرحالة .

وفي ربيع سنة ١٨٤١ أبحرت السفن الثلاث . نحن - إلى  
جانب المبشرين والموظفين - مجموعة من العلماء لدراسة أفريقيا أرسلهم  
جمعية الحضارة الأفريقية African Civilisation Society . هي جمعية  
زراعية كانت تبنى بإنشاء المزارع النموذجية واستغلالها . كما اشركت  
جمعية الكنيسة التبشيرية Church Missionary Society . من أجل  
دراسة ما تستطيع عمله لإنشاء مراكز تبشيرية لها . وفد مثلها  
عالم لغوى هو الأستاذ Schon الألماني الذي أوفدته بعثة بازل  
التبشيرية . كما استخدم عدد كبير من المترجمين الأفريقيين . بين  
أفراد قبائل النيجر . وذكر هذه الحقائق التي تلخص في محاولة  
نشر المسيحية في أفريقيا في خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر  
بينما لم يبدأ الاستعمار الأوروبي نشاطه في أفريقيا - إلا إذا استثنينا  
مغامرة الجزائر الفرنسية التي تعود أصولها إلى عوامل خاصة - حين  
بدأت فرنسا هذه الغامرات في سنة ١٨٧٠ وألمانيا في سنة ١٨٨٢  
وكذلك بلجيكا، بينما لم تبدأها إنجلترا إلا في سنة ١٨٩٠ وهذا ينفي ما رددته  
كثير من الكتاب من أن البعثات التبشيرية المسيحية دخلت إلى أفريقيا  
معتمدة على ذراع الاستعمار الأوروبي .

وصلت البعثة إلى مصب النيجر في أغسطس سنة ١٨٣٩ وبدأت  
توغل عن طريق التهر ، ولكن لم يمض عليها أسبوع حتى بدأت الملاريا  
تظهر على بعض أفرادها . وزادت حالات المرض فتقرر إعادة أربعين  
شخصاً على الباخرة سودان ، بل بدأ بمناقشة فكرة عودة البعثة كلها<sup>(٩)</sup>  
وانقسمت الآراء وانتهى الرأي إلى تقرير استئناف الرحلة . ولكن لم  
تلبث الباخرة الثانية أن أرغمت على العودة ، وعليها عدد آخر من  
المرضى . وظلت الباخرة الثالثة وحدها تتابع رحلتها في جو حزين  
فهم ، كما ظل المرض يهاجم من بقي من رجالها ، وأخيراً تقرر العودة  
بأقصى سرعة بقيادة الطبيب بعد أن وقع المهندسون تحت وطأة  
المرض . فظل الطبيب يعمل ليلاً نهاراً موزعاً جهده بين عمله كطبيب  
وعمله كمهندس يقود الباخرة . ولم يمض شهر أكتوبر حتى كان المرض  
قد أصاب مائة وثلاثين من أفراد البعثة ، وهم مائة وأربعون فقط مات  
٣٠ أربعون ، وبذلك فشلت المحاولة الأولى .

ولم يبق هناك من وسيلة للتوغل سوى عقد المعاهدات مع الزعماء  
فعمدت لذلك معاهدتان ، وكان يمثل الجانب البريطاني فيهما موظفون  
رسميون من الحكومة ، وقد نصت هذه المعاهدات على السماح للبعثات  
التبشيرية بالعودة في حالة التفكير فيها .

وكان قد بدى بإنشاء مزرعة نموذجية على ضفة نهر النيجر عند التقائه  
بينوا ، وكانت مساحتها عشرين فدانا زرعاً قطنياً وأشرفت عليه جمعية



الحضارة الأفريقية التي أشرنا إليها .

ولكن فشل هذه البعثة لم يكن يعنى انتهاء الجهد إذ قام روبرت موفات يدعو جمعية الكنيسة التبشيرية C.M.S. إلى معاودة الكرة (من أجل هداية الأفريقيين) رغم ما عرفه العالم عن طريق دافيد ليفنجستون الرحالة وعن طريق التجربة الماضية من قساوة المناخ القاتل للرجل الأبيض ، وكذلك من قلة بل انعدام وسائل المواصلات ولكنه قد ظهر أيضاً ضرورة الاعتماد على العامل الوطني لاسباب عدة أن تبين أنه في خلال التجربة الأولى لم يمت من الأفريقيين الذين كانوا مصاحبين للبعثة أحد مطلقاً . وكان عددهم ٥٨ شخصاً ولا شك أن الأفريقيين سوف يرجعون بإخوانهم أكثر من يرجعون بالأوروبيين . وقد أوضح هذه النقطة العالم الألماني بل أشار إلى أنه من الأفضل استخدام الزوج المحررين والذين يعيشون في مستعمرة سيراليون من أجل أن يعودوا إلى أوطانهم التي خرجوا منها . وعلى هذا الأساس وضعت مبادئ شون . فكان المختص برنامج العمل يقوم على أساس تدريب فريق من الزوج . وفضل أن يجري التدريب في إنجلترا . وفي جزيرة مالطة حيث تمتلك البعثة مكاناً ملائماً . وإذا أجرى التدريب في سيراليون فهناك معهد خليج فورا Fourah الذي يجب استكمال مابه من نقص من أجل أن يسد مطالب منطقة غرب أفريقيا كلها من المبشرين بدلا من أن يكفي حاجة

منطقة سيراليون وحدها . ويكون العمل الأول لهذا المعهد ترجمة الكتب اللازمة إلى اللغات الوطنية بعد محاولة كتابتها أو كتابة ما يكتب منها بعد . وفضل أن تجرى هذه الترجمة في سيراليون (١٠) ولأجل أن يكفل النجاح لهذا المعهد لا بد أن تنشأ إلى جوار مدرسة أخرى تخدم الأفريقيين القبول في هذا المعهد بأن تنشئ Grammar School يختار طلبتها من بين طلبة مدارس المستعمرة . وفتحت هذه المدرسة فعلا في سنة ١٨٤٥ . والتحق بها ثلاثون طالبا .

وفي نفس السنة افتتحت مدرسة للبنات في Regeat ثم انتقلت إلى فريتاون ، كما افتتحت مدرسة لإعداد المدرسات وكانت اللغتان العربية والعبرية ضمن برامج معهد فورا . ولا شك أن إدخال العربية لم يكن له من هدف سوى التوغل نحو المناطق الإسلامية الكامنة في الداخل ، حيث يعيش المسلمون على مستوى مرتفع من الحضارة . والحق أن توجيه الجهود إلى كسب الوثنيين كان أجدى على هذه البعثات من كسب المسلمين الذين يؤمنون بالله وإن كان هذا الإيمان عن طريق غير طريق المسيحية .

وكان أولى ثمار هذا المعهد من يدعى Samuel Grawther الذي كان زميلا لشون في بعثة النيجر بعد أن تعلم لغة اليوروبا لقاء تعليم شون لغة الهوسا . ونشر فيها كتابا للنحو بينما فعل مثل ذلك



زميله صموئيل في لغة البوروبيا ثم بدأ بترجمة الإنجيل إلى لغة الهور  
فأتمها في أربع سنوات .

ورؤى الاستعانة بزئوج الهند الغربية من أجل خدمة أفريقيا  
ولقيت هذه التجربة نجاحاً منقطع النظير وإن كانت بائسة S. M.  
تأخذ بهذه التجربة وفضلت الأفريقيين دائماً .

وفي خلال سنة ١٨٣٩ أسست بعثة Wesleyan مركزاً في  
بين الفاني في كيب كوست ، وقام Thomas Freeman برعاية مدينة  
كوماسي وكذلك مدن ابوسى وايبوكوتا Abeokola .

وكان هذا أول اتصال لهؤلاء الأفريقيين بالمسيحية . وفي  
زيارة كوماسي خلال سنتي ١٨٤١ و ١٨٤٢ ، وكان قد وصل إلى ساحل  
الذهب المبشر Robert Brooking بصحبه أميران من الأشراف  
قد عادا معه من لندن بعد أن تعلما . فكانا عند عودتهما موضع  
الحسد من زملائهما لأسباب وقد كانا يحملان الهدايا من الملكة  
فكتوريا إلى ملك الأشراف . فرحب الملك بفريمان ومنح له أرضاً  
لبناء المركز التبشيري . وإن لم يمنح إذا بفتح مدرسة وتوقفت صلوات  
ملك الأشراف بفريمان حتى إذا تمكنت العلاقات بينه وبين البريطانيين  
اتخذوا الطرفان حكماً بل مستشاراً لملك الأشراف<sup>(١١)</sup> وزعمائه وأصبحوا  
يدعونه لحضور مجالسهم .

وأخذت البعثة تبشر نشاطها واعتنق الوطنيون المسيحية فوصل

عددهم في سرعة إلى أربعين شخصاً كلهم من الفاني . فكان ذلك  
منار سخط الكهنة الوطنيين بل أدى الحال إلى قيام الصراع صراحة  
في سنة ١٨٤٩ . وكان هناك جماعة صغيرة من المسيحيين تعيش في  
كيب كوست إلى جوار أحد الأماكن المقدسة الوطنية واعتنق  
المسيحية أحد كهنتها فكان ذلك داعياً تهديداً للكهنة الوطنيين للمسيحيين  
إذ اعتبروا هذا الحادث ماساً بكرامتهم فدعوا الزعيم لنصرة عقيدتهم  
وزاد الأمر حين اعتدى المسيحيون على أحد المعابد فقبض على  
عشرة منهم وأحرقت قريتهم .

ولم تلبث الأزمة المالية أن انثابت البعثة فاستقال فريمان فعينه  
حاكم ساحل الذهب البريطاني حاكماً مديناً لمدينة اكرا  
وكريستيان برج .

وبدأت بعثة بازل تثنى المراكز في الداخل . وأول من فعل ذلك  
Andreas Rus الذي وصل إلى اكروبونج Akropong في سنة ١٨٥٥  
فأنشئت محطة أخرى في أبوري Aburi وخدم فيها القادمون من  
جزائر الهند الغربية . وفي منتصف الطريق بين اكرا واكروبونج  
أنشئت محطة ثالثة . وكانت هذه البعثة تعمل في حماية الدانمرك حتى  
انسحب هؤلاء فسلموا مراكزهم للإنجليز فأصبحوا في حمايتهم  
فقررت حكومة إنجلترا أن سكان كيب كوست الذين يتمتعون بالحماية  
البريطانية يجب أن يساهموا في مصاريف تأسيس هذه المراكز



الدينية . واقترح من أجل ذلك فرض ضريبة على الرؤوس . وصدر قرار بذلك .

ولكن حين بدأت الدولة في جمع هذه الضريبة ، قاومها الناس وبدأت المقاومة أكثر ما يكون في كريستيان بورج وفي سنة ١٨٥٤ بدأت هذه المقاومة تظهر واضحة حين بدأ التجمع والشغب وانتشر وانقلب إلى ثورة . وبلغ هذا الشعب مبلغاً كبيراً حتى اضطرت الحكومة إلى ضرب مدينة كريستيان بورج بالمدافع . خربت المدينة . فخرج منها جوهان زيمرمان . وأوجست شتاين هاوسر أعضاء البعثة بازل قاصدين أبوكو في منتصف الطريق إلى أبوري وهناك أسس مركزاً صغيراً للجماعة المسيحية . وكان زيمرمان يعتقد فكرة ضرورة البدء بإدخال وسائل التقدم الزراعي حيث ينشئ مزرعة نموذجية يستقر فيها الأوروبيون أولاً حيث يزاولون الزراعة المتقدمة التي يبتدئ الأهالي في تعلمها منهم<sup>(١٢)</sup> .

وكانت كوماسي منذ سنة ١٨٣٩ قد أصبحت مركزاً هاماً من مراكز التبشير وخرج منها جوهان سيمون سوس لينشي . مراكز تبشيرية جديدة في الشمال فوسل إلى جيا دام وهي مركز يسكنه مهاجرون من الأشانتي وأرسلت إليه البعثة زميلاً له هودافيد باوم وآخر وطنياً اعتنق المسيحية حديثاً هو Mohenu فتركهما سوس

في هذا المركز الجديد واتجه إلى الشرق في سنة ١٨٥٦ قاصداً نهر الفولتا الذي كان حداً فاصلاً بين ساحل الذهب وتوجو وأسس مركزاً جديداً في Dauromadem ، وفي هذا المركز الجديد بدأ جوت مولر العمل في سنة ١٨٥٦ ومنه خرج Odumesa إلى الشمال الشرقي ليقم في وسط شعب الكروبو وبدأ العمل ، وظلت الرسالة تنتشر بين هذا الشعب الجديد حتى اعتنقها الجميع وبلغ عدد المسيحيين حتى ذلك الوقت ١٨٥١ شخصاً كما سجلت وثائق البعثة .

وكانت البعثة لا تبدأ في افتتاح المركز حتى تأخذ في افتتاح مدرسة للبنين وأخرى للبنات ، بينما كان العلماء يقومون بترجمة أجزاء من الإنجيل والكتب المقدسة الأخرى إلى اللغات الوطنية إلى جانب الأعمال العلمية الأخرى التي تساعد في هذا العمل . وهي كلها أعمال لا يستطيع المنصف إلا أن يسلم بضخامتها ونفعها للوطنيين .

وفي سنة ١٨٤٣ افتتحت أول مدرسة للبنين في أكروبونج ، وفي سنة ١٨٤٧ افتتحت أول مدرسة للبنات ، وفي السنة التالية افتتح فصل لتدريس الدين . كما افتتحت مدرسة للبنين وأخرى للبنات في أبوكوبي في سنة ١٨٥٥ ثم مدرسة للبنات في أدوماسي في سنة ١٨٧٢ .

وكان من أعضاء البعثة جوهان جوتلياب Johann Goutiad



الذي يعرف لغة الأشانتي وعمل في بعثة بازل في ساحل الذهب من سنة ١٨٥٣ إلى سنة ١٨٩٥ فترجم الأناجيل للمرة الأولى في سنة ١٨٥٩ وأكمل ترجمة العهد الجديد في سنة ١٨٦٤ والمزامير والأمثال من العهد القديم في سنة ١٨٦٦ ثم أكمل العهدين في سنة ١٨٦٨.

وفي سنة ١٨٧١ أكمل عمل قاموس جمع فيه ٣٦٠٠ مثالا من أمثلة لغة Twi.

وفي سنة ١٨٦٩ حدثت غارة الأشانتي على ساحل الذهب فأرسل جيش إلى الفولتا وإلى ماوراء الحدود لإخضاع شعب الكريبي، وكان هناك مركز لبعثة بازل يقيم فيه مبشران قد وصلا حديثا هما جوهانس كوهين وفردريك وجست ومعه زوجه وولد لهما. وكان الزعيم قد منحهما عربة يستعملانها في أسفارهما. فإذا ما شعرا بالخطر أرادا أن يتركا مركز البعثة ولكنهما سرعان ما غيرا رأيهما ومكنا. فإذا ما اقتربت جيوش الأشانتي أخذتهما أسرى ومكنا في الأسر أربع سنوات حين قدمت قوات ولسلي إلى كوماسي في سنة ١٨٤٧ وخلصتهما.

وكانت بعثة بريمن الألمانية قد بدأت عملها في إيوي شرق الفولتا في ١٨٤٧ بعد أن استقرت بعض الوقت في جابون وتركتها حين مرض أفرادها بالمalaria وكانوا أربعة تحت رئاسة لورنز وولف

وقدم الجميع إلى Peki على بعد تسعين ميلا من الفولتا، وكان ولف أنشطهم إذ دأب على العمل المتواصل رغم موت رفيقائه فظل يعمل وحده حتى قدم زميلان جديدا في سنة ١٨٥٠ كان أحدهما الأنسة كارولين ليست التي تزوجها. وساءت صحة وولف حزنا على رفيقائه فأعيد إلى ألمانيا ولكنه مات قبل أن يصل إلى هامبورج.

ولكن الحروب التي اشتدت بعد ذلك بين القبائل أدت إلى غلق المركز في بيكي لبعدها. وفضلت البعثة أن تبدأ العمل في مركز على الشاطئ. واختارت لذلك مدينة كيتا وهي تقع شرقي اكرا وسط مستنقعات واسعة وهناك بدأ Dauble وزميله plessiug العمل في سنة ١٨٥٣ وعولا على التقدم إلى الداخل مرحلة إثر مرحلة. حتى بصلا إلى بيكي فاستأنفا العمل الذي بدأه زميلهما السابق. فألشنت محطة وايا في سنة ١٨٥٥ وبدأت العمل فورا ثم أنيا كو في سنة ١٨٥٧ وأنشئت المحطة الرابعة في وجي في سنة ١٨٥٩ ومنذ ذلك الحين أصبحت بلاد غانا كخليفة التحل من جراء كثرة مراكز التبشير. ولكن العداوة بين قبائل الأشانتي لم تلبث أن تارت في سنة ١٨٦٩ حتى انتهى أمرها إلى الحرب في ١٨٧٣ فخربت وجي في نفس السنة ووايا في سنة ١٨٧٨. وحين انسحب المبشرون نهبت بعض المحطات حتى إذا انتهت حرب الأشانتي بدأت فترة من الراحة (١٣).



وانجيه فريمان إلى داهومي في سنة ١٨٤٣ فأنشأ فيها مركزاً للبعثة في ويدا على الساحل . ولكن الملك رفض السماح للبعثة في إنشاء مراكز للبعثة في الداخل فقابلته فريمان في سنة ١٨٦٠ ليقنعه بالسماح للبعثة بمزاولة نشاطها بل صرح أكثر من مرة أنه لن يترك تجارة الرقيق، وأكثر من ذلك أنه حرض رعاياه على مهاجمة المسيحيين فأمنوا منهم جماعة بينهم أحد الأفريقيين كان يقوم بتدريس الدين المسيحي فصلبوه في أبومي . ولكن ذلك لم يمنع الكنيسة الكاثوليكية من أن تنشئ مركزاً لها في الداخل أيضاً استقر فيه Borghero الإيطالي . وكان مركز نشأتها في المنطقة الممتدة بين داهومي والنيجر وكانوا يقيمون القدامى في أحد الحصون التابعة للبرتغال وشهد في سنة ١٨٦١ أكثر من مائتي وطني .

وكانت البعثات الكاثوليكية قد بدأت نشاطها في سنة ١٨٤١ فأنشئوا مراكز في منروفيا عاصمة ليبيريا<sup>(١٤)</sup> واعتمدوا على وسائل الدعاية لجذب الأفريقيين وأرسلوا إلى هناك كتيرين من المبشرين الذين استقبلهم رئيس الجمهورية فأحسن استقبالهم ولكنهم وجهوا مهمهم أولاً إلى مهاجمة البروتستانت في بعض مبادئهم لاسيما حين أثار الآخرون عبادة الرسل والقديسين ويدافعون عن استعمال اللاتينية في الطقوس والسلطة البابوية . فلم يسع البروتستانت إلا

أن يبادلوهم اتهاماً باتهام ، فجعلوا يذيعون عنهم أنهم لا يعرفون الدين الصحيح ولا يعبدون الإله الحقيقي بل يعبدون العذراء والقديسين والتماثيل والصور كما أنهم اخترعوا المطهر .

ولكن الحال كان أفضل من ذلك في ساحل الذهب فقد وصل إليها الأب مورو من آباء ليون واستقر في المينا في مايو سنة ١٨٨٠ وزار كوماسي . وعقد أواصر الصداقة مع بعض الأمراء ، فأناحوا له مقابلة الملك في سنة ١٨٨٢ فأجابه إلى ما طلبه من السماح له بافتتاح مركز تبشيري ، ووجه اهتمامه إلى معالجة المرضى وتعليم الصغار وسمع الملك بذلك فسربه وقابله أكثر من مرة وذكر له أنه يريد الحرية والحماية والمساعدة ، كما ذكر له أنه مسرور بما تقوم به الإرساليات من نشاط ومساعدة للأهالي . ومات مورو في المينا وكان عدد المسيحيين الذين تعمدوا على يديه أكثر من ثلاثمائة .

وفي سنة ١٨٨٦ قدم بعض أفراد من الوسليان يطلبون حق تأسيس المراكز الخاصة بهم فأجابهم إلى ما طلبوه وعملوا على إقامة علاقات حسنة بينهم وبين الكاثوليك ويرجع الفضل في ذلك إلى دنيس كامب وحسن سياسته . فافتتحوا مدرسة للبنين ، ولكن رجال الدين من الوطنيين تآذوا من ذلك ورفعوا بشكواهم إلى الملك وذكروا أن كل فريق من المسيحيين يتهم الفريق الآخر بأنه غير



مسيحي وأن الكاثوليك لا يعترفون بكنيسة أخرى غير كنيسهم .

وفي سنة ١٨٨٢ قدم مبشرون جدد . منهم مس ماي كنجسلي التي نزلت ضيفة على كامب في كيب كوست وبذلت مجهوداً طيباً فكانت تزور الوطنيين في منازلهم ومحال تجارتهم ومرا كز أعمالهم . وذكر عنها كامب أنها من القليلات الراغبات في الدراسة والوصول إلى الحقيقة عن أقصر طريق لا سيما بعد أن نشرت عدة رسالات .

وإذا ما كانت سنة ١٨٩٦ كان معظم النشاط مركزاً في منطقة الساحل فيما عدا مركزي كوماسي وأيكوتا ، كما كان النشاط في غرب أفريقيا أكثر منه في شرقها . فبدأ المبشرون يوجهون جهودهم نحو الداخل . وكانت البعثات قد نجحت في تدريب كثير من الوطنيين وتولى هؤلاء الخدمة ونجحوا ، وكان هذا النجاح أظهر ما يكون في ساحل الذهب بينما كان مبشرو سيراليوني وغينيا لا يزالون يضعون بينهم وبين الوطنيين فجوة واسعة فلا يسمعون إلى تعليمهم ، ولذا كان أثرهم هناك ضعيفاً . ولذا يمكننا أن نقول إن عمل المبشرين في غرب أفريقيا كان ناجحاً في ساحل الذهب أكثر من غيرها . ففي ليبيريا كان الصراع بين الزنوج الأمريكيين وقبائل الداخل بالغا مداه رغم جهود البعثة الأمريكية في التقريب بين الفريقين وعمل في هذا السبيل ولیم تايلور من الميثودست .

وإذا كان نشاط الوسليان قد توقف خلال حرب سنة ١٨٩٦ إلا أنهم نشطوا بعد هدوئها . فأنشئوا لهم مرا كز جديدة وعمدوا أكثر من أربعين بالغاً في السوق العامة في حضور الزعيم وحاشيته . وفي سنة ١٩١٢ كانت هناك الجالية المسيحية قد بلغت ألفين وخمسمائة . واتجه ولیم جريفن إلى الأثاني في الداخل حيث كان عددهم أكثر من نصف مليون ، فجال في وسطهم ورحب به الزعماء ومنحوه حق إنشاء المرا كز للبعثة . فافتتح عدداً من المدارس التي أقبل عليها التلاميذ ، وفي السنة التالية عمده الأستاذ ولیم وود الوطني وعمل مدرساً في إحدى مدارس Pratestant Episcopal Mission وهي جماعة جديدة وصلت إلى هناك وكسبت أكثر من ستين ألفاً في سرعة فائقة بفضل وسائلها الجذابة ، فأنشأت مركزاً في أبولونيا وهي منطقة غابات في غرب ساحل الذهب . وجمعت حولها كثيراً من الأفريقيين .

وعادت جمعية Propagation of the Gospel إلى العمل في منطقة ساحل الذهب في سنة ١٩٠٤ وعين هناك قس انجليزى . وفي سنة ١٩٠٦ اتحدت الجمعيات البروتستانتية وأنشأت أسقفية في اكرا<sup>(١٥)</sup> .

وكانت بعثة بازل قد صفت أعمالها أيام الحرب أيضاً كما فعلت غيرها . إلا أنها عادت إلى العمل بعد أن أباح لها الملك الجديد



حرية العمل وعمل على تشجيعها فظلت تعمل خمسين سنة أخرى وقدم  
إلى هذه المراكز مبشرون كثيرون ، كما عاد أهل كوماتسي إلى التردد  
عليها فانتعشت أعمالها حتى أصبح لها أكثر من عشرين مركزاً  
تبشيراً في سنة ١٩١٤ ، وكان المركز في العادة يحوي مدرسة  
ومستشفى أو مستوصفاً .

وزاد نشاط بعثة بازل بعد أن دخل الألمان إلى نوجو  
فنقلوا بعض نشاطهم إلى هناك ، فقدمتها بعثة من بريمن اتحدت  
البعثتان في العمل في سنة ١٩٠٢ واتجهت جهود بعثة بازل إلى  
الخدمة في الداخل بعد سنة ١٩٠٥ . فاقترح عليهم الملك تقسيم مناطق  
الداخل بين البعثات التبشيرية فكان الشرق من نصيب الكاثوليك  
والغرب من نصيب البروتستانت على أن لا يتجاوزوا الخط الجديد كي  
يستطاع حمايتهم . وقد امتد نشاط بعثة بازل إلى ما وراء الخط  
الحديدي بعد سنة ١٩٠٩ .

وقد كانت حرباً سنة ١٨٦٩ ثم ١٩٠٠ هما اللتان عوقتا المبشرين  
عن نشر الجهود بل إنهما خربتا بعض مراكزهم وهدمتا بعض  
جهودهم السابقة . لاسيما البعثات البريطانية التي وجه شعب الأشانتي  
هجومه إليها بسبب كراهيتهم للحكم البريطاني وبسبب ما لقوه على  
أيدي حكامهم البريطانيين من إهانة للمكهم واعتقالهم إياه . لاسيما

أن الحكم البريطاني سلمهم كل شيء ولم يعطهم شيئاً . بل فرض  
عليهم نوعاً من الحياة لم يألفوه . وسلمهم حق تأديب جيرانهم  
ورعاياهم .

وكانت ثورة سنة ١٩٢٠ معوقاً ثالثاً لهم . فاضطرت بعثة الوسليان  
إلى الخروج من البلاد بعد أن عهدوا إلى ثلاثة من الوطنيين  
بمراكزهم ، وظل هؤلاء على ولائهم إلى أن عادوا ثانية وكانت جميع  
مراكز البعثة قد خربت إلا هذه المراكز الثلاثة . إلا أن النشاط  
عاد إلى الظهور ثانية بعد الحرب وانطفاء الثورة .

ولقد كون المبشرون والجمعيات التبشيرية ركناً هاماً من  
أركان التقدم في كل من ساحل الذهب ونيجيريا فإذا كانت الحكومة  
في كل من المستعمرتين قد أخذت على عاتقها رسم برنامج تقدمي ، فإن  
ذلك لم يحدث إلا متأخراً بينما وقع معظم العمل على مسؤولية المبشرين في  
السفين الأولى من الاستعمار ، بل السابقة على الاستعمار لاسيما في مجال  
التعليم والعناية الصحية . فقد تركت الحكومة البريطانية عبء التعليم  
لاسيما الابتدائي والمهني كله على عاتق الجمعيات التبشيرية . فبدلوا  
الجهد من أجل تعليم كل من البنين والبنات على نطاق واسع ، وكذلك  
لإعداد المدرسين . وكذلك محاولة كتابة اللغات المختلفة للقبائل  
المختلفة بالأحرف اللاتينية ثم الترجمة من اللغة الإنجليزية وإليها ، ووضع  
( م — ١٥ )



القواميس اللازمة وكذلك الأبحاث اللغوية الواسعة. كما وقع في عانقهم عبء العناية الطبية ومقاومة الأمراض المنتشرة. وتدريب الوطنيين على الوقاية من الأمراض ثم مقاومتها ثم التفرغ لما تستلزمه هذه الأعمال كلها من عمل مضن مرهق.

ولكن النتيجة التي وصل إليها البشرون مهما كانت مشرفة لهم إلا أنها بالقياس إلى ما كان ينتظر منهم كانت قليلة. . . قد أعاقهم عن إتمام عملهم كما يجب أن يتم جهل كثيرين من المبشرين بوسائل معاملة الوطنيين إذ عاملوهم منذ البداية إنما على أنهم أوربيون. أو على أنهم أقرب إلى الحيوانات منهم إلى الآدميين وكلا الطرفين كان خطأ فادحاً أدى إلى كثير من النتائج السيئة، كما أن كثيرين من هؤلاء المبشرين الذين قدموا إلى أفريقيا لم يكونوا فوق مستوى الشبهات<sup>(١٦)</sup> وقد اعترفت معظم الجمعيات التبشيرية بهذه الأخطاء في العصر الحديث، وقد عمد بعض هؤلاء المبشرين إلى احتقار كل ما هو أفريقي ولم يعتمدوا على الأساس الأفريقي الذي كان موجوداً بل عمدوا إلى هدمه هدماً تاماً بل تجاهله أكثرهم. مما سبب لهم كثيراً من المشاكل.

هذا إلى الخلاف الذي كان كثيراً ما ينشب بين مبشرى المذهب الكاثوليكي ومبشرى المذهب البروتستانتي، ولم يكن كثير من المبشرين يتورعون عن إظهار هذا الخلاف وإنكار المذهب الآخر

إنكاراً تاماً حتى أمام الأفريقيين الذين ما كانوا يعرفون عن هذا الخلاف قليلاً أو كثيراً، وكان ذلك الخلاف في كثير من الأوقات مثاراً لسؤال الأفريقيين عما إذا كان هناك نوعان من المسيحية يؤمن كل منهما بمسيح خاص لا يؤمن به المذهب الآخر. ثم تبلبل أفكار الداخلين حديثاً في زمرة المسيحيين وحبسهم بين المذهبين. بل أن أنصار المذهبين لم يتورعوا عن الكيد للآخرين بشكل ظاهر، بل الاستعانة بأعداء المسيحيين في سبيل القضاء على المذهب المسيحي الآخر كما حدث في أنيوليا أمام فاسيلاداس وجالوديوس.

كل هذه المسائل التي فعلها أنصار الكنائس الغربية تجعلنا نسأل عما إذا كانت المسيحية قد نجحت في أفريقيا.

فإذا كانت الكنائس الغربية قد وصلت إلى أوغندا قبل انقضاء القرن الماضي بقايل، فإنه لم يمض على وجودهم هناك أكثر من خمس سنوات حتى غدت أوغندا مسرحاً لصراع هائل بين أنصار هذين المذهبين من ناحية والمسلمين من ناحية أخرى. ثم بين أنصار هذين المذهبين وبعضهما حتى دارت الحرب بينهما. ولم تكن هذه الحرب في الواقع إلا صراعاً بين دولتين استعماريتين كان الدين شعاراً لجهودهما، فقد أيدت الحكومة البريطانية وشركة شرق أفريقيا



البريطانية البعثات البروتستانتية بنما أيدت فرنسا البعثات الكاثوليكية.  
وكان الملك موانجا قد بدأ يميل إلى المسيحية ويتفهمها . فسلم يملك  
إزاء الحرب الطاحنة إلا أن يزهد في المسيحية ويعود إلى وثنيته  
مفضلاً أياها على المسيحية الجديدة التي جلبت إبلا دة الحرب والدمار .  
وبادر يطلب من هؤلاء المبشرين الرحيل . فاتجهوا إليه بحاربوه  
حتى اضطر إلى الهرب من العاصمة . وأرغم على النزول عن العرش  
ووضع مكانه ابنه كيوانا على أن يكون رئيس قواته كاثوليكياً  
ومستشاره بروتستانتي . فكان ذلك نذيراً بالقضاء على الحزب  
الإسلامي الممثل في التجار العرب ، فجمعوا جموعهم وأرغموا هذا  
الملك الجديد على الهرب . ونصبوا أخاه كاليا . الذي بادر بالقبض على  
كل من البروتستانت والكاثوليك وحبسهم ولكنه قبل أن ينفذ  
العام انقلب الميزان . وأجلس موانجا على العرش بمساعدة  
البروتستانت والكاثوليك واقسم الفريقان البلاد . ولكن  
الهدوء لم يستمر أكثر من أربع سنوات عاد الصراع بعدها  
أشد . وتعرض الكاثوليك لضربات بروتستانتية قاسية تعضدها  
الحكومة البريطانية وشركة شرق أفريقيا<sup>(١٧)</sup> .

ولم تهدأ الأحوال ويعود السلام إلى ربوع أوغندا إلا حين  
أعلنت الحكومة البريطانية وضع أوغندا تحت الحماية البريطانية  
في سنة ١٩٠٠ . وظلت البعثتان تقسمان حقل العمل في هذه البلاد

منذ هذا الوقت . ومن هذا لم يعتنق المذهب البروتستانتي من  
السكان سوى ٢٦٧ ألفاً . كما لم يعتنق المذهب الكاثوليكي سوى  
٢٥٥ ألفاً بينما يبلغ الذين لا يزالون على وثنيته أكثر من أربعة  
ملايين و ٩٠٠ ألفاً أي أن نسبة النجاح لم تتجاوز ١٠ ٪  
في مدى قرن كامل .

وفي كينيا وقفت الكنائس الغربية من الصراع الذي يدور بين  
الوطنيين والمستوطنين موقف التأييد للمستوطنين الراغبين في إنكار  
كل حق للوطنيين والزاهدين في كل شيء إلا إطلاق الحرية لهم  
في تملك الأرض دون قيد أو شرط ، وحرمان الوطنيين من أراضيهم  
وكذلك من الاشتراك في الحكم بقدر يعادل نسبتهم العددية من  
مجموع السكان . فكان أن اعتقد أهل كينيا أن المسيحية التي يعتنقها  
هؤلاء المستوطنون غير المسيحية التي يريد أهل المسيحية أن يعتنقوها  
فهى تأمر بالزهد ، ولكن للوطنيين فقط وهي تأمر بالمساواة ولكن  
بين الأوروبيين فقط ، فلا غرابة أن أصبح الوطنيون يعتقدون أن  
المسيحية قد أنكرت رسالتها على يد أبناء أنفسهم<sup>(١٨)</sup> . فلم يجد  
الوطنيون أمامهم سوى أن يجندوا لهم ملجأ ينصرهم وكتبوا إلى  
بطريرك الإسكندرية المصري يرجونه أن يتخذ منهم أبناء له  
وأطلقوا على أنفسهم اسم الأرثوذكس دون أن يعرفوا ماهي  
الأرثوذكسية . فلم ترق هذه الخطوة في نظر الحكومة واعتبرت كل



من جعل نفسه أرثوذكسيا وثنيا . وأنكرت على نصف مليون مسيحي الكيكويو حرية العبادة فأحرقت لهم أكثر من الأمامية كنيسة وحرمتهم من دخول المدارس كما حرمتهم من حق الالتحاق إلى جامعة ما كبراري في أوغندا . وهي الجامعة التي أنشئت من أجل الوصول بمسيحي شرق أفريقيا إلى مستوى التعليم الجامعي . وقبض على الكهنة الوطنيين وقدم بعضهم إلى المحاكمة بتهمة معاداة البريطانيين ليحكم عليهم بأحكام وصل بعضها إلى حد الإعدام<sup>(٩)</sup> .

وفي أثيوبيا فتح الملك سهلا سلاسي والراس ووني والإمبراطور نبود وروس بلادهم في القرن التاسع عشر أمام البعثات التبشيرية بعد أن أغلقت دونهم منذ القرن السابع عشر ، فلم تعمل هذه البعثات إلى هداية الوثنيين بل إلى سلب الكنيسة الأرثوذكسية أبناءها وتحويلهم عن إرثودكسيتهم ، وكذلك تحريض أبناء الكنيسة الاثيوبية على الثورة على الكنيسة المصرية ليطالبوها بحقوقهم ( المسلوقة ) كما تصوروا ، أو مطالبين إياها بخدمات ما كان لها أن تقوم بها متناسين الظروف التي تعيش فيها الكنيسة المصرية والفرق الهائل بين إمكانات هذه الكنيسة وكنائس الغرب . فكان أن انقسمت الأسرة الأثيوبية إلى قسمين . قسم الكبار الرجعيين وقسم الصغار

المقدمين وهؤلاء الأخيرون يحتقرون كل ما هو وطني أو مصري وإن كان خيراً ويقدمون كل ما هو غربي وإن كان شراً .

وفي جنوب أفريقيا أصرت كنيسة Dutch Methodist Church على تأييد سياسة التفرقة العنصرية التي تبناها الحكومة .

وفي غرب أفريقيا . رغم الظروف الحسنة التي عاشت فيها الكنائس الغربية منذ سنة ١٩٠٢ فإن نسبة من اعتنق المسيحية من سكان هذه المنطقة لم يتعد ٢ ٪ من سكان هذه المستعمرات ، وقد اعترف كثيرون من رجال الكنائس البروتستانتية المختلفة بهذا الفشل وعلاوه بالفرق الكبير بين العقليتين الأوروبية والأفريقية وكذلك بالاحتوى الرفيع من الحياة الذي يعيش عليه أفراد البعثات بين الأفريقيين المعدمين . مما لا يجعل أمام هؤلاء الآخرين أية آمال بمحاولة تقليدهم<sup>(٩)</sup> .

فإذا أريد للمسيحية خير في أفريقيا أو للوطنيين خير في المناطق الجنوبية والغربية وبعض الشرقي من أفريقيا فلا بد أن يترك مجال التبشير في هذه البلاد كلها إلى من يحسن القيام به . بل إلى أبناء أفريقيا الذين لا يحسن الأفريقيين إزاءهم بفرق سواء في مستوى التفكير أو مستوى المعيشة ، أو الذين يحسن الأفريقيون من أبناء البلاد بهم الظن ، فلا يستشفون منهم أغراضاً استعمارية . أو محاولات



للسيطرة عليهم بشكل أو بآخر . ولذا كان مجال التبشير بالمسيحية أمام الأفريقيين الذين ما زالوا على وثنيهم في أفريقيا يقع على عاتق المصريين وحدهم . ولذا يجب أن تفهم بطريركية الإسكندرية الأرثوذكسية حقيقة الدور الذي يجب عليها أن تقوم به إزاء إخوانها الأفريقيين . فيجب أن يرسم برنامج واسع من أجل إرسال البعثات التبشيرية إلى الجهات المختلفة من أفريقيا على أن تقوم هذه البعثات بمساعدة الأفريقيين على اجتياز مرحلة التطور السريع الذي يمرون به من أجل الوصول ببعض الأفريقيين من أبناء البلاد إلى مرحلة القيادة لزملائهم . وجبئذ يمكن البدء بمرحلة جديدة من مراحل التطور هي مرحلة التعاون بين المصريين وأبناء البلاد على نطاق واسع من أجل خدمة من بقي من إخوانهم في المرحلة الدائمة أو في مرحلة الوثنية ، وتستمر هذه المرحلة الثانية إلى عدد من السنين حتى نستطيع أن نصل مسلمين إلى المرحلة الثالثة التي هي مرحلة ترك هذه القيادة والإرشاد إلى الأفريقيين كاملة غير منقوصة .

ويجب أن تدرك مسئولية القيام بهذا العمل القيادي كل الجهات المسيحية المعنية بالأمر إلى جانب الحكومة .

فكلية اللاهوت القبطية الأرثوذكسية في القاهرة يجب أن تطور برامجها بحيث تتلاءم مع هذه المهمة الجديدة فتتبنى

للإرساليات الخارجية فسيما تدرس فيه النظم الاجتماعية لهذه الشعوب الأفريقية ودياناتهم كما تدرس اللغات الأمهرية ولغات البانتو والباندينجو واليوروبا والفولا والفولاني وغيرها من اللغات الأفريقية إلى جانب الإنجليزية والفرنسية . ونستقدم الأساتذة الأوروبيين لهذا الغرض . كما تنشئ قسم آخر يقدم إليه أبناء البلاد القادمون إلى مصر حيث يجدون كل ما يلزمهم في نهضتهم من أنواع الثقافة الدينية . وعلى البطريركية أو أي جهة أخرى تملك المال أن تدبر لهذا المشروع الأموال اللازمة له . وتفتح الأديرة المصرية لقبول من يريد أن ينتظم بين صفوفها من أبناء هذه البلاد مع تطوير نظم الرهبنة بما يتلاءم مع عقلية الشعوب ونظمها . وقد رأينا كيف أخذت الكنيسة الغربية عن مصر نظم الرهبنة ودفعت بها إلى التطور كي تتلاءم مع الظروف الجديدة التي انتقلت إليها .

أما الحكومة فعلى عاتقها يقع جزء لا يقل خطراً عما يقع على الجهات الأخرى، فمعهد الدراسات الأفريقية يجب أن يتطور تطوراً يتلاءم مع هذه المهمة الجديدة . فتشأ به الأقسام التي تساهم بنشاطها العلمي والعمل . ويبدأ لطلبتها التشجيع الكافي . ويعترف بيكالوريوس كلية اللاهوت الأرثوذكسية مؤهلاً عالياً يتيح لحاملة فرصة الالتحاق به وأن تمثل الكنيسة القبطية في مؤتمرات الشعوب الأفريقية وأن تنظر الحكومة إلى محاولة



نشر المسيحية فيها نظرة قومية واسعة فتساعى بجزء من ما إليها  
في الصرف على من يقدم الى مصر من أبناء هذه البلاد أو من  
يسافر من المصريين الى البلاد الأفريقية لغرض أو لآخر . وأن  
تستعمل تفويضها السياسى من أجل إدخال البعثات التبشيرية القبطية  
الى هذه الدول الأفريقية الجديدة وتنبغ عليها حمايتها على أن تمنع بحرية  
العمل فيها ما وام هذا العمل يجرى فى حدود قوانين تلك الدول .

## مصادر الباب السادس

- |  |      |
|--|------|
| History of Ethiopia, p 112                               | — ١  |
| Ibid, p 482 - 502  | — ٢  |
| صحوة افريقيا ص ٥٥  | — ٣  |
| Universal History, Vol p 3369 - 3409                     | — ٤  |
| صحوة افريقيا ص ٥٨ و ٥٩                                   | — ٥  |
| The Christian Mission in Africa, p 9                     | — ٦  |
| British Policy in Changing Africa, p. 8                  | — ٧  |
| The Planting of Christianity in Africa, Vol 2 p. 6       | — ٨  |
| Ibid, p 10   | — ٩  |
| Ibid, p. 16  | — ١٠ |
| Ibid, p. 225   | — ١١ |
| Ibid, p. 227   | — ١٢ |
| Ibid, p 231  | — ١٣ |
| Ibid, Vol. 3 p. 188                                      | — ١٤ |
| Ibid, Vol. 3 p 13  | — ١٥ |
| The Christian Mission in Africa, p 8                     | — ١٦ |
| كنيسة الاسكندرية فى أفريقيا . ص ٤                        | — ١٧ |
| نفس المصدر السابق ص ٦                                    | — ١٨ |
| مذكرة وفد كينيا الى هيئة مؤتمر الشعوب الآسيوية الأفريقية | — ١٩ |
| Islam in West Africa, p. 128                             | — ٢٠ |



## الباب السابع

### بعض جوانب الاقتصاد

تبلغ مساحة غانة ٧٨ر٨٠٢ ميلا مربعا وإذا أضفنا إليها إقليم  
توجو الذي يبلغ مساحته ١٣ر٠٤١ أصبح المجموع ٩١ر٨٤٣ ميلا  
مربعا، ولا يزيد سكانها عن أربعة ملايين وثلاثة أرباع المليون طبقا  
لإحصاء سنة ١٩٥٨ فهي بين مستعمرات غرب أفريقيا تعتبر ثانياً من حيث  
عدد السكان. إذ لا يتقدم عنها سوى نيجيريا التي يبلغ عدد سكانها  
أكثر من ٣٢ مليوناً من السكان. ولكن رغم ازدهام هاتين  
الدولتين عن غيرهما من دول غرب أفريقيا فإن كثافة السكان  
فيهما مازالت بسيطة، فهي لا تزيد عن أربعة وأربعين شخصاً للميل  
المربع الواحد، ولا شك أن قلة السكان ترجع إلى عدة عوامل  
كالحرارة الشديدة ووجود الغابات الاستوائية بها. علاوة على  
النظام الاجتماعي الذي يعيش فيه السكان وهو النظام القبلي الذي  
لا يسمح بتركز السكان في منطقة من المناطق. على أن الملاحظ بصفة  
عامة أن السكان يتكاثرون حول مجاري الأنهار وفي الجهات الجافة  
نسبياً عنه في الأماكن ذات الأمطار الغزيرة أو البعيدة  
عن الأنهار.



ومن ملاحظتنا لنسبة الزيادة خلال القرن الحاضر نجد أن نسبة الزيادة السنوية ٤٠ في الألف سنوياً . وهي نسبة عالية جداً رغم قسوة المناخ . وهذه الزيادة الكبيرة تدفع بالسكان إلى الاجتهاد في إيجاد موارد جديدة للأزوة وإلا تعرضت البلاد لحظر المجاعة في وقت قريب .

كما يلاحظ أن نصف عدد السكان يعيشون في منطقة الساحل ، حيث يبلغ عدد السكان هناك قرابة مليونين وربع المليون نسمة . ثم يليه المناطق الشمالية حيث يعيش قرابة المليون وربع المليون ثم إقليم الأشناتي وأخيراً إقليم توجولاند إذا اعتبرناه ضمن أجزاء هذه الدولة . وقد ذكرنا أن كثرة السكان في الإقليم الأول تعود إلى النشاط التجاري الذي يقوم به سكان هذا الجزء علاوة على قربهم من الخارج ، هذا إلى أن كثرة وسائل المواصلات وخاصة في العصر الحديث حين مدت فيه الخطوط الحديدية التي أدت إلى اجتذاب عدد كبير من السكان حيث يعيشون على النظام الاقتصادي الأوروبي وهجرة النظام الاقتصادي التقليدي الذي يقوم عليه المجتمع في الداخل . وإذا كان سكان الأشناتي يبلغون قرابة المليون فإن نصف هذا العدد يعيش قرب عاصمتهم كوماسي أو حولها .

كما تعزى أيضاً إلى الإقبال على استخراج المعادن ففي مقاطعات

البحر الغربية وبيريم والولايات الشرقية حيث تستخرج المعادن بوفرة بلغت نسبة الزيادة في السكان ٩٧ .

والزراعة هي الأساس الأول لحياة السكان . ولكنها ما زالت تعتمد على المطر ، وهو في غانة متوفر طول العام . ولكن ليس في كل مناطقها فهو في المنطقة الساحلية متوفر في الغرب عنه في الشرق . ويشند في فترتين من أبريل إلى يوليو ثم من سبتمبر إلى نوفمبر ويقل المطر كلما اتجهنا إلى الشمال سواء في كمبته أو فصله<sup>(١)</sup> . والزراعة التي تتوقف على المطر تنذب في كمبته لعدم ثبات كمية المطر وقد بدأ الأهالي يتجهون إلى الاعتماد على النهر مستعملين القنوات والطلمبات لكنهم مع ذلك يستعملون طريق الحياض التي تنمر فيها الأحواض بالمياه . وإذا ما فكرت الحكومة في إنشاء سد الفولتا الأعلى من أجل توليد الكهرباء رأيت الاستفادة منه في الري أيضاً .

ولكن منذ سنة ١٩٤٥ أخذت الحكومة تهتم بتوفير الماء للري الصناعي بإقامة خزانات الري والسدود وخفر الآبار وخاصة في الولايات الشمالية وأنشأت لهذا الغرض إدارة خاصة تسمى إدارة توفير ماء الري في المناطق الريفية

وقامت الإدارة فعلاً باختيار أماكن هذه السدود والآبار بكل عناية بعد دراسة طويلة وصرف في سبيل هذه الأبحاث الأولية



أكثر من واحد وعشرين ألفاً من الجنهات . وبلغ مجموع ما صرف لهذه الإدارة من أجل تنفيذ مشروعاتها في سنة ١٩٥٣ مبلغ ٣٣٨.٠٠٠ جنيه .

وما زالت ملكية الأرض في غانة تجري على النظام القبلى التقليدى أى أن الأرض ملك للقبيلة كلها وتسمى هناك *Land* ورئيس القبيلة أو الزعيم هو الذى يتصرف بتقسيمها بين عشائر قبيلته من أجل استغلالها في الزراعة . ولذا لم تعرف غانة نظام الملكية الفردية، وعلى ذلك فنظام استئجار الأرض للاستعمال سواء عن طريق الإيجار النقدى أو العيني غير معروف . . . . . ذلك نظام بيع الأرض غير معروف أيضا فاشاع ذلك نوعا من نسبة الأرض، وكان لبعض قبائل الأشانى ( إله للأرض ) لا يبدأ الموسم الزراعى إلا إذا قدمت إليه بعض الضحايا . وزعيم القبيلة الذى يملك الأرض بين عشائرها يتولى هذه العملية على اعتبار أنه وكيل لأرواح السلف . وكان هذا سببا في استقرار الأمور بين أفراد القبيلة المشتغلين بالزراعة فلم تقوم بينهم الخلافات <sup>(٢)</sup> . وفي الولايات الشمالية حيث يقوم بالزعامة بين شعوبها قبائل قوية غازية أنت من الشمال فإن هذه الزعامات لم تهدم النظام التقليدى القديمة بل حافظت عليها مادامت الزعامة قد انتقلت إلى يدها .

قد تمارس عشيرة ما زراعة قطعة معينة من الأرض لموسم معين

من السنة وفي خلال فصل الجفاف تمارس عشيرة أخرى حق الرعى على نفس المنطقة فلا يخل ذلك بشئ من التقاليد مادام الأمر متعلقا بالاستغلال فقط دون الملكية . وقد يعطى زعيم القبيلة قطعة من أرض القبيلة إلى غير أفرادها . إلا أن الحكومة البريطانية استطاعت في كثير من الأوقات أن تحد من سلطة الزعيم وجعلته يلزم التقاليد القديمة . وذلك حين حاول بعض الزعماء استغلال حقوقهم وسلطاتهم لمصلحتهم الشخصية فكان الأمر يعرض على مجلس القبيلة الذى يبادر بإيقاف الزعيم عند حده بعد الاستعانة بسلطة الحكومة .

وقد بادر بعض الزعماء إلى بيع أراضيهم حينما أغراهم على ذلك بعض الرأسماليين الذين أرادوا استغلال الأرض في التعدين إلا أن الحكومة تدخلت وكان سبيلها إلى ذلك التدخل شاذاً . إذ أنها أخذت في حصر الأراضي الخالية وأراضي الغابات لجعلها من أراضي الساج . وهي محاولة طالما استعملتها الحكومة البريطانية من أجل سلب الأهالي أراضيهم ، وقد باشرت في شرق أفريقيا لاسيما في كينيا وتنجانيقا إلا أنها في غانة لقيت مقابضة قوية . إذ قام الزعماء بإسنادهم الشعب بنهبون الحكومة إلى أنه لا توجد هناك أرض خالية . فهي وإثبات كانت خالية من الزراعة فهي مع ذلك ضمن أملاك القبيلة <sup>(٣)</sup> التى تستغلها في وقت مقبل لأمر أو لآخر . فالزراعة البدائية التى لا تعتمد



على التسميد ترك جزءاً من الأرض بوراً لفترة معينة حتى يشجود خصبها ثم تعود إلى زراعتها . فكانت هذه المقاومة الشعبية لمحاولة الحكومة البريطانية سلبهم أراضيهم قضت على محاولة الزعماء .  
بما لم من حقوق عليها . وكانت هذه المحاولة في سنة ١٨٩٤ .

وعادت الحكومة في سنة ١٨٩٧ إلى محاولة التدخل حين سنت قانون الأراضي من أجل ( تنظيم إدارة الأراضي العامة والحفاظة على حقوق الزعماء في منح الالتزامات والاستثمارات ) وبدأت عمل القانون إلى تعريف الأراضي العامة وبيان الحقوق التي تباشر عليها . وعرفت هذه الأرض العامة بأنها الأرض ( التي لم يكتسب فيها أحد من الناس حقوقاً ما من أجل استعمالها للأغراض العامة ) وكذلك الأراضي التي يزاول الزعماء عليها حقوقاً موروثة والأرض التي يستطيع الحاكم العام أن يزاول فيها بعض هذه الحقوق ) . وبذلك أصبح من العسير على الزعماء التفريط في أرض ما سواء بالبيع أو بمنحها لهيئة ما من أجل استثمارها . بينما أصبح من حق الحكومة الاستيلاء على مآثر من الأرض من أجل المصلحة العامة كمد الطرق أو السكك الحديدية أو بناء المصالح الحكومية . كما أصبح من حقها التطلع إلى أراضي الغابات من أجل إدارتها واستغلالها بواسطة الحكومة . وبذلك تحقق للحكومة هدفان هما تحديد سلطة الزعماء في التصرف بالأرض وتشجيع الناس على الاستقرار في منطقة يلزمونها

بما أن يؤدي مبارحتهم لها إلى جعلها من الأراضي العامة<sup>(١)</sup> .

وقد أثار هذا القانون معارضة شديدة عند نظره أمام المجلس التشريعي مما أدى بالحكومة إلى رفعه إلى الوزارة في لندن فأرسلت المعارضة بدورها مذكرات إلى الوزارة وتألقت من أجل الدفاع عن حقوق السكان الأصليين ضمت كثيرين من الزعماء والمحامين وأرسلت وفداً إلى لندن للدفاع عن وجهة نظرها . وقابل الوفد وزير المستعمرات المستر تشمبرلين الذي اقنع بعدم جدوى السير في اجراءات إصدار القانون مادام يثير هذه المعارضة ولكنه أصر في نفس الوقت على ضرورة موافقة المحكمة العليا على كل امتياز يمنحه الزعيم . ولهذا المحكمة الحق في تعديل شروط الامتياز . كما أن أرض الامتياز لا يمكن أن تزيد مساحتها عن خمسة أميال مربعة من أجل التعدين أو عشرين ميلاً من أجل الخشب على أن يحفظ للمواطنين حق جمع أخشاب الحريق والزراعة التقليدية<sup>(٢)</sup> . وبذلك ظل الوطنيون قابضين على أزمة الاقتصاد الوطني<sup>(٣)</sup> .

ويأتي الكاكو على رأس قائمه الحاصلات في غانة وهي تنتج نصف كاكو العالم . وقد استقدمت بذوره في سنة ١٨٧٩ من أمريكا



الوسطى بواسطة رجل من إكرا وبدأت محطال الحكومة  
التجريبية في تجربة زراعته منذ سنة ١٨٩٠ .

وقد أدى الإقبال على زراعة الكاكاو الذي يستعمل العناية  
بالأرض والأشجار إلى مزيد من استقرار القبائل . والزراعة  
البداية وهي تحول المزارع عن الأرض إذا قلت خصوبتها والعودة  
إليها إذا تجددت هذه الخصوبة . فكانت النتيجة تخطيم التسمم لعمل  
وانشوء الملكية الفردية ، واعتزاز الفرد بقطعة معينة من الأرض .  
كما شجعت زراعته على قدوم مهاجرين من أفريقيا الغربية الفرنسية  
وليبيريا . كما أدت العناية بأشجاره إلى إشراف الحكومة على زراعته  
والتدخل في الشؤون الوطنية الصميمة من أجل مقاومة الآفات ثم  
العناية بالإنتاج والمحافظة على مستوى الأسعار ثم الإشراف على  
عملية التصدير وقد إزداد الإقبال على زراعة الكاكاو بسرعة هائلة  
فلم تأت سنة ١٩٣٢ حتى بلغ المزروع أكثر من ٤٠٠ مليون شجرة (٧)  
ولكن مقاومة آفاته تستلزم قطع مليون شجرة سنوياً وزراعة  
بدلها .

وقد أدت زراعة الكاكاو إلى إهمال زراعة نخيل الزيت الذي كان  
مصدر ثروة هذا الجزء من أفريقيا وكانت التجارة فيه إلى جانب  
تجارة الرقيق تكون الدخل القومي لأمارات الفاني والأشانتى .

وتبلغ المساحة المزروعة كاكاوا في الوقت الحاضر  
أكثر من (١) ٩٥ ألف فدان معظمها في إقليم الساحل  
المنطقة تبلغ محصوله في مئاة ناكورادى كوماى  
إكرا (٣) . ، وقد بلغ قيمة الصادر من الكاكاو في سنة ١٩٥٤  
٨٤٠٠٠ ر ٨٦٣ ر ٥٠ جنيتها وهو أعلى رقم وصلت إليه أثمان الكاكاو  
سبب ارتفاع أسعاره في الأسواق العالمية . فلم تلبث أن هبطت قيمة  
المصدر إلى ٨٧٣ ر ٤٠٠ جنيتها رغم ارتفاع الكمية . وتستهلك  
بريطانيا ما يقرب من ثلث هذه الكمية .

ويقوم على زراعة الكاكاو الفلاحون الوطنيون في أراضيهم  
ويبلغ متوسط ما تزرعه الأسرة الصغيرة ستة فدادين . ولما كان  
الفلاح الصغير لا يستطيع مباشرة تجارته فانرهوس الأموال الأجنبية  
لم تلبث أن وجدت طريقها إلى زراعته مما جعل تدخل الحكومة  
لحماية المزارعين الصغار أمراً ضرورياً . فاستلزم الأمر صدور قانون  
الجمعيات التعاونية في سنة ١٩٣١ من أجل تسويق المحصول .

وحبوب الكاكاو تنمو في قرن صغير يظهر في الجزء السفلي  
من الشجرة التي لا يزيد طولها عن ستة أمتار ولذا كان جمعه عملية  
سهلة . وتقطع القرون بآلة حادة ثم تفتح وتجمع الحبوب لتجف  
عن طريق نشرها في الشمس لبضعة أيام . ثم تعبأ في أكياس وتعد



للبيع . ولا تحتاج زراعة الكاكو إلى زراعة سنوية بل تظل الشجرة تعطى محصولها لمدة قد تمتد إلى ٢٥ سنة<sup>(٩)</sup> .

ولما كانت شجرة الكاكو لا تقفل إلا بعد أربع أو خمس سنوات من زراعتها أصبح الفلاح في حاجة إلى من يمونه بالمال طيلة هذه المدة حتى تحين ساعة المحصول فكان هذا التمويل هو دور الجمعيات التعاونية التي قامت من أجل مقاومة محاولة تدخل الشركات الأجنبية .

وتعرض شجرة الكاكو لمرض إلتفاح الأغصان وهو ينتشر عن طريق حشرة صغيرة ، وهو مرض سريع الانتشار وينتشر من شجرة إلى أخرى بسرعة هائلة كما حدث في سنة ١٩٤٧ وليس له علاج إلا قطع الأشجار المصابة .

وقد انتشر هذا المرض في سنة ١٩٤٧ في أكثر من ١٥ مليون شجرة وقيل أن هناك ٥٠ مليون شجرة أخرى قد يموت قبل نهاية العام . وهبط المحصول من ٣٠٠.٠٠٠ طن إلى ٢٠٠.٠٠٠ طن . وقد بادرت الحكومة إلى مقاومة هذه الآفة بإصدار أمرها بقطع كل الأشجار المصابة وهو أمر لم يفهمه الفلاح الفقير على حقيقته فقام الرأي العام بتهم الحكومة بالتأمر من أجل تحطيم ثروة الدولة كي تعطى الفرصة لنيجيريا وجزيرة ترينداد بمنافستها<sup>(١٠)</sup> بل أنها

ريد تحطيم اقتصاديات البلد الذي حصل على مزيد من الحريات سياسية . وأن هذا القطع ما هو إلا وسيلة لإجبار الفلاح الغاني على بيع أرضه إلى الحكومة التي تتطلع منذ قدوم البريطانيين إلى الحصول على هذه الأرض التي منعها من نهبها اتحاد الزعماء ووقوفهم في وجهها .

وكان طبيعيا حين تهبط أرقام الصادرات أن تهبط أرقام الواردات فانتشر السخط إلى سكان المدن الذين يعيشون معيشة معينة أوروبية فوامها هذه البضاعة الواردة ، التي عزت وأصبحت أسعارها فوق متناولهم لاسيما الطعام الذي انصرف الفلاحون الغانيون عن زراعة محاصيله واستبدلوا بها الكاكو وأصبح اعتماد سكان المدن على ما يرد إليهم منه من الخارج . فكانت سنة ١٩٤٢ وما بعدها سنين عصيبة على ساحل العاج وسببها هذه الآفة التي انتشرت بين أشجار الكاكو . فكان زراعة الكاكو لم تكن حدثا اقتصاديا على غانه فحسب بل له آثار سياسية بعيدة المدى . إذ أصبحت الحكومة البريطانية في نظر الأهالي مكروهة أكثر مما كانت باعتبارها مسؤولة عن كل ما يصيب الشعب من كوارث لاسيما وأن ارتفاع الأسعار صحبه مزيد من العطلة بين صفوف العمال .

وكانت الشركات الأوروبية التي دخلت ميدان تجارة الكاكو قد كونت فيما بينها اتحادا من أجل منع المضاربة في أسعار الكاكو



وكان تأليف هذا الاتحاد مثار شك بين جمور المزارعين لأنه كما ذكرنا فيما بينهم - يرمى إلى النزول بأسعار الكاكو عند شرائهم له ثم يبعه إلى أسواق أوروبا بأسعار عالية يستبدلون بها نسجاً ودراجات وأمثال ذلك مما يحتاجه سكان المدن فيشربونها بأسعار عالية. وقد أدى الحال إلى تدخل الحكومة بتحديد أسعار الواردات. كما تدخلت المجالس المحلية لدى الغرفة التجارية وظل سوء الظن بتأرجح بين الحكومة البريطانية والشعب أكثر من علم مما كان له أبلغ الأثر على الموقف السياسي.

وقد أخذ إنتاج غانة من الكاكو ينخفض بشكل ملحوظ منذ نهاية الحرب العالمية الثانية فوصل في سنة ١٩٤٥ إلى ٢٣٠ ألفاً من الأطنان وكان هذا يمثل ٤١٪ من الإنتاج العالمي ولكنه أخذ في الهبوط فوصل في السنة التالية مباشرة إلى ٣٦٩ ألفاً بسبب اقبال أجراء كثيرة من العالم على زراعته بسبب ما حدث في الأعوام الأخيرة من الحرب من ارتفاع في أسعاره. ثم هبط إلى ٣٦٩ ألفاً في سنة ١٩٤٨ ثم إلى ٣٥٣ ألفاً في سنة ١٩٥٠ بل هبط أيضاً إلى ما لا يزيد عن ٢٨٥ ألفاً في سنتي ١٩٥٢ و ١٩٥٤ (١١).

وقد أدى اتصال الفلاحين المنتجين للكاكو مباشرة بالجار والممارسة من أجل بيع انتاجهم إلى غيبتهم في السعر. ولكن

منذ سنة ١٩٤٩ نجح بعض كبار المزارعين من المثقفين ( وهم من المحامين والمدرسين والسياسيين وغيرهم الذين لا تمكنهم أعمالهم من الالتفات الكامل إلى مزارعهم ) من تأليف ( جمعية تسويق الكاكو ) وهي أشبه بالجمعية التعاونية فتمسكت بأسعار استطاعت أن تفرضها على هؤلاء السماسرة. فأدى ذلك إلى ارتفاع الأسعار ارتفاعاً مجزياً للفلاحين والمنتجين، وقد تمكنت هذه الجمعية من الحصول على نسبة من الربح وصل في سنة ١٩٥٥ إلى أكثر من خمسة ملايين من الجنيهات صرفتها في إقامة معامل الأبحاث والمدارس الزراعية والتجارية المتوسطة بل مهدت ببعضه جملة طرق مهمة من أجل سهولة الوصول إلى مناطق الكاكو. بل صرفت منه أيضاً فروق الأسعار عنها السنين التي انخفض فيها السعر. فحمت بذلك صغار المزارعين من ذبذبة السوق العالمية للكاكو. وهي الذبذبة التي لا يدري المزارع الصغير غيره شيئاً والتي يكون دائماً أثرها ضاراً عليهم أكثر من غيرهم. وتساهم جمعية تسويق الكاكو في نفقات معهد غرب أفريقيا لأبحاث الكاكو وهو معهد يعمل على دراسة كل شئون زراعة الكاكو ومقاومة آفاته ووسائل الإكثار من إنتاجه.

ولما كانت سيراليوني ونيجيريا تشتركان مع غانة في إنتاج الكاكو فقد اتفقت جميعات التسويق في هذه الدول مع بعضها على تكوين ( إتحاد جمعيات تسويق الكاكو ) من أجل التحكم



في السعر العالمي لهذه السلعة . وقد حاولت شركات الشوكولاته الاحتجاج على تكوين هذا الاتحاد وبدأت تنشر الدعايات المفرضة ضده بدعوى أنه يضيع أرباح الوكلاء والمهاسرة ويؤدي إلى إرتفاع أسعار الشوكولاته وهي ضرورة للأطفال . بل تدخلت هذه الشركات لدى الحكومة البريطانية من أجل إلغاء هذا الاتحاد إلا أن حكومة غانة حمت هذا الاتحاد وألزمت شركات الشوكولاته على ضرورة الاتصال به من أجل شراء الكاكاو<sup>(١٢)</sup> . ويكون ثمن الكاكاو المصدر الى الخارج ٣٧ ٪ من الدخل السنوي لغانة<sup>(١٣)</sup> .

ولا شك أن هذا الإقبال المتزايد على زراعة الكاكاو وأن أنتج خيرا للفلاحين في غانة إلا أنه قضى على زراعة كثير من المنتجات الغذائية ، فكان من جراء ذلك أن أصبحت غانة لا تكفي نفسها من هذه المنتجات وأصبحت تعتمد بقدر واضح على ما يرد إليها من الخارج من المحفوظات ، كما أنه جعل هذا الإقليم يعتمد في اقتصاده الوطني على غلة واحدة تحدد أسعارها ويحدد استهلاكها بغير غيرها ، وهو خطر يعرض اقتصادها الوطني للكثير من الأضرار يظهر أثره في أيام الحروب أو في الأيام التي تسوء فيها العلاقات بينها وبين الدولة التي تعيش فيها الشركات المشترية أو الأيام التي تتعرض فيها الملاحة البحرية للخطر .

وإلى جانب الكاكاو يوجد من المحاصيل غير الغذائية القطن ومن الغذائية والذرة الرفيعة والكاكاسافا واليام والأرز والبقول السوداني وتنشر في وزراعتها بعض المناطق الجنوبية ولكن أكثرها يزرع في الداخل حيث منطقة الحشائش الطويلة ولكن من المشاهد بصفة عامة أن إنتاجها ضعيف بسبب قلة التسميد . فما زالوا هناك يعتمدون على تسميد الحريق . وهي تلخص في ترك الأرض بورا بعد جني المحصول مدة من الزمن تسمح بنمو الحشائش البرية إلى طول كاف . ثم ينهزون فرصة عدم نزول المطر حين تجف الحشائش فيقومون بحرقها . ويتركون بقاياها في الحقل لتختلط بالتربة .

وسبب آخر لقلّة المحصول هو أن الوسائل الزراعية لأهالي غانة ما زالت بدائية ، فقليل منهم من يستعمل المحراث الذي يقلب التربة رأسا على عقب ويسمح بجفاف الأرض والقضاء على آفاتها . بل قليل منهم من يعتمد على الحيوانات للزراعة . بل ما زالوا يعتمدون في قلب التربة على المعازق اليدوية الخشبية ويشترك الرجال والنساء والأطفال في إعدادها . ومن المشاهد أيضا أن عملية التسميد بواسطة الحريق تتم في الشمال بطريقة أسهل مما تتم في الجنوب وذلك لأن الرياح هناك تساعد على انتشار الحريق بين الحشائش الجافة بينما لا تهب الرياح بشدة في الجنوب بينما تكون الحشائش لم تفقد رطوبتها بعد بسبب قصر فصل الجاف .



وإنتاج الدان من الذرة الرفيعة بين ستة وسبعة قناتير ومن  
الذرة الشامية اثني عشر قنطاراً وقد بلغ إنتاج غابة من الذرة (طبعها  
لإحصاء سنة ١٩٥٨) نصف مليون طن وهي كمية لم تكف في  
بعض السنين للاستهلاك المحلي. كما بلغ إنتاجها من البطاطا مثل  
هذه الكمية وأكثر من ذلك قليلاً من الكاسافا ومن الأرز  
٥٢ ألف طن ومن الفول السوداني أقل من ذلك بقليل.

ويكاد إنتاج المزارع لهذه المحصولات يقتصر على ما يكفي  
عائلته وذلك لكثرة أفراد العائلة وصغر مساحة الأرض التي يزرعها  
وبدءة الوسائل التي يلجأ إليها سواء للتسميد أو الأعداد أو الزراعة  
وما يفيض عن حاجته يبيعه للتجار بنسب بخس إلا إذا كان البيع في  
نهاية الموسم. والسكن الفلاح في العادة لا ينتظر إلى هذا الميعاد.

هذا إلى أن هناك عقبة كبرى تحول دون ارتفاع أثمان المحاصيل  
في مناطق زراعه هذه المحاصيل الزراعية، وهي قلة المواصلات. فمن  
نقل العن الواحد من أحد هذه المحاصيل على الطرق الداخلية  
قد يصل إلى بضعة ثلثات في الميل الواحد بينما لا يكلف نقله بواسطة  
السكك الحديدية (وهي مركزة في المناطق الجنوبية فقط كما  
ذكرنا) لا يزيد عن بضعة بنسات. فطن الذرة الذي يباع في تامل  
بثلاثين جنبها يباع في كوماسي بثلاثة وأربعين ويصل سعره في

أكرا إلى أربعة وخمسين وفي سيكوندي إلى الستين أي ضعف ثمنه  
في مواطن إنتاجه.

ومن ذلك نرى أن الزراعة في غابة تقوم في سبيل تقدمها  
عقبات كثيرة لعل أهمها بداءة وسائل التسميد والأعداد والزراعة.  
ثم عدم استعمال الآلات الحديثة إلى قلة وسائل النقل. إلى طغيان  
زراعة الكاكو. فالأمر يحتاج إلى سياسة تنظيمية تشرف عليها  
الدولة بالتعاون مع الجمعيات الزراعية ولا بأس من يشترك في رسم  
هذه السياسة أيضاً بعض ممثلي شركات الشوكولاته من أجل تحديد  
مساحة الكاكو ورفع أثمان محصوله. علاوة على اتجاه الدولة إلى  
الإكثار من مد الخطوط الحديدية إلى المناطق الداخلية. فمناطق  
الخطوط الحديدية في العادة هي مناطق يتجمع حولها السكان. حيث  
يقومون بزراعة أراضيهم متعاونين مع بعضهم.

وإلى جانب هذه المواد الغذائية تزرع أيضاً كميات لا بأس بها  
من الكولا والمطاط والدخان في منطقة ترانسفولتا ويمكننا أن نقول  
بصفة عامة أن كميات هذه الأنواع غير ثابتة ولا تكون من الثروة  
الزراعية إلا نسبة صغيرة.

وتعتبر الغابات وما بها من ثروة خشبية الأساس الثاني لثروة  
غابة. ففيها أشجار الموجنا والأبنوس والتاكا والسدر وقد ارتفع



الإنتاج الحشى لغابة من خمسة مليون قدماً مكعباً في سنة ١٩٥٠ إلى قرابة الثمانية ملايين في سنة ١٩٥٤ وتبلغ مساحة المنطقة التى تنمو فيها الغابات حوالى ٥٤٤٥٠ ألفاً من الأميال المربعة طبقاً لإحصاء سنة ١٩٥٨ .

وتحتل صادرات الأخشاب المسكاة الثانية بين صادرات غابة وبصدر الحشب على هيئة كنىل أو ألواح منشورة . وقد صدر منه ١/٢ مليون قدم مكعب فقط فى سنة ١٩٤٧ ارتفع فى سنة ١٩٥٤ إلى ١٧٧٠٠٠٠٠ قدماً ثم إلى ٢٦٩٧٧٤٠٠ قدماً مكعباً فى سنة ١٩٥٧<sup>(١١)</sup> ويقدر ثمنها بأكثر من ١٠٠٠٠٠٠٠٠ ر. ١٠ جنبها وهو يكون ما يقرب من ٨/١ من قيمة الصادرات .

ويقع نطاق المراعى فى غابة فى أقصى الشمال . وتبلغ إحصاء الماشية طبقاً لإحصاء ١٩٥٩ أربعمئة وثمانين ألفاً من رؤوس الماشية ونصف مليون من الغنم ومثلها من الماعز وتسعة وأربعين ألفاً من الخنازير . عدا ستة آلاف وخمسمئة من الحصان ومليونين وستمئة ألفاً من الدجاج .

ومن المعروف أن رعى الماشية يتوقف على توفر الحشائش التى يتوقف نموها على مقدار المطر . وهو كما ذكرنا يتوفر فيما بين مايو وسبتمبر فى منطقة السفانا الحالية من ذباب تسمى حتى إذا

انتهى فصل المطر انتقل الرعاة بقطعانهم نحو الجنوب بحثاً عن الماء . بل ربما دخل الرعاة منطقة الغابات<sup>(١٥)</sup> .

ويملك المزارعون قليلاً من الماشية . من أجل الاستفادة بها فى تسميد الأرض أو الزراعة ولكن ذلك قليل جداً .

وقد قامت الحكومة بإنشاء المستوصفات البيطرية من أجل معالجة أمراض الحيوانات . ومركزها فى مدينة تامال . وتتبعها محطات فرعية . فى بضعة بلاد ممتدة إلى الغرب والجنوب .

على أن أعظم ما يهدد الماشية فى غابة ذباب التسي تسمى . وهى حشرة فتاكة تسبب الموت للماشية والنوم للإنسان . وينتشر هذا الذباب فى منطقة كبيرة فى غابة وأكثر ما تكون مناطقه على حافة إقليم الغابات . وتعمل الحكومة على شق طرق فى مناطق الغابات خالية من ذباب التسي تسمى لأجل أن ينتقل الرعاة عن طريقها فقط إلى الجنوب بحثاً عن الماء .

ولا بد أن يتبع وفرة الماشية وفرة فى اللحوم والجلود . ولكن يقوم فى سبيل تحويل الماشية إلى لحوم عقيب كثيرة أهمها قصر وسائل المواصلات عن تنق بالنقل السريع من مناطق الماشية إلى مناطق التصدير وكذلك قلة وسائل التبريد . ولذا كان لابد من تسيير وهى حية مسافات تصل إلى قرابة الثمانمئة ميل ( إلى الساحل )



كي تذيب هناك . وهذه المسافة تؤدي الى ارهاق الماشية ، فنصل الى المذابح وقد نقص وزنها وزادت تكاليفها ولذا كان امساك الخطوط الحديدية الى الداخل بالنسبة لتجارة اللحوم أمرا صعبا . ربا يؤدي الى خفض تكاليف الذبح والى انشاء المذابح في الداخل ثم الى سرعة نقل اللحوم الى المناطق الساحلية وزيادة كمياتها . والمشاهد أن ذبح الماشية يقل خلال فصل المطر ويزداد خلال فصل الصيف . إذ الأول يساعد على استعادة الماشية لصحتها وسمنتها وارتفاع ثمنها .

وتستخدم الجلود وخاصة الماشية في عمل الأسرة . وفي نحو ما تفعل أنيوبيا والسودان . وهي تصدر على هيئة جلود خضراء طرية بعد تجفيفها في الشمس بوسائل بدائية ، ولو أنشئت المذابح الحديثة أمكن رفع أثمان هذه الجلود وبيعها مدبوغة . ولا يزيد أثمان جلود المصدرة عن بضعة آلاف من الجنيهات .

وقد بذلت الجهود منذ مدة قصيرة إلى الاهتمام بالثروة السمكية ولها محطات صيد في اكرا وتاكورادي وأكسم ولورا ولكن هذه الثروة ما زالت ضئيلة بسبب احتياجها إلى استعدادات أهمها سرعة النقل والثلاجات وما زالت غانة فقيرة في كليهما (١٦) .

ويكون التعدين نسبة كبيرة في ثروة غانة وأهمها الذهب فالمنجنيز فالنحاس فالبلوكسيت وقد قام التجار الأوروبيون وفي مقدمتهم البرتغاليون

بالإنجليز بالتجارة بالذهب مع الأهالي قبل أن تغلب عليه تجارة الرقيق . وقد عرفنا أن ذهب غانا كان يرسل خلال العصور الوسطى عبر الصحراء إلى المغرب ، وكانت كمياته الكبيرة هي التي أغرت الأمير هنري الملاح على أن يرسل الحملات للبحث عن مصادره . وكانت العرب يحملونه إلى هناك لقاء ما يحملونه من المغرب من الملح ، وحتى منتصف القرن التاسع عشر كان التعدين يعتمد على الأيدي سواء في استخراجها من مناجم أو استخلاصه من المياه بواسطة « غرلة الرمال » ولم يحاول الأوروبيون التوغل إلى مصادره بل كانوا ينتظرون وصوله في المدن الساحلية .

وفي سنة ١٨٧٨ بدأت العمل أولى شركات التعدين فأسكوا بعد أن اتصلت بالزعماء وحصلت منهم على حق استئجار بعض الأراضي لاستغلالها في استخراج الذهب وخافت الحكومة أن يتوسع الزعماء في تأجير أراضيهم لمدد طويلة لشركات الاستثمار الأجنبية ، الأمر الذي يترتب عليه تسرب الأرض من يد الوطنيين إلى يد الأجانب ، فتدخلت في الأمر ، ولكن تدخلها قوبل بمعارضة قوية . دافع فيها عن وجهة نظر الأهالي جمعية الدفاع عن حقوق الوطنيين ، وقد ذكرنا من قبل أنه سافر لأجلها وفدان نجحا في إقناع وزارة المستعمرات بعدم التدخل . واكتفي بإشراف الحكومة على هذه العقود على ألا تزيد مساحة الأرض الممنوحة للاستغلال (١٧ — م)



المعدني عن خمسة أميال مربعة . على أن يكون لرئيس المحكمة العليا حق تعديل بعض الشروط إذا وجد فيها إخلالا بالحقوق الوطنية . وهذا القانون وإن حفظ للوطنين حقهم في أراضيهم إلا أنه أكد حقوق الزعماء في أنهم المتصرفون الوحيدون فيها وأن الحكومة لا تملك هذا التصرف .

وتقتصر المناجم الرئيسية للذهب على طول الخط الحديدي من تالورادي إلى كوماسي وفروعه إلى برستا . ومن أجل خدمة المناجم مدت هذه الخطوط الحديدية .

ويحتاج التعدين إلى أيد عاملة كثيرة ، ولذا قدم إلى مناطق التعدين مهاجرون أفريقيون عديدون ، وقد بلغت تقفقات استخراج الذهب في سنة ١٩٥٢ أكثر من ثلاثة ملايين من الجنيهات .

ولا تزيد نسبة الذهب المستخرج من مياه الأنهار الآن عن ٦٪ من الذهب المصدر . وبلغت الشركات المشتغلة بتعدين الذهب الآن أكثر من أربع مائة شركة إلا أن أغلبها أفلس فاندمج في شركات أخرى حتى لم تعد هذه الشركات تزيد في الوقت الحاضر عن اثنتي عشرة شركة ، أغلبها انجليزية وفرنسية . تعمل فيها واحدة فقط في الحصول على الذهب بطريق الترسيب ، وتعمل في أنهر برا وتابو وانكوبرا ويعمل فيها معدنون أفريقيون .

ويرتفع إنتاج الذهب تدريجياً سنة بعد أخرى ، وبلغ أقصى إنتاج خلال الحرب العالمية الثانية ، ثم عاد إلى الانخفاض فلم يتعد في سنة ١٩٣٥ ١٦١ ر ١١ كيلو جراماً . ارتفع في ١٩٣٩ إلى ٢٤٣٢١ كيلو جراماً ووصل في ١٩٤٢ إلى ٢٤٢٢٧ كيلو جراماً ثم هبط إلى ١٧٣٥٦ في سنة ١٩٤٧ ثم عاد إلى الارتفاع في سنة ١٩٥٤ فوصل إلى ٢٤٨١ ر ٢٤ كيلو جراماً ثمها ٩٨٢٢ ر ٣٢٠ جنيهاً . وهو لم يتعد هذا الرقم في سنة ١٩٥٧ .

أما المنجنيز فيستخرج من منطقتي تاركوا وديكسكوف ، وهو يوجد قريباً من سطح الأرض . مما يسهل عملية استخراجها وينقل بالسكك الحديدية إلى تالورادي حيث يشحن إلى إنجلترا أو الولايات المتحدة . وتعتبر غانة رابع دولة في العالم في إنتاج المنجنيز ويسبقها الاتحاد السوفيتي ثم الهند ثم جنوب أفريقيا ، ويقدر إنتاجه بربع مليون طن ، ثمها ثمانية ملايين وتسعمائة وتسعين ألفاً من الجنيهات . وقد زادت الكمية المستخرجة منه زيادة كبرى خلال الحرب العالمية الثانية لشدة الاحتياج إليه من أجل صناعة الصلب التي هي عماد الحرب .

ويوجد الماس في غانة في منطقتين الأولى في أعلى نهر برا ، وهم مراكز تعدينية في أودا وكادي وفوسو ، والثانية في الجنوب الغربي



من المنطقة الساحلية قرب تاركوا . وتعتبر غانة ثالثة دول العالم في إنتاج الماس بعد اتحاد جنوب أفريقيا وجمهورية الكونغو . ويرتفع إنتاجه في غانة ارتفاعاً تدريجياً متوالياً . فلم يكن إنتاجه يتعدى التسعمائة وخمسين ألفاً من القاراربط في نهاية الحرب العالمية الثانية ولكنه وصل الآن إلى أكثر من ثلاثة ملايين قيراط ، منها ثمانية ملايين تسعمائة وتسع وسبعون ألفاً من الجزيئات . ويعمل في هذه الصناعة عدد كبير من العمال الأفريقيين . يبلغون أكثر من مليون ونصف عامل ، يحملون إنتاجهم إلى البنك في تاركوا حيث يقوم ويبيع لم ٥٠٪ من قيمته ثم يدفع لم الباقي بعد تصديره إلى أسواقه في امستردام ولندن . وقد أنشئ في سنة ١٩٥٤ سوق الماس في اكرا فكان ذلك كسراً لاحتكار البنك لتجارته . مما أدى إلى ارتفاع أسعاره .

أما البوكسيت فقد اكتشفت رواسبه في جبل إجابانيا في سنة ١٩١٤ في منطقة الأشانى في حفل آخر بالقرب من سمباتاي في سنة ١٩٢٠ ، ولكن لم تبذل الجهود لأجل استغلاله إلا في سنة ١٩٣٩ عندما قامت الحرب العالمية الثانية وأخذت بريطانيا تبحث عن موارد لاستغلالها وخاصة لعمل الألمنيوم اللازم لصناعة الطائرات . لاسيما وقد استلمت فرنسا في منتصف سنة ١٩٤٠

وأصبح إنتاج جيانا البريطانية في أمريكا الجنوبية من أصيب مصانع كندا . وقد بلغ الإنتاج في السنة الأولى من الاستغلال ألفي طن وكان ذلك مبشراً بمحصول طيب ارتفع بعد ثلاث سنوات إلى ٤٨٠٠٠ طناً ثم وصل بعد ثلاثة سنين أخرى إلى ١٠٤ ألف طناً .

ويحتوي البوكسيت على نسبة من الألمنيوم تتراوح بين ٥٢٪ و ٥٨٪ . وقد أنشئ خط حديدي من أواسو (منطقة استخراج) إلى دنكرا التي ترتبط بسيكوندي بخط آخر حتى يسهل نقل البوكسيت الخام إلى ميناء تاركورادي .

وتوجد أهم مناطق البوكسيت في الوقت الحاضر عند سلسلة التلال التي تقع على بعد أربعين ميلاً غربى كوماسى ، وقد قدرت كمية المخزون من هذا المعدن بمائة وثمان وستين مليوناً من الأطنان .

وتتابع الحكومة سياسة تشجيع استخراج البوكسيت من أجل تحويله إلى الألمنيوم ، وهي عملية تحتاج إلى فولت كهربائي عال ولذا فكرت الحكومة جدياً في ضرورة تنفيذ مشروع سد أعالي الفولتا لتوليد الكهرباء من بحيرة صناعية تكون أمام السد .

ويتلخص هذا المشروع في بناء سد على نهر الفولتا عند بلدة اجينا التي تبعد خمسة وأربعين ميلاً عن الساحل ويكون هذا السد



حاجز الجبجيز ثمانية بحيرة يبلغ طولها ٢٢٥ ميلا وارتفاعها ٢٥٠ قدماً عن سطح البحر وقد قدرت تكاليف المشروع بمائتين وعشرين مليوناً من الجنيهات ، وإذا تم بناء محطة توليد الكهرباء أمكنها توليد ٤٦ ألف كيلووات في الساعة . وحينئذ يستطيع إنشاء مصنع الألمنيوم عند كابونج الذي ينتج من الألمنيوم كمية مقدارها ٢١٠ ألف طناً إذا عمل بكامل قوته . وفي سبيل تسهيل نقل البوكسيت إلى المصنع تم نقل المصنوعات إلى الميناء يستلزم الأمر بناء خط حديدي من كابونج إلى ميناء جديد وضع أساس إنشائه ، وهو ميناء نيرا إلى الشرق من أكرا بعد أن درست فكرة تعميق ميناء أكرا ثم استبعدت لما يستلزمه من مصاريف أسهل منها بناء ميناء جديد .

وتبلغ واردات غانا - طبقاً لإحصاء سنة ١٩٥٨ - ٤٤٢ ر ٦٠٢ ٤٨٠ جنيهاً استرلينياً بعد أن وصلت إلى ٩٤٤ ر ٦٨٤ ٩٦ في السنة السابقة لها ، كما تبلغ الصادرات ٣١٠ ر ٥٥٧ ١٠٤ جنيهاً بعد أن كانت ٧٥٣ ر ٦٠١ ٩١ في السنة السابقة لها . ومعنى ذلك اتجاه الواردات إلى القلة والصادرات إلى الكثرة مما يتيح لغانا رصيماً زائداً ، وقدره عشرون مليوناً من الجنيهات .

ويلعب الكاكاو الدور الأول بين الصادرات وتقدر قيمته - طبقاً لإحصاء سنة ١٩٥٨ - ١٧ ر ٣١٨ ٦٢ جنيهاً أي ما يقدر ب ٦٠ ٪ .

من الصادرات ، ثم الحشيش ويقدر ٦١٧ ر ٢٨٧ ١١ جنيهاً ثم الذهب ويصل ثمنه إلى ٦٧٦ ر ٦٠١ ١٠ جنيهاً ثم المنجيز والذهب ، وكل منهما يصل إلى ثمانية ملايين ونصف من الجنيهات .

وهذا بينما تلعب المنسوجات الدور الأول بين الواردات ، ويلبها الطعام المحفوظ والمشروبات الروحية والطباق ثم الأسمحت والعربات والآلات الصناعية والوقود ثم آخر القائمة يدل على تأخر قيام الصناعة في غانا . وتوجه الصادرات أكثر ما يكون إلى المملكة المتحدة ، ونسبة حصتها من مجموع الصادرات ٣٦٢ ٪ . ثم يليها الولايات المتحدة وتصل حصتها إلى ١٩٢ ٪ . فالمانيا الغربية وتصل حصتها إلى ١٦١ ٪ . فالأراضي المنخفضة ولا تتجاوز حصتها ٩٧ ٪ ، والباقي وقدره ١٨٢ ٪ . توجه إلى جزائر الهند الغربية وإيطاليا والهند وجنوب أفريقيا علاوة على توجولاند الفرنسية وساحل العاج وتجرى التجارة مع المملكة المتحدة في صالح غانا أكثر مما هي في صالح المملكة المتحدة ، فوارداتها من بريطانيا طبقاً لإحصاء سنة ١٩٥٩ لم يتعد ٢٢٦ ر ٢٠٦ ٢١ جنيهاً بينما تصل صادراتها إليها إلى ٥٦٠ ر ١٣٩ ٤١ جنيهاً أي أن الفرق بين مجموع صادرات غانا ووارداتها والذي قدرناه بمئتين مليوناً من الجنيهات إنما يأتي من بريطانيا وحدها . ولعل هذا يكفي كي نعرف سر تعلق غانا بعلاقتها بالكمونولث البريطاني .



وهذا وقد ذكرنا من قبل أن ما بغانة من السكك الحديدية لا يتعدى السهائة ميل . كما في المنطقة الجنوبية . كما أن ما بها من شروق البرية لا يتعدى السهائة آلاف ميل . منها ١٣٦٠ ميلا فقط صالحة للاستعمال في كل فصل السنة ، وما بقي لا يصلح إلا لفصل الصيف . ومن ذلك ندرك شدة حاجة غانة إلى مد الطرق والإكثار من وسائل المواصلات بكافة أنواعها .

وتبلغ ميزانية غانة خمسة وتسعين مليوناً ونصف مليون . من الخيانت طبقاً لإحصاء سنة ١٩٥٨ ، ١٩٥٩ وتصل الإيرادات من إيرادات غانة وأربعين مليوناً ونصف المليون من الخيانت . أما المنصرون ويتعدى السبعة والأربعين مليوناً . ومعنى ذلك عدم وجود عجز في ميزانيتها . وقد فشلت حكومة الاستعمار حتى خروجها من غانة في فرض ضرائب مباشرة على الأهالي لمائة ذلك لما تعودوه من قبل . كما كانت الضرائب غير المباشرة (المكوس الحركية) تكون المصدر الرئيسي لدخل ويصل رقمها إلى ثلاثين مليوناً من الخيانت أي ٦٠٪ من الإيرادات ولا تتعدى الضرائب المباشرة سبعة ملايين ثم ضرائب كسب العمل ، وهي سبعة ملايين . ومن المعروف أن أكثر من يدفع ضرائب كسب العمل هم الموظفون الذين يكونون الطبقة الوسطى .

وبمقارنة هذه الميزانية بميزانية جارتها نيجيريا يتبين لنا الرخاء الذي تتمتع به غانة بإيرادات نيجيريا وهي تصل إلى ثلاثة أمثال مساحة

سبعة وسبعة أمثال عدد سكانها لم تتعد الاثني والسبعين مليوناً أي أقل من ضعف إيرادات غانه ، بينما لا تبلغ مصروفاتها أكثر من خمسة وستين مليوناً . ومن ذلك ندرك الثروة التي تتمتع بها هذه الجمهورية الوليدة ، ولكنها ثروة لا نخدمنا . فاقصاديات غانة أبعد ما تكون عن الاستقرار طالما أن ٦٠٪ من إيرادات ميزانيتها قائمة على الضرائب غير المباشرة ، وهي ضرائب وإن كان مصدرها الحقيقي هو الشعب الذي يدفعها إلا أن قيادتها يبدع غير بدأناً في يوم يضطرب الجو السياسي العالمي ويهدد العالم بحرب عالمي تمتد فيها المواصلات لبحرية التي تحمل إلى العالم منتجات غانة أو التي تحمل إلى غانة ما يستهلكه أهلها وما يدفعون عنه هذه النسبة الكبيرة من الضرائب الحركية ، يوم يتحطم دخلها وتنتابها الأزمة الطاحنة . هذا إلى أن مصدر هذه الثروة هو الكاكاو وهو مادة صناعية وتقوم صناعتها في خارج بلادها . وهي وإن كانت تنتج نصف ما ينتجه العالم من هذه المادة إلا أن هناك أسواقاً خارجية تستطيع مصانع الشكولاته أن تعتمد عليها إلى حد ما .

فوسائل إصلاح الحالة تنحصر في :

(١) إعادة توزيع الأرض الزراعية على الزراعيين من أهل البلاد من أجل بحث الاطمئنان في نفوسهم على ملكية أراضيهم ثم فرض الضرائب الزراعية عليهم التي تتناسب مع قيمة هذه الأرض



وغلتها، وحينئذ يصبح أهل غانة المصدر الأساسي للضرائب التي تكون ميزانيتهم.

(٢) تحديد زراعة الكاكو وتقليل اعتماد البلاد على غلة واحدة وتنوع الغلات الزراعية وخصوصاً الغلات الغذائية كي لا تتعرض البلاد إلى خطر المجاعات أو ارتفاع الأسعار في الأيام التي يضطرر فيها الجو السياسي.

(٣) تصنيع نسبة كبيرة من الكاكو محلياً أي إنشاء صناعة الكاكو المحلية التي تعتمد على رأس المال الوطني أو الأجنبي بعد تشجيعه على القدوم والاستثمار فيها ثم تقليل الاعتماد على التصدير إلى الخارج لهذه المادة بقدر الإمكان.

(٤) خلق صناعات أخرى تعتمد على موردَي الثروة اللذين يمتاز بهن الكاكو، وهما الحطب والذهب والمادة الأولى أكثر المادتين قبولاً للاستغلال، فالصناعات الخشبية والورق واللعب والقوارب والأثاث وما أشبه من الصناعات التي تقوم على الحطب يجب أن تقوم محلياً مستغنية جهد الطاقة عن التصدير إلى الخارج في حالة المواد الخام.

(٥) أما عن الذهب فهو أقل المعادن قبولاً للتصنيع، هذا إلى أن الذي يتحكم في أسعاره هو أكثر البلاد إنتاجاً له، وهو اتحاد جنوب أفريقيا. فخير سياسة للحصول على أكبر قدر من الثروة من هذا المعدن هو رسم سياسة تقوم على حسن التفاهم مع حكومة

الاتحاد أو على الأقل مع الشركات المنتجة للذهب هناك من أجل التحكم في الكميات المستخرجة منه وبالتالي التحكم في الكميات التي يطرح بها إلى الأسواق العالمية ثم التحكم في أسعاره. وهكذا تتحقق أكبر فائدة من أصغر كمية. وحينئذ يستطيع المخزون من هذه المادة أن يكفيها مدة أطول. بدلاً من الاستهلاك الحالي المحرب.

(٦) تنجيه نية الحكومة في الوقت الحاضر إلى الاستفادة من كميات البوكست من أجل إنتاج الألمنيوم ولهذا الغرض أنشأت سد نهر الفولتا. ولكن إنتاج الألمنيوم ثم تصديره في حالة الخام لا يكفي بل لا بد من تصنيعه محلياً وإنتاج الأدوات المختلفة من الألمنيوم ثم تصديرها في حالة مصنوعات كاملة الصنع. أو قطع غيار تصلح لآلات لا تستطيع الاستغناء عنها والتوسع في اختراع أوان وأدوات تصنع من هذه المادة.

(٧) الاستفادة أكبر ما يمكن من هذا الوقود الجديد، وهو الكهرباء في إقامة صناعات تعتمد على الكهرباء في إدارتها. واستغلال المواد الزراعية والحيوانية في قيام صاعات، لا سيما صناعة التلوجات الكهربائية التي يحتاجها جو غانة أكثر ما يكون، كما يستطيع الاستفادة منها في المحافظة على كميات اللحوم التي تستطيع إنتاجها سنوياً من ثروتها الحيوانية الكبيرة.



(٨) إدخال نظام الزراعة الآلية من أجل : زيادة المحصول في المواد الغذائية ولا يمكن النجاح في هذه الخطوة - ما دامت الملكية الزراعية ستصبح ملكية صغيرة - إلا بإنشاء الجمعيات التعاونية التي تعين على شراء الآلات الزراعية ثم على جمع المحصول وبيعه في الخارج بأسعار مرتفعة .

(٩) الاستمادة من الثروة الحيوانية الكبيرة بإقامة صناعات تعتمد عليها على أن تقوم هذه الصناعات في المناطق الشمالية حيث لا يضطر الصانع إلى نقل الحيوانات إلى مسافات بعيدة مما يؤدي إلى نقص الكمية المنتجة وارتفاع أسعارها .

## مصادر الباب السابع

- |   |      |
|---|------|
| Regional Geography , vol. 2 p. 2          | — ١  |
| Gold Coast in Transition p                | — ٢  |
| History of Ghana. p. 354                  | — ٣  |
| Ibid, p. 356                              | — ٤  |
| West Africa, p 79 - 93                    | — ٥  |
| An African Survey, p. 1301                | — ٦  |
| Encyclopedia Britannica, Art. Gold Coast  | — ٧  |
| Statesman's Year Book p. 301              | — ٨  |
| Economic Geography of West Africa, p. 140 | — ٩  |
| West Africa, p 84                         | — ١٠ |
| United Nations Rapport, p. 1954           | — ١١ |
| Britain and Gold Coast, p. 22             | — ١٢ |
| An African Survey p. 1301                 | — ١٣ |
| Statesman's Year Book, p. 299             | — ١٤ |
| Economic. Geography of West Africa, P. 45 | — ١٥ |
| Statesman's Year Book, p. 300             | — ١٦ |
| Africa, p. 336                            | — ١٧ |



## الباب الثامن

### الحركة الوطنية وطورها

لا شك أن استقلال غانة لم يكن إلا ثمرة طبيعية لهذه العوامل الكثيرة التي تجمتحت أفريقيا منذ أكثر من نصف قرن وأخذت تعمل في صبر حتى إذا آت لأوروبا أن تنجي ثمار انتصارها في الحرب العالمية الثانية فإذا بها تفاجأ بهذا المارد الأفريقي يستيقظ نتيجة لهذه العوامل التي غرس الأوروبيون بعضها دون أن يؤملوا أن تؤدي يوما إلى هذه اليقظة الأفريقية والعوامل الأخرى التي أخذت تتفاعل مع الظواهر الأفريقية الأخرى انتهت بها إلى هذه الثمرة التي نراها في الوقت الحاضر ممثلة في الحركات الوطنية المختلفة التي تجمتحت قارة أفريقيا من أقصى طرفها الشمالي إلى أقصى طرفها الجنوبي وإن اختلفت في أهدافها .

فإذا كانت بعض هذه الأهداف قد اقتصرت على حق الوطنيين في المساواة بالأوروبيين سواء في النواحي الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية كما هو الحال في شرق أفريقيا وأثحاء جنوب أفريقيا أو إلى التمتع باستقلال داخلي ضمن نطاق مجموعة



أكبر إلى جانب الدولة الأوروبية التي كانت تستعمر بلادهم  
أمداً قريباً كما هو الحال في المجموعة الفرنسية من غرب أفريقيا  
أو إلى التمتع باستقلال تام مع الارتباط بالدولة صاحبة السيادة السابقة  
من أجل المصلحة السياسية أو الاقتصادية المشتركة كما هو الحال في  
تونس ومراكش وغانة أو إلى الظفر بالاستقلال التام وبعده عن  
كل أثر لملافة سابقة كما هو الحال في ليبيا أو أنتيوييا أو الصومال فإن  
هذه الحركات كلها يجمعها كلها جامع واحد هو الرغبة في التخلص  
من الاستعمار الأوروبي ممثلاً في هذه السيطرة الأوروبية التي كانت  
تحول بينهم وبين حرية العمل من ناحية وبين الاشتراك في  
مجموعة الدول العالمية من ناحية أخرى.

على أن استقلال غانة يمتاز من ناحية أخرى بأنه كان سبباً في  
دوى هائل شمل صدام كل أفريقيا خاصة. رغم ما هي عليه من صغر  
المساحة بالنسبة إلى جارة كبيرة كنيجريا ممثلاً التي تصل إلى ثلاثة  
أمثال مساحتها وسبعة أمثال عدد سكانها. فقد كان قيام سياسي  
غانة بهذه الخطوات السياسية السلمية ثم ظفرهم أخيراً بهذا الاسم دون  
دون إراقة دماء كثيرة أو تضحيات كثيرة من الأبناء. كل  
ذلك كان له أثره المباشر في أفريقيا كلها<sup>(١)</sup> فلا غرابة إذا قلنا إن  
استقلال غانة إنما يعين ناقوس الخطر الذي أطاح بالنفوذ الاستعماري  
في أفريقيا. فقد رأى زعماء أفريقيا في هذا الاستقلال هزيمة السيادة

ورصدوا عليهم الرجل الأبيض منذ قرن أو يزيد. بل رأوا فيه  
بعضاً لآمالهم التي تداعب خيالهم منذ تعلموا عنهم في المساواة  
كامة مع الرجل الأبيض الذي طالما استعبد آباءهم وأمهاتهم من  
قبل. وجعل منهم خدماً لا يقرمون إلا بتنفيذ أغراضه التي لم تكن  
رعى إلى أبعد من توطيد ساسته. أتاحه الثروة والمكانة الرفيعة له  
ولزملائه من البيض.

ومن ثم أصبحت جمهورية غانة الفتية رمزاً حياً لهذا  
الكفاح الأفريقي.

وعمل من أولى العوامل التي أثارت القومية الأفريقية هي الحرب  
العالمية الأولى حين حارب أبناء أفريقيا إلى جانب الحلفاء فانصروا  
وإذا ما قاربت الحرب نهايتها ارتفع صوت الرئيس ولسن بحق  
الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها واستند على هذا الحق كثيرون  
وقاموا يطالبون بحقوقهم، فقامت مصر وذهب زعمائها إلى دار المعتمد  
البريطاني يطالبون بتنظيم الحماية البريطانية<sup>(٢)</sup> كما قام الأمير خالد  
المهاشمي بن الأمير محي الدين وحفيد الأمير عبد القادر الجزائري  
وكون ونداً سافر على رأسه إلى فرساي وطالب بتطبيق نصريجات  
الرئيس ولسن على الجزائر<sup>(٣)</sup> وهذه الحركة وإن كانت لم تمس  
إلا فئة قليلة من أبناء الجزائر إلا أنها تعتبر مقدمة للحركات السياسية  
الجزائرية كما كان ذهاب إخوانهم المصريين إلى دار المعتمد البريطاني  
(م - ١٨)



بداية بقظة مصرية دفع المصريون خلالها بزعمائهم إلى تغيير هدفهم ونحوه إلى الاستقلال التام . كما قام الشيخ مصطفى الحارثي مؤلف (نجم شمال أفريقيا) ليضم إليه التونسيين والمراكشيين من أجل الدفاع عن المصالح المادية والمعنوية والاجتماعية للمسلمين المعاربة (٣) وطأت كل من مصر وشمال أفريقية يحاول كل يومانه استعادة أن يحقق بومه المرتقب حتى قامت الحرب العالمية الثانية في سنة ١٩٣٩ واشتركوا فيها إلى جانب الحلفاء أيضاً .

وحامت الحرب العالمية الثانية عاملاً ثانياً في يقظة شعور الأفريقية من جديد ، وهنا امتدت حركة البعث إلى كافة حواضر القارة . فقد جمعت ميادين الحرب المختلفة الرجل الأفريقي إلى جانب الرجل الأوروبي الذي كان إلى وقت قريب يلعب دور السيد ورأى الأفريقي سيد الأمم يذبح ويذبح بلا رحمة ويغتال . . . . . كان يفعل الأفريقي قبل محي الممثلين ، وإذا كانت الحرب الأفريقية قد دارت بين قبائل أفريقية وأخرى أفريقية مثلها فقد دارت حروب اليوم بين شعوب أوروبية وشعوب أوروبية مثلها . فلم يجد الأفريقي فرقاً بينه وبين من يدعى السيطرة عليه (٥) .

وكما فعلت الحرب العالمية الأولى . فعلت الحرب العالمية الثانية فقد علمت الشعوب الأفريقية أن يموتوا دفاعاً عن حريتهم . . . . . مانصوروه أنه حريتهم . . . . . وسمع الأفريقيون كما سمع غيرهم عن ميثاق حلف الأطلسي الذي نادى به الرئيس روزفلت . كما سمعوا الرعاية

من الحلفاء وما تضمنتها من وعود لأبناء الدول التي تأخذ جانبهم . . . . . وعود دول المحور لهم بالحرية إذا ثاروا على مستعمرهم (٦) فعرف الأفريقيون أنه يوم تنهى هذه الحرب سواء بانتصار المحور أو الحلفاء فسوف ينالون استقلالهم . فكان هذا الأمل دافعاً لهم على الإخلاص في الدفاع عما تصوروه أنه حريتهم . . . . . حتى إذا انتهت الحرب بدأ الأفريقيون بوجهون روح العداء نحو السيطرة الأجنبية ، وهي الروح التي بعثها مستعمروهم ووجهوها نحو دول المحور الذي كان يريد السيطرة على العالم ، فعرف أن من واجبه أن يحارب السيطرة مهما كانت صورها ومهما كان المسيطر . ولم يعرف أمامه السيطرة الأبيض على أرضه وخيراتها فكان أن بدأ هذا الصراع الأفريقي الذي انتهى إلى الاستقلال .

وتطلع الأفريقي حوله فوجد بعض إخوانه الأفريقيين في مصر وإثيوبيا وليبيا قد حصلوا على استقلالهم وأحسنوا التصرف فيه ، كما رأى دولاً أخرى في آسيا كانت تعاني هذا الاستعمار كإندونيسيا وباكستان وبورما وسيلان واندونيسيا قد تحررت قبل سنة ١٩٤٨ وأجست أيضاً التصرف في هذا الاستقلال .

بل نجحت بعضها عن طريق الكفاح السلمي كالهند ، وبعضها عن طريق الكفاح المسلح كاندونيسيا في طرح هذه السيطرة الأجنبية . . . . . وعرفت أن طريق الكفاح مفتوح أمامها وإن اختلفت وسائل



ماختلف أهدافه فأخذ كل شعب أفريقي يسلك طريق الكفاح الذي يتلاءم مع بيئته وإمكاناته وظروفه وأهدافه .

ووقفت هذه الشعوب التي كانت مغلوقة على أمرها بالأمس وحصلت على استقلالها - واه في أفريقيا أو آسيا . تناصر هذه الشعوب المجاهدة ولا تستطيع أن تنفك بمزلة عن هذا الصراع الدامي الذي يدور في قلب القارة الأفريقية من أجل الاستقلال .

وكانت <sup>(٧)</sup> عامة من أوائل الشعوب الأفريقية التي تقبعت إلى حقوقها ووجدت من مناصرة جيرانها الأفريقيين ما أبعث فيها الأمل .

حتى إذا تحقق لها الاستقلال ووقفت هي بدورها تنصر من باقي الشعوب الأفريقية التي لا تزال تصارع الاستعمار ، فكان صوتها أقوى الأصوات في المطالبة بحقوق الشعوب المستفيدة في التمتع بنعمة الاستقلال .

وأحد هذه العوامل أيضاً إصرار بعض من البيض على احتقار الأفريقيين ومعاملتهم نفس المعاملة القاسية التي كانوا يعاملونهم بها قبل الحرب العالمية وناسوا إذلال أنفسهم ثم في سنة ١٩٤٠ و ١٩٤٢

كي يقفوا إلى جانبهم في حربهم ، كما أنما لم تغير الحرب من أنفسهم شيئاً . فنظر الأفريقي إلى أن سيطره الرجل الأبيض على الأفريقي قد غدت جزءاً من حياته لا يستطيع الفكك منه وأنه مهما عمل الأفريقي أو تعلم الأفريقي أو ارتقى الأفريقي فلن يغير ذلك من مكانته الدنيا بالنسبة إلى الرجل الأبيض ، فكانما الرجل الأبيض قد خلق

من طينة غير طينة الرجل الأسود . فكان أن انبعثت نفس الأفريقيين مومية الأفريقية لتحطم هذه السيطرة الأوروبية المزعومة ، وحاول الأفريقي أن يفهم الأوروبيين أنه لا يسعى إلا إلى صداقة الغرب لا إلى معاداة الغرب ، ولكن الأوروبي لم يهتم من هذه الثورة إلا ثورة على الرجل الأبيض ، وكان كما عجز عليه أن يكون صديقاً لبعيد الأمل .

هذا في الوقت الذي طرد فيه البريطانيون أهل كينيا إلى المناطق الحدودية ليستولوا على أراضيهم والتي جلس فيها ممثلو البريطانيون في المجلس التشريعي ولم يسمحوا للوطنيين بأن يمثلوا بأكثر من اثنين بريطانيين <sup>(٨)</sup> . والذي ينشئ فيه اتحاد جنوب أفريقيا جلساً خاصاً للوطنيين يمكن الاختصاصات من إلا مقدار ما يملك التابع من المتبوع <sup>(٩)</sup> . فكان أن أحست هذه الشعوب بظلم التبعية والتميز فقاموا بمحاولون تحطيم السباج الذي أقامه المستعمرون البيض ليحول دون الأفريقيين وحقوقهم <sup>(١٠)</sup> .

هذا إلى أن بعض الدول الأوروبية كالبرتغال وفرنسا وإسبانيا كانت قد امتعت في تنفيذ ( سياسة الامتصاص ) التي تؤدي إلى هدم كيان الشعب الأفريقي وجعله فرنسياً أو برتغالياً أو إسبانياً في الوقت الذي تنكر فيه هذه الدول حق الشعب الأفريقي في الارتفاع إلى مستوى الأوربي . وفي أن يصبح مواطنًا كاملاً في أفريقيا البرتغالية ما لم يصبح برتغالياً



وهذا أمر مستحيل - أو أفريقيا فرنسياً ما لم يتنازل عن قوميته  
ودينه تقاليدته. وهو أمر مستحيل أيضاً وكان أن تحقق الأفريقيون  
سياسة الامتصاص لم تكن إلا سراًبا تخدع به هذه الدول من  
الشعوب الأفريقية التي تحكمها.

وإذا كان هناك بعض الأفريقيين الذين اندمجوا مع  
الفرنسي أو الإسبان هؤلاء لا يعتد بهم ، بل لم يجدوا من مواليهم  
إلا كل جنود فوجد هؤلاء أمة غريبة في المجتمع . ولم  
ارتفعوا حتى أصبحوا فرنسيين أو إسبانيين ، ولا تم طموحاً في مكانهم  
ليحفظوا بوطنيتهم ومواطنيتهم . فظنوا أنهم يقيمون في بلادهم  
بطلاء أبيض لم يخدع إلا أنفسهم .

وعام آخر من عوامل اليقظة الأفريقية هو الكنيسة . وهي  
التي كتبت لهم إيمانهم بعد أن كانت للمجاعات غير مكتوبة . كما عمدت إلى  
ترجمة كتبها إلى بعض هذه اللهجات بعد أن ارتفعوا إلى مصاف  
الغاب الأدبية الأخرى . وفتحت لهم المدارس التي برز الأفريقيون  
يرون ثورين جوانبها ، وشهدت القارة الأفريقية أيضاً أفريقيا  
توجه إلى مدارس المبشرين طلباً للمعرفة . وخاصة المدارس الابتدائية  
المتوسطة في الوقت الذي أهمت فيه الحكومات الأوروبية به هذا النوع  
من التعليم وألفت ما لعبه كله على عائق المبشرين .

وقرأ الأفريقيين في مدارس المبشرين الكتاب المقدس ، وفهموا  
من تعاليمه حقهم في المساواة ، كما فهموا أن هذه التفرقة التي يزاو لها  
البيض المسيحيون تتنافى مع المسيحية الحقيقية التي يعلمها لهم المبشرون  
ومرفوا أن هناك مسيحيين ، مسيحية للبيض وأخرى للسود وأن  
المسيحية السوداء لا تبنى إلا النواصع والاستكانة ريثما يسرق الأبيض  
أرضه وثمرته تبعه ، وأخذت المدارس التي أنشأها المبشرون تلعب دور  
القائد في المعركة الأفريقية<sup>(١١)</sup> . ولعلنا نستطيع أن نتبين دور  
الكنيسة في غانة أكثر من غيرها من الدول الأفريقية المستقلة إذا  
عرفنا أن من بين المدارس الابتدائية التي بلغت في سنة ١٩٥٨  
٣٥٧٨ مدرسة كان هناك ٣٢٧٢ مدرسة للمبشرين . ومن بين ستين  
مدرسة ثانوية في كل أنحاء غانة كان هناك ٢٥ للمبشرين ومن بين ٣٠  
مدرسة لإعداد المعلمين خمس عشرة مدرسة للمبشرين<sup>(١٢)</sup> .

فإذا كان عدد الطلبة الذكور في المدارس المتوسطة ١٦٨ و ٩٧  
فلا شك أن ثمانين ألفاً على الأقل قد تعلموا في خلال سنة ١٩٥٨  
في مدارس المبشرين ، وعدد الطالبات قد وصل إلى ٣٤٩ و ٣٠  
فلا شك أن عشرين ألفاً على الأقل قد تعلموا في خلال هذه السنة  
أيضاً في مدارس المبشرين .

وإذا كان هناك من الطلبة الذكور في المدارس الابتدائية



١٩٤٢ ٣٠٠ طالباً فلا شك أن هناك مائتي ألف يتعلمون في مدارس  
المبشرين . وعدد الإناث قد وصل في هذه السنة إلى ١٩٥١٩ ١٠٨  
فلا شك أن مائة وثلاثين ألفاً منهم في مدارس المبشرين .

وإلى جانب عبء التدريس قام المبشرون بمقاومة أمراض المناطق  
الحارة ونسطيع أن نقدر جهود المبشرين في غانة (١) مقرة أرجح  
الأبيض (٢) إذا عرفنا أن من بين خمس مستشفيات في إقليم نوجو  
وتراسفلا هناك مستشفيان للمبشرين . كما يوجد لهم في الأقاليم  
الوسطى ثمانى مستشفيات في الوقت الذى لا يوجد فيه للحكومة غير  
ثلاث وفي غانة الشمالية يوجد للحكومة ست مستشفيات والمبشرين  
خمس علاوة على أربع مستشفيات بينما لا يوجد للحكومة  
غير ثلاث (٣) .

وفي هذه المدارس ، سواء التى أنشأتها لهم الحكومات الاستعمارية  
أو الوطنية أو المبشرون وجد الأفريقيون من الدروس ما فتح عيونهم  
حين درسوا الثورة الإنجليزية التى حدثت في سنة ١٦٨٨ فأطاحت  
بحكم شارل الثانى والثورة الأمريكية فى سنة ١٧٧٦ التى أنالت  
أولايات الأمريكية استقلالها . والثورة الفرنسية التى هزت أوروبا  
سنة ١٧٨٩ والثورة الروسية التى أطاحت بالملكية الرجعية سنة  
فى سنة ١٩١٧ ، فكانت كل هذه المواد وأشباهاها هى التى بشت

فى نفس الأفريقى حقه فى الحرية التى يتمتع بها الأوروبيون .  
وأصبح الأفريقى مقتنعاً أنه يشارك مع الشعوب الأفريقية فى كثير  
من الأشياء التى ينبغ أن يسلك الطريق الذى سلكه الأبيض  
من قبل (١١) .

ولا شك أن النهضة الصناعية التى قامت فى أفريقيا عقب الحرب  
العالمية الثانية والتى قصدت بها الدول الاستعمارية إنشاء الصناعات إلى  
جانب مواطع المواد الخام لتعمل من أثمان المصنوعات وتقلل معها من  
خطر المنافسة الأمريكية قد دفعت بالعمل الأفريقيين إلى مشاركة  
الأوروبيين حق تأليف النقابات والمنظمات السياسية التى كانت مشاركة  
فى أول أمرها ثم أصبحت أفريقية بحتة والتى ظهرت بين صفوفها  
طبقات الثورات الأفريقية (١٥) .

كما أن ظهور هيئة الأمم المتحدة كمنظمة قوية تعمل على إنهاء  
دبلوماسية البارود عامل هام قوى بواعث الأمل لدى الشعوب  
الأفريقية وجعلها تدرك أن وصولها إلى أهدافها فى الاستقلال  
ميسور لو استطاعت الوصول إلى هذه الهيئة وعرضت قضيتها فاستعانت  
فى سبيل ذلك بالدول الأفريقية الأخرى التى تملك أصواتاً فى هذه  
المؤسسة ووجدت هذه الدول أن مكاتها كدولة أفريقية تحتم  
عليها قيادة هذه الشعوب الصغيرة المسكخة فى سبيل الاستقلال ، فكان



٢٨٢  
أن تألفت كتلة الدول الأفريقية الى لم تلبث أن انصمت إلى الدول  
الآسيوية لتتكون كتلة الدول الأفريقية الآسيوية والتي أصبحت منها  
سلسلة من المؤتمرات التي عقدت في كل من أكرا وأديس أبابا والقاهرة  
والدار البيضاء وغيرها والتي انتهت إلى صورة من النظام لأجل  
نصرة الشعوب الساعية نحو الاستقلال . ولا شك أن انضمام  
الجمهورية العربية المتحدة والهند وأثيوبيا إلى هذه الهيئة كان له  
قوته التي عجبت بحركات الاستقلال نحو أهدافها .

أما قصة ظهور الروح القومية في عامة مختلفات عن بقية أجزاء قارة  
أفريقيا فهي لا تعود إلى أعقاب الحرب العالمية الأولى ولا إلى الحرب  
العالمية الثانية . بل إلى ما قبل ذلك بكثير أو إلى أعيدتها إلى سنة ١٨٧٤ (١٦)

حين قدم زعماء الفاني إلى الحكومة البريطانية وثيقة الدستور  
الخاص بهم طالبين الدخول في الحماية البريطانية، فهم قد نجحوا محاولة  
حكومة الحصون البريطانية وهي تحاول اغراء الحكومة البريطانية  
على قبول فرض الحماية البريطانية عليهم ، ورأوا أنفسهم اضعف من  
أن يقاوموا هذه المحاولة لو وافقت الحكومة البريطانية في لندن  
الحاجة البريطان على سياسته فرأى زعماء الفاني أن يتقدموا ثم فيطلبون  
هذه الحماية وفقا لشروطهم الخاصة لا كما يفرضها البريطانيون عليهم  
لو قدر لهم أن يدخلوا في حرب معهم وينتصروا عليهم .

ولذا بدأت المفاوضات تدور بين زعماء الفاني وأنفسهم حتى انتهوا

إلى هذا الدستور الذي ارتضوه أساساً لعلاقتهم مع الحكومة  
البريطانية، وهي هذه الوثيقة التي سبق أن أطلقت عليهم ما أطلقوه عم  
عليها من اسم Merikisiw Constitution التي تحتوي على ٤٧  
مادة والتي أظهرت أن زعماء الفاني وملوكهم يتقدمون بمحض إرادتهم  
ليقرروا أن أحسن وسيلة لهم هي الاتحاد ثم البحث عن وسائل  
التقدم السياسي والاجتماعي لهم ولشعوبهم التي لا تزال في حالة من  
التأخر والرجعية وأن خير الوسائل لذلك هي التعلم ثم الولوج في  
الميدان الصناعي . ولذا فهم يتقدمون إلى ممثل الحكومة البريطانية  
ليفتح حكومته في رغبتهم في الدخول في حماية بريطانيا على أن تعمل  
هي من جانبها .

١ - أن تقيم حالة الصداقة بين جميع الملوك والزعماء في الفاني  
وتوحيدهم من أجل الدفاع عن مصالحهم وهجومهم متصامتين أيضاً  
على قهر عدوهم المشترك .

٢ - أن يوجهوا عمل الاتحاد إلى تحسين أحوال محاكمهم .

٣ - أن يعملوا على مد الطرق خلال داخلية بلادهم الداخلة  
في نطاق الاتحاد .

٤ - أن يقيموا المدارس من أجل تعليم أولادهم عن طريق  
الحصول أولاً على المدرسين الأكفاء .



٥ - أن ينقلوا حالتهم الزراعية والصناعية من حالة البداءة إلى إدخال  
بنيات حديدية تكون مصدر ربح لهم ولتجارهم ودولتهم.

٦ - أن يسهلوا ويحسنوا وسائل استخراج المعادن وغيرها  
من مصادر الثروة.

وهذه المواد الستة كانت تكون المادة الثامنة من هذا الدستور  
كما نصت المادتان ٢٦ و ٢٧ عن ضرورة مد الطرق على أن يكون  
انسانها خمسة عشر قدماً على الأقل على أن تدخر الأموال 'سبيلاتها'  
وبقاها في حالة صالحة للاستعمال بصفة منتظمة متوالية كما نصت المواد  
من ٢١ إلى ٢٥ خطة مفصلة للتعليم بفتح المدارس في كل مقاطعة  
وحصة المدارس المهنية ومدارس الصناعات سواء للبنين أو للبنات.  
على أن تزود كلا النوعين بالمدرسين والمدرسات الأكفاء الصالحين  
أعمالهم. كما نصت المواد الأولى من هذا الاتفاق على أن يكون  
رئيس الاتحاد منتخباً من بين زعماء الفئات ومالوكهم على أن  
يكون متعلماً وعلى أن يعاونه في الحكم مجلس من زعماء الاتحاد  
يتكون من اثنين عن كل مملكة واشترط أن يكون أحدهما متعلماً  
على الأقل. ويملك هذا المجلس السلطات التشريعية والتنفيذية التي  
يمكنه من تنفيذ إرادته على جميع أعضاء هذا الاتحاد.

فهم بهذا الدستور يقيمون دولة ثابتة الأركان تعتمد على إرادتهم

الخاصة وقوانينهم الخاصة ونفاليدهم الخاصة. وهذه الدولة تتعاون  
مع حكومة جلالة الملكة من أجل مساعدتها وقيادتها. فهذا الدستور  
يدل على وعي مستيقظ رأى الزعماء خلاله حالتهم المتأخرة وصمموا  
على أن يتنازلوا عن بعض حريتهم السابقة واستقلالهم الموروث من  
أجل التقدم. فكانهم كانوا يعرفون أن لكل شيء ثمناً وأنهم  
مستعدون لأن يدفعوا هذا الثمن من استقلالهم وحريتهم نظير أن  
نفوذهم بريطانيا نحو بر الأمان على أن تكون القيادة وفقاً لشروط  
ارتضوها ثم لأنفسهم ولم تفرضها عليهم حكومة بريطانيا بعد أن  
تسزمهم في حرب أو ترغمهم عليها. وبذلك تأسست جمهورية الفئات  
الفيدرالية التي تملك حق تشريع قوانينها وتنفيذها وتقوم بتنفيذ  
مشروراتها العامة وفقاً لميزانيتها الخاصة دون أن يكون للبريطانيين من  
حق عليها غير حق الإشراف. على أن تستعين الجمهورية الفتية  
بالمشورة البريطانية وفق ما يرى رجالها.

وفي ظل هذا الدستور حاولت الحكومة البريطانية أن تكون  
حمايتها لساحل الذهب فعليه تسيرها كيف يشاء رجال لندن ووفقاً  
لسياستهم حاولت أمرين:

(١) إخضاع ساحل الذهب للضرائب المباشرة التي يسنها الحاكم  
العام وفقاً للطرق البريطانية، ولكن الحكومة الوطنية وقفت في وجهه



هذا لا يجاء وأن الشعب أن يخضع لضريبة بشرعها غير رجاءه ، غير  
حكومتهم الوطنية الممثلة في مجلسهم التشريعي الذي نص عليه  
الدستور<sup>(١٧)</sup> . بل أن تكون مصارف هذه الضريبة - إن فرست -  
بواسطة حكومتهم لا بيد غيرهم . وأن تكون الحزاة الوطنية تحت  
الإشراف الوطني وأن أبة محاولة محاولها الحكومة<sup>يطالبة</sup> .  
تسيطر على المسألة أن ينظر إليها بعين الارتياح . فسله تملك  
الحكومة البريطانية إلا الخضوع .

(٢) أن تجعل لنفسها سلطة الحكم بين الناس أي أن تجعل  
قضاةهم الذين يحكمون في القضايا ، ولكن الاتحاد حاله من ذلك  
أيضاً وأصر على أن يكون قضاة هم الذين يحكمون في محكمهم وفقاً  
لقوانينهم ، وانتصر الاتحاد في هذه المرة أيضاً ، وبذلك أثبتت الجمهورية  
الوليدة - ولو أنها رضيت أن تضع نفسها تحت الحماية البريطانية -  
أنها هي التي تدبر أمر نفسها بنفسها وأن الحماية التي أصابها ليست  
إلا إرشاداً في سبيل السير نحو الحضارة الأوروبية . وعرفت  
الحكومة البريطانية آنذاك أن وظيفتها قاصرة على حماية المائتي من  
هجوم الأشتاتي<sup>(١٨)</sup> . كما كتب بذلك الأيرل كبرلي وزير المستعمرات  
وكان هذا يتفق تماماً مع سياسة الحكومة البريطانية آنذاك .

وفي سنة ١٨٩٤ جاد دور الأرض التي حاولت الحكومة  
البريطانية أن تجعل أرض ساحل الذهب أملاً كاللناج كي تحول دون

تصرف الزعماء فيها وتجعل نفسها الوحيدة صاحبة هذا التصرف .  
وانتهى الأمر بالفشل أيضاً ، وحفظت الأرض والتصرف فيها لأهل  
البلاد مع تحديد هذا الحق بإشراف المحكمة العليا . فكانت هذه  
المواقف كلها بمثابة الفرص التي أكدت استقلال الفاتني في التصرف  
في أمورهم الخاصة مما يدل على روح وطنية تعمل جهدها على  
المحافظة على حقوقها أمام كل تدخل أجنبي<sup>(١٩)</sup>

فكانت هاتان التجربتان كافيتين لأن تجعللا شعب الفاتني يعتقد أن  
البريطانيين يتجنبون الفرصة لسلبه أراضيهم وهدم تقاليدهم ولذا أصبح  
حذراً في كل ما يتعلق بعلاقته بهم . بل يتخوف من كل  
ما يصدر عنهم .

حتى إذا كانت سنة ١٩٢٥ أراد البريطانيون أن يخلقوا  
ما نستطيع أن نسميه بمجالس المديرية فقامت المعارضة الوطنية  
في وجهه ولا سيما حين حاولت الحكومة استصدار قانون الغابات  
في سنة ١٩٢٧ الذي يسمح للحكومة تحديد حق الأهالي في استخدامهم  
وتخصصه في مناطق معينة تبقى تحت سلطة الزعماء الذين أصبحوا  
أعضاء في هذه المجالس البلدية الجديدة ، فشعر الشعب أن المقصود  
بهذه المجالس لم يكن أكثر من التفرقة بين هؤلاء الزعماء وشعوبهم  
ليجعلوا منهم طبقة أوتوقراطية تتحكم في الشعب عن طريق هذا



الحكم (غير المباشر) طاماً ترضى عنهم الحكومة، وبذلك اتهم الشعب الحكومة البريطانية بأنها تحاول خلق طبقة من الزعماء تسيرها وفق أهوائها لمصافيه ضرر الشعب.

وقامت حكومة المحمية في ساحل الذهب تتآمر مع الزعماء الحاضرين للأشائي فزحوا بالتأثيرين وتضفي عليهم حمايتها حتى يغفوا في وجه هذه الدولة. حتى إذا حانت الفرصة التي شعرت فيها حكومة المستعمرة أن الأشائي فقدوا جميع حلفائهم وأصبحوا لا طاقة لهم على المقاومة عرضت عليهم الدخول في الحماية البريطانية ظناً أنها لن تأتي أية مقاومة<sup>(٢٠)</sup>. ولكن ملك الأشائي - الذي كان قد تغلب على جميع منافسيه - رفض العرض البريطاني. الأمر الذي أدى إلى نوم الحكومة البريطانية لحاكم المستعمرة على خطوته الخريئة التي تستشرفها الحكومة حتى إذا تغيرت حكومة لندن المكونة من الأحرار بأخرى من المحافظين الذين يعتقدون الآراء الاستعمارية. ساربت الحكومة الجديدة سياسة الحاكم ووجهت الملك تهديداً بقبول المقيم البريطاني في كوماشي. حاول الملك أن يحل الأزمة بالطرق الدبلوماسية عن طريق وفد يرسل إلى إنجلترا - كما ذكرنا - ولكن تجاهل حكومة لندن لهذا الوفد جعلت الأزمة تصل إلى نتيجة الحتمية، وهي الحرب التي وقف الأشائي فيها بكل شجاعة يدافعون عن بلادهم التي يهددها الخطر الأجنبي. في الوقت

الذي سموا فيه إلى الفرقة بين أعضاء الأسرة الحاكمة يبنون أحد أفرادها بالتاج.

وانتهت الحرب بالهزيمة ودخلت الجيوش الغازية مدينة كوماشي في السابع عشر من يناير سنة ١٨٩٦ واستسلم الملك ولكن بعد أن خبأ عرشه في مكان أمين. حتى إذا حاول الحاكم إذلال الملك والزعماء وطلب تسليمه العرش اندامت الثورة من جديد وظلت حتى سنة ١٩٠٢ وهزم الأشائي من جديد، فتقي الملك وأسبرته إلى سيشل وأقاموا صنيعتهم ملكاً. ولكن على مدينة كوماشي وحدها. فكانت هذه الحروب وهذه الثورة دليلاً جديداً على الوطنية المتأججة فيهم ولكنها هزمت أمام دسائس الدسائسين وقوة الأقوياء.

وعامل البريطانيون حكومة الأشائي كما كانوا يعاملون الفاني حتى رضيت عنهم أخيراً وأعادت إليهم زعماءهم المنفيين كي يتخذوا منهم عوناً على الأيام. مادام الفاني وزعماءه يقاومون محاولات فرض السيادة البريطانية عليهم.

وفي خلال الحرب العالمية الأولى وقف شعب مستعمرة ساحل الذهب إلى جانب الحلفاء ينصرونهم في قضيتهم.

وفي سنة ١٩٢٥ أراد البريطانيون أن يخلقوا ما سبق أن سميائهم بمجالس المديرية، فارتفعت أصوات المعارضة لهذا الإجراء لا سيما



وقد أصدرت الحكومة قانون الغابات في سنة ١٩٢٧ الذي أباح للحكومة تحديد حق الأهالي في استخدامهما وتخصيصه في مناطق معينة. فشمع الشعب أن الحكومة لم تخلق هذه المجالس إلا لتكون بمثابة الرشوة للزعماء الذين يرضون هذا القانون الجديد. وحينئذ يصبح الهدف الحقيقي للحكومة البريطانية إنما هو التفريق بين الزعماء والشعب وجعل الأولين طبقة أوتوقراطية تتحكم في الشعب أو بمعنى أصح تتحكم الحكومة البريطانية في الشعب عن طريقهم. لا سيما وقد أعطت هذه المجالس حق فض الخصومات بين الزعماء الصغار ورؤسائهم.

وفيما بين الحربين ثمت تروية المستعمرة والفلاحين بفضة خلال زراعة الكاكاو وتجارته. واتجه همهم نحو التعليم في المدارس الخشبية أنشأتها الإرساليات الأجنبية كما سافر إلى الخارج كثير من غربيجي هذه المدارس وأبناء الزعماء طلباً للعلم في معاهد إنجلترا وأمريكا والهند.

وظهرت الروح الوطنية مرة أخرى في سنة ١٩٣٦<sup>(٢١)</sup> حين حاولت الحكومة البريطانية إنشاء خزانة مركزية تجمع إليها الضرائب المباشرة التي تريد الحكومة فرضها على الشعب ورفضت هذه الضرائب، كما رفضت فكرة الخزانة المركزية التي تنصرف

الحكومة البريطانية فيها وجعل للزعماء حق إنشاء الخزائن الوطنية التي تجمع فيها الضرائب التي يشرعها الزعماء لشعوبهم. وانتهى الأمر إلى تراجع الحكومة عن مشروعها. واكتفت بفرض الضرائب على الدخل فكان دافعوها من التجار وموظفي الحكومة الذين يعيشون في المدن وعلى اتصال بالأوروبيين. وبذلك أصبح الزعماء والملوك الوطنيون يكونون حكومة وطنية داخل الحكومة. تملك من السلطات مالا تملكه الحكومة صاحبة الحماية. بل لا تستطيع أن تفرض إرادتها على رعاياها فحسب بل على الشركات الأجنبية التي تعمل في ديارها وعلى الأوروبيين الذين يعيشون في أرضها. ولم يتسن للحكومة تنظيم العلاقة بينها وبين هذه الحكومات الوطنية إلا في سنة ١٩٤٤ حين استصدرت قانون السلطات الوطنية.

وكان ازدياد هذه المعارضة قد أقنع البريطانيين بضرورة بذل مزيد من التقرب إلى الأشتاتى حين أفهموهم أن الحكم الأجنبي لأبد أن ينتهى يوماً. وعلى الأشتاتى أن يستعدوا كي يكونوا الورثة الطبيعيين للبريطانيين حين يتركون البلاد<sup>(٢٢)</sup>. حين أعادوا إلى الملك برما الثاني ألقابه كملك للأشتاتى في سنة ١٩٣٥ وأعادت إليه في سنة ١٩٤٣ الأراضي التي كانت قد استولت عليها باعتبارها من أملاك التاج<sup>(٢٣)</sup>.



وقامت الحرب العالمية الثانية ووقف فيها أهل المستعمرة إلى جانب البريطانيين كما وقفوا في الحرب العالمية الأولى . وعاد المحاربون في نهايتها إلى بلادهم يحملون آراء جديدة تعلموها خارج بلادهم فأصبحت البلاد تختمر بآراء جديدة عن مستقبل بلادهم لا سيما وقد وجد كثيرون من الوطنيين الذين تلقوا تعليمهم في مدارس الحكومة أو المرسلين ، كما سافر كثيرون أيضاً إلى جامعات أوروبا وأمريكا حيث وقفوا على ما كان يضطرم في هذه البلاد من أفكار جديدة فتكونت في البلاد طبقة من الزعماء من بين هؤلاء المعلمين تسندهم أغلبية متعلمة من الطبقة الوسطى التي تكونت من التجار والموظفين والمدرسين والمحامين الذين يعيشون في المنطقة الساحلية ، حيث يتصلون بالأجانب وبالعالم الخارجي على نطاق واسع بينما كان أغلب الشعب لا يكاد يعنى بأكثر من زراعة الكاكاو وأسعار الكاكاو ، ولا تزيد نسبة التعليم فيهم عن ١٥٪ ولكن كان إلى جانبهم بعض الزعماء الذين ينتظرون يوماً تعود إليهم سلطتهم السابقة وامتيازاتهم السابقة . وبذلك أصبح الرأي العام في مستعمرة ساحل الذهب مهيباً ( إذا وجد القيادة الواعية ) للتطور نحو الوعي السياسي الكامل .

فما كادت الحرب العالمية تنهى حتى حاولت بريطانيا مزيداً من التقرب إلى الوطنيين فعوات على التدرج بالسلطات المحلية لتكون

أجهزة حديثة من نظم الحكم المحلي الكفء بمنحها مزيداً من السلطات ، ولكن هذه الخطوة قابلتها الطبقة المتعلمة بعدم الرضا بل بالسخط ، فأعضاء هذه المجالس التي تتوى الحكومة البريطانية منحهم مزيداً من السلطة ما زالوا من الطبقات الجاهلة غير المتعلمة التي تعتمد على التقاليد أكثر من اعتمادها على أي شيء آخر ، فمن بين هؤلاء الأعضاء الذين يبلغ عددهم ٢٤٧١ عضواً ليس فيهم إلا ٦١٤ متعلماً هذا في الوقت الذي نظر فيه هؤلاء الزعماء بعين السخط إلى المعلمين ( صغار السن عديمي التجربة ) الذين يريدون سلبيهم سلطاتهم التقليدية هذا في الوقت الذي كان فيه المتعلمون يتطلعون إلى مرا كز القيادة التي تليق بتعليمهم .

ففي ستي ١٩٤٣ و ١٩٤٤ صدرت أربعة مراسيم عدلت في تكوين مجالس المدن لجعلها ذات أغليات أفريقية . وأصبح كل مجلس يتكون من ثلاثة من الموظفين يعينهم الحاكم العام واثنين غير موظفين يعينهم مجلس الولاية وواحد تعينه الغرفة التجارية وستة منتخبيين ، ومن أجل ذلك قسمت المدن إلى دوائر انتخابية . وتملك هذه المجالس حق فرض الضرائب نظير ما تقوم به من خدمات لهذه المدن التي تقوم فيها .

فكانت هذه المراسيم وإصرار الحكومة على تنفيذها من



أسباب الاضطرابات التي قامت والمظاهرات التي نظمها المتعلمون .  
 لا سيما وقد قامت الحكومة ببعض الإجراءات لمنع طرح كميات  
 الكاكو التي أنتجها البلاد خلال السنين الأخيرة من الحرب إلى  
 الأسواق وجعلت التصدير وفقاً لحصص تقدر ففهم الفلاحون أن  
 الحكومة تقصد بذلك منعهم من بيع محاصيلهم وبالتالي التحكم في  
 سوق الكاكو من أجل مصلحة المشتري لا من أجل مصلحة الشعب  
 الراغب في التخلص من الكاكو من أجل جني مزيد من الربح .  
 لا سيما وأن شراء الكاكو قد انتقل إلى أيدي هيئة التسويق ، وهي  
 هيئة جديدة أُنشئت لتحل محل الهيئات القديمة . ففهم الشعب أن  
 ذلك معناه حصر البيع في هيئة واحدة من أجل احتكاره وشرائه  
 بأسعار تقل عن الأسعار العالمية في الوقت الذي بدأت فيه العطالة بين  
 صفوف العائدين من الحرب إذ لم يجدوا أعمالاً يعملون فيها كما أن  
 أسعار الواردات الأجنبية ، وهي التي تستعملها الطبقة الوسطى التي  
 تعيش في المدن قد ارتفعت وأصبحت زراعة الكاكو بالآفات وأرادت  
 الحكومة قطع الأشجار المصابة<sup>(٢٤)</sup> .

وقام يعارض هذه الخطوات ويطالب بمزيد من الخطوات نحو  
 الحكم الذاتي حزب مؤتمر ساحل الذهب المتحد Unit Gold  
 Coast Convention يرأسه الدكتور دانكوا Dr. Joseph Danquah

ي ينتمي إلى إحدى العائلات الكبيرة ويحمل درجة الدكتوراه  
 في الآداب من جامعة لندن ومن صفوفه كثير من المتعلمين .

ولم يكن هذا الحزب جديداً ، بل كان قد تأسس في سنة ١٩٣٢  
 باسم حزب الشباب Gold Coast Youth Conference لمقاومة  
 محاولة فرض الضرائب . كما قام أحد تجار الكاكو وهو المستر تايلور  
 بدعو إلى مقاطعة الشركات المستوردة من أجل إرغامها على إنقاص  
 الأسعار واستمرت هذه المقاطعة شهراً كاملاً وقعت في خلاله بعض  
 المصادمات فأرادت الحكومة أن تحسم الأمر في هذه الاضطرابات  
 التي يقودها المتعلمون ويستغلون فيها الفلاحين ، فعيّنت لجنة تقوم بتجريد  
 أسباب هذه الاضطرابات ومعالجتها ، وهي لجنة واطس في سنة ١٩٤٨  
 فقام الوطنيون يدعون إلى مقاطعة هذه اللجنة وقامت المظاهرات التي  
 قابلتها الحكومة بالشدة وسقط فيها بعض الضحايا<sup>(٢٥)</sup> وقبضت  
 الحكومة على رئيس الحزب وخمسة آخرين منهم نكروما الذي  
 كان الدكتور دانكوا قد استدعاه من لندن ليأخذ مكانه في الصفوف  
 وأطلق سراحهم . وظل الحزب يمارس نشاطه عن طريق الصحافة  
 والنشرات لا سيما وقد أيدته التجار والمحامون .

في هذا الوقت الذي عقدت فيه الحكومة البريطانية مؤتمراً يضم  
 مندوبي الهيئات التشريعية الإفريقية . حضره كوامي نكروما وليس



فيه عطف بعض البريطانيين على بلاده فعاد إلى أفريقيا يقترح العدول عن طريق القوة وإقامة الصداقة بين الدولتين .

واقترحت اللجنة في تقريرها إنشاء ثلاث مجالس تنفيذية في كل من ساحل الذهب والأشانتى والولايات الشمالية وتملك حق تشريع القوانين المحلية علاوة على الإسراع بتطوير المجلس التشريعي وإن تم نشر إلى اقتراحات معينة في هذا السيل<sup>(١٦)</sup>.

ولكن حكومة لندن لم تقبل هذا التقرير ووجهت إليه وزارة المستعمرات انتقادات كثيرة وكانت الدروس الماضية قد علمتها شدة الرابطة بين الزعماء والشعب وهي في نفس الوقت تناسب الظروف الجديدة والآراء الجديدة التي ظهرت من تأثير المتعلمين والحرب العالمية .

وفضلت أن تتطور المجالس المحلية الموجودة حالياً تطورات تلقائية إلى ما يريده الوطنيون أن تكون ، ولذا عينت لجنة ثانية لأجل دراسة الحالة هي لجنة كوسي (Coussey Committee) التي وافقت اللجنة الأولى على إنشاء مجلس وزراء أفريقي يعتمد على مجلس نواب منتخب ، وأخيراً إدخال المستعمرة ضمن مجموعة الحكومات البريطانية<sup>(١٧)</sup> وعملت ذلك أن المجالس الوطنية الموجودة

بسبب عدم كفاءة أعضائها وجهلهم لم تتطور إلى درجة الكفاءة المطلوبة منها وبذلك لم تعد تمثل أمان الحيل الجديد وذكرت أن الرغبة في التقدم ومسايرة العصر الحديث في نظمه . وهي الرغبة التي تحتاج القرى في الوقت الحاضر تحم خلق أجهزة جديدة تعتمد على العنصر الوطني على أن تكون هذه الأجهزة أكثر ميلاً إلى الديمقراطية في تشكيلها كي تكون قادرة على تحمل المسؤوليات<sup>(٢٨)</sup>.

وفي نفس الوقت أوصت اللجنة بعدم تجاهل السلطات المحلية فأوصت بإنشاء ثلاث أنواع من المجالس :

( ١ ) مجالس المدن الكبرى التي يسكنها كثير من الناس يصلون إلى نصف مليون نسمة وأطلقت عليها اسم مجالس الدرجة الأولى .

( ٢ ) مجالس بلدية في المدن المتوسطة الحجم التي لا يزيد سكانها عن المائة ألف وأطلقت عليها اسم مجالس الدرجة الثانية ثم مجالس قروية في القرى الصغيرة وأطلقت عليها اسم مجالس الدرجة الثالثة وقد استندت اللجنة في اقتراحها هذا على مآرائه من رغبة جميع الناس في المحافظة على سلطة الزعماء وولايتهم لهم . ولذا لو أوصت أن تكون نسبة المنتخبين من أعضاء هذه المجالس لا تزيد عن الثلثين ويكون الثلث معيناً بواسطة المجالس التقليدية القديمة وهذه المجالس المحلية



ترسل عنها مندوبين ليجلسوا في مجلس المديرية أو مجلس المقاطعة على أن يطلق حق الانتخاب لهذه المجالس المحلية أو المجلس التشريعي الكبير لجميع الذكور والأناث الذين يبلغون الواحدة والعشرين من العمر على أن يكونوا مالكيين لمنزل أو لقطعة من الأرض في حدود الدائرة التي يدلون فيها بأصواتهم منذ ستة شهور على الأقل . على أن تشرف على هذه المجالس وزارة الشؤون المحلية أو فلتطلق عليها ما أطلق على زميلتها في جمهوريتنا وزارة الحكم المحلي .

وقبلت الحكومة البريطانية هذه التوصيات وبدأت في تنفيذ بعضها . هذا في الوقت الذي كان حزب ساحل الذهب المتحد ينقسم على نفسه إذ كان الدكتور نكروما قد رأى أن هذا الحزب أبعد ما يكون عن الديمقراطية الصحيحة إذ كان يضم إلى جانب المتعلمين بعضاً من الأغنياء والزعماء الذين يريدون المحافظة على امتيازاتهم ومكانتهم السابقة ، كما كان الدكتور دانكوا يميل إليهم بحكم ارتباطه مع بعضهم برابطة المصلحة بل برابطة القرابة . فأخذ يعمل من جانبه - وقد أصبح سكرتيراً للحزب - على ضم عناصر تنتمي إلى الطبقة الوسطى لاسيما عنصر الطلبة . ويكون منهم منظمات الشباب فلم يكن هذا الإجراء موضع الرضى من بقية أعضاء الحزب ، كما كانت آراؤه الجديدة في وجوب العدول عن سياسة القوة وأن يستبدل بها سياسة اللين والصدقة موضع السخط من كثيرين أيضاً ، فلم يملك

نكروما سوى أن يفصل عن حزب ساحل الذهب ليسكون حزب المؤتمر الشعبي ، وكان ذلك في يونيو سنة ١٩٤٩ وأصدر جريدة أكرابا انفج نيوز لتعبر عن رأيه . والحق أن أهداف هذا الحزب الجديد لم تكن تختلف كثيراً عن أهداف الحزب القديم في الوصول بالبلاد إلى الحكم الذاتي سوى أنه أكثر منه ديموقراطية لأنه يعتمد على الطبقة الوسطى من الموظفين والعامل والطلبة (٢٩) .

وكان أول ما فعله هذا الحزب أن رسم الخطة الدقيقة لنوع الحكم الذي يطالب به . وهو حكم وطني يتمثل في جمهورية يتمد رئيسها على مجلسين تشريعيين . أحدهما للشيوخ يتكون من ستة وثلاثين عضواً ينتخبون بالاقتراع العام بمعدل تسعة نواب لكل مقاطعة ( الفانتى والأشانتى والولايات الشمالية وتوجو ) على أن يشترك المجلس الإقليمي لكل مقاطعة في انتخاب ثلاثة أعضاء على الأقل من هؤلاء التسعة وتسقط عضوية ثلث الأعضاء كل ثلاث سنوات أى أن مدة عضوية الشيوخ تسعة أعوام .

أما المجلس الآخر فيسمى بمجلس العموم ، ويتكون من ستة وسبعين عضواً بنسبة تسعة عشر لكل مقاطعة ينتخبون جميعاً عن طريق الاقتراع العام ، ومدة هذا المجلس خمس سنوات .

وحتى تصل البلاد إلى هذه الخطوة تمر بفترة انتقال يتفق على مدتها . يرأس فيها الحاكم العام البريطاني الحكومة ويدعو حزب



الأغلبية إلى تأليف هيئة الوزارة التي تتكون من اثني عشر وزيراً يكون أحدهم وزير الحكومات المحلية، وكذلك وزيراً للخارجية وآخر للدفاع بينهما الحاكم العام بعد استشارة وزارة الخارجية البريطانية كما يملك الحاكم العام أيضاً حق الفيتو لكل قرار يصدره المجلس التشريعي.

وأكثر من ذلك ألف الدكتور نكروما في داخل حزبه هيئة وزارة الظل على نحو ما يفعل حزب المعارضة في إنجلترا تكون مهمتها دراسة الشؤون المختلفة للدولة من وجهة نظر الحزب كي يكون مستعداً لتولي الوزارة حين يدعى إليها.

وأخذ الدكتور نكروما يسمى سليماً من أجل تحقيق هذه الأهداف ولكنه هدد بأنه في حالة رفض الحكومة البريطانية لها فسيقوم الحزب بحملة من العمل الإيجابي المبني على سياسة عدم التعاون دون اللجوء إلى العنف. ودارت المفاوضات بين الطرفين طيلة سنة ١٩٤٩ دون أن تؤدي إلى نتيجة، فكان أن بدأ الحزب في تنفيذ تهديده. فامتنع الناس عن دفع الضرائب وقامت المظاهرات مما أدى إلى انتشار حالة الرعب. فليجأت الحكومة إلى مصادرة الخريات وإلقاء القبض على الزعماء مما كان ميباً في التفاف الناس حولهم فساعدوا بعضاً ممن لم يلق القبض عليهم على الفرار بينما قدم نكروما إلى المحاكمة وحكم عليه بالسجن سنتين. فليجئوا إلى أمريكا وإنجلترا

بإشارة الرأي العام العالمي. مما أدى بالحكومة إلى إلغاء العرقية قبل إبريل سنة ١٩٥٠ وأجريت انتخابات المجالس في غانا وأغلبتها فكان ذلك نذيراً للحكومة.

وسرعان ما أنت انتخابات المجلس التشريعي الذي أوصت لجنة من بلثائه طبقاً لمشروع الدستور الذي اقترحه فخاضها حزب الكونغرس الوطني فحصل على ٢٤ مقعداً من ٣٨ فدعى الدكتور نكروما إلى الوزارة بعد أن أخرج من السجن واستعان في وزارته بمجموعة من الوزراء من خريجي أكسفورد وكامبردج فكان أول رئيسي برأس الوزارة لا في ساحل الذهب وحدها بل في أفريقيا كلها.

واستمرت فترة الانتقال ست سنوات يرأسها الحاكم العام (٣٠). ورشدها الحكومة البريطانية، وشعر كل من الطرفين أنهم يسرون نحو الاستقلال. بعد أن اتفق الطرفان على جميع الخطوات التي لا بد من قطعها للوصول إلى الاستقلال التام على أن تكون جمهورية غانة الجديدة جزءاً من الكومنولث البريطاني (٣١). واتفق على الاكتفاء بمجلس تشريعي واحد يسمى المجلس الوطني يتكون من مائة عضو وأربعة ينتخبون جميعاً بالاقتراع العام. وأجريت الانتخابات لهذا المجلس الجديد في سنة ١٩٥٦ واعترف باستقلال جمهورية غانا في ٦ مارس سنة ١٩٥٧ وتسلم الوطنيون الحكومة بملؤم الاحترام لبريطانيا.



ورابطة الكومنولث هي هذا النوع من الرباط الذي اخترعته  
عبقريّة سالبري من أجل المحافظة على المستعمرات البريطانية وأمها  
فيما وراء البحار بسلسلة من المعاهدات التي تعطي هذه المستعمرات وأمها  
حقوقاً والتزامات تجاه البعض الآخر، وفي هذه الرابطة تقوم بريطانيا  
بدور الترسانة التي تمون المستعمرات بالمصنوعات كاملة الصنع بعد أن  
تمونها هذه المستعمرات بالمواد الخام اللازمة لها، وحيث أن هذه  
الدول المرتبطة معها بتسهيل دخول هذه المصنوعات إليها عن طريق  
الرسوم الجمركية المخفضة وتمنع غيرها من منافستها عن طريق الرسوم  
الجمركية العالية وحيث أن تكون مجموعة الدول البريطانية المشتركة  
رابطة اقتصادية قوامها التعاون من أجل المصلحة الاقتصادية المشتركة  
علي أن تقوم الأموال البريطانية باستثمار منابع الثروة في هذه  
المستعمرات وأن تسهل هذا الاستثمار ما أمكن بعد الطرق والسكك  
الحديدية وإنشاء البنوك والشركات وغير ذلك من الأعمال.

وفي مارس سنة ١٩٦٠ أعلنت حكومة غانة مشروع الدستور  
الجديد الذي يقرر شكل الحكم بصفة نهائية وهو النظام الجمهوري  
الرئاسي يتولى فيها الهيئة التنفيذية رئيس الجمهورية المنتخب من  
الشعب، وهو يملك إلى جانب سلطاته التنفيذية سلطات القائد العام  
للقوات المسلحة. ويعلن عند توليته الرئاسة اعترافه بأن الشعب  
هو مصدر السلطات كلها وأنه سيتمسك بتطبيق العدالة.

السلطة التشريعية المجلس الوطني الذي لا بد أن يجتمع  
الأول كل سنة من أجل الموافقة على القوانين ويملك رئيس  
حق الاعتراض على القوانين التي يعرضها المجلس.

نص الدستور على ضرورة بقاء الجمهورية في الكومنولث  
طال ولكن إذا وافق الشعب على أن تبقى بلاده عضواً في هذه  
رابطة فإن رئيس الجمهورية يبدى هذه الرغبة إلى مؤتمر رؤساء  
كومنولث الذي يعقد في لندن.

وساوى رئيس الجمهورية في الحكم هيئة وزارة ينتخب رئيس  
الجمهورية أفرادها من بين أعضاء حزب الأغلبية لمعاونته في الحكم  
وفقاً لآراء الرئيس الذي هو في نفس الوقت رئيس الوزارة، وطرح  
هذا الدستور للاستفتاء في أول يوليو سنة ١٩٦١ فأقره الشعب  
وانتخب الرئيس نكروما رئيساً للجمهورية الجديدة.



## مصادر الباب الثامن

The African Revolution, P. 84, 85

- مذكرات عبد العزيز فهمي باشا . مجلة المصور
- السياسة الفرنسية في الجزائر ص ٢٧٠ — ٢٧٦
- السياسة الفرنسية في الجزائر ص ٢٨٣
- القومية الأفريقية . ص ١١
- الاستعمار الأوروبي لأفريقيا ص ٤٣
- فلسفة الثورة . ص ٩ — ١١٨
- الاستعمار الأوروبي لأفريقيا ص ١٥٧ — ٢٢٤
- جنوب أفريقيا ص ٤
- القومية الأفريقية ص ٢٢
- مشكلات افريقية ص ٣٠

Statesman's Year Book, P. 227

Ibid, P. 229

- ١٢
- ١٣
- ١٤ — القومية الأفريقية ص ٦٩
- ١٥ — نفس المصدر السابق ص ١٤٦

History of Ghana, P. 253

Ibid, P. 259

Ibid, P. 352

An African Survey, P. 737

History of Ghana, P. 301

Ibid, P. 362

Life Weekly Review, March, 1961

History of Ghana, P. 366

Ibid, P. 403



## خاتمة

### نظرة إلى الأهرال الحاضرة

إذا كانت الأحوال قد سارت على هذه الصورة السهلة البسيطة بين الهيئات الوطنية والحكومة البريطانية فلأن الحكومة البريطانية قد أرادت - فيما يبدو - أن يكون استقلال غانة بدءاً لتجربة إطلاق الحريات للشعوب أو ربما كان الأمر أنها وجدت طوال حكمها لهذا الجزء احتكاكا دائما مع السلطات الوطنية التي تمسكت دائما بحقوقها ، ولكن الأمر لم يكن على هذا القدر من السهولة بين الوطنيين وأنفسهم .

فمنذ بداية الاستقلال بل منذ ظهور بادرة انسحاب البريطانيين استعد ملك الأشانتي ليتسلم مقاليد الحكم ، فقد فهم أو قد أفهمه البريطانيون أنهم الورثة الطبيعيون لهم . فمنذ أن سمحوا لملكهم أوازي برمبا الثاني بحمل لقب ملك الأشانتي في سنة ١٩٣٥ ومنحوه لقب السير كما منحوه حق التمتع بسلطاته السابقة ، عرف الأشانتي أن ذلك كله يشير بعودتهم إلى سابق استقلالهم . وإن انسحاب البريطانيين معناه عودة سيادتهم الأولى ، ولا غرابة إذا عد ملك الأشانتي

West Africa, P. 207

The African Revolution, P. 87

Ibid, P. 87

History, of Ghana, P. 569

— ٢٥ — الاستعمار الأوروبي لأفريقيا ٢٠٤

The African Revolution, P. 87

— ٢٦ — الاستعمار الأوروبي لأفريقيا ٢٠٥



تسليم البريطانيين السلطة إلى هذه الحكومة الجديدة المنتخبة من الشعب غدراً منهم . ولذا بدءوا يقيمون المراقيل في وجه هذه الحكومة الوطنية الجديدة التي تقوى الاتجاه إلى الحكم المركزي وإلغاء سيادة الزعماء المحليين وإلغاء حقوق مجالس الولايات وجعلهم أشبه بأدوات الزينة ، وظهر صدى هذه الحركة في ظهور حركة التحرير الوطني National Liberation Movement (١) .

وقد بدأ رئيس الوزارة يصرح أنه سيجعل الزعماء « تاركيين أحذيتهم » وتبلورت هذه الحركة في حزب مؤتمر غانا الذي رأسه الدكتور بوسيا الذي يعود في أصله إلى إحدى ولايات الأشانتي والذي كان ينتمى إلى إحدى العائلات الكبيرة والذي رأى أن تقلد نكروما الحكم معناه حكم الرعاع . وكان هذا الحزب قد تألف في سنة ١٩٥٠ وخاض المعركة الانتخابية ، ولكن رئيسه الدكتور بوسيا كان الوحيد من أعضاء الذين استطاعوا الوصول إلى المجلس التشريعي فكانت هزيمة الحزب سبباً في تفكيره بل في تفكير الأشانتي في الانتقال على الوحدة وإعلان استقلال مملكة الأشانتي وانضم إليه المتعلمون من الطبقة الوسطى الذين تجاوزهم الاختيار عند ملء الوظائف .

ولم تكد غانة المستقلة يمضى على استقلالها ستة أشهر حتى قامت

اضطرابات التي قرنت بالمظاهرات العنيفة القوية والتي قرنت بالخاوف الاقتصادية لا سيما وقد انخفضت أسعار الكاكاو وانتشرت العطلة ووجع نكروما في الطرقات وجابهه الثأرون بحرفي P G ومعناه سجين المؤهل (٢) .

فقرر نكروما مواجهة الموقف بشجاعة فقبض على الكثيرين من أعدائه واعتقلهم ، بل نفى بعضاً منهم حين اكتشف مؤامرة رمى إلى قتله وقبض على نائبين وحاكمهما وفقاً لقانون جديد ولكنه في نفس الوقت لم يذس أن يتقرب إلى الأشانتي وسلك في ذلك عدة طرق . فعين كرويو أادوسي وهو من الأشانتي وزيراً للداخلية وصحبه في زيارة كوماسى على مسئوليته الشخصية فهدأت الأحوال ، وعمد في سنة ١٩٥١ إلى إصدار قانون مجالس الولايات الذي يبيح لكل ولاية قدراً من السلطة فقسم البلاد إلى ٣٧ مديرية . عشرة في الأشانتي وأربع عشرة في ساحل الذهب وتسعة في الولايات الشمالية وأربعة في الترانسفال وأنشأ في كل منها ما أسماه بمجلس المديرية ، وهي مجالس الدرجة الأولى التي اقترحتها لجنة كوسي وأنشأ في كل مركز مجلساً هو المجلس البلدى ويعادل مجالس الدرجة الثانية التي اقترحتها اللجنة أيضاً ثم المجالس القروية التي تعادل مجالس الدرجة الثالثة . وجعل للسلطات التقليدية القديمة حق تعيين ثلث أعضاء هذه المجالس كلها ، وتجري الانتخابات في الثلثين اللذين يكون أعضاءهما المجالس القروية



وهؤلاء يرسلون بمندوبيهم إلى المجلس البلدى الذى يرسل بمندوبيه الذين يجتمعون مع زملائهم ليكونوا مجلس المديرية . وجعل حكام هذه المديریات خاضعين لوزارة الحكم المحلى . وهو يؤمل من وراء هذا التنظيم التدرج نحو إنشاء مجالس الولايات الأربعة ( الأثنانى وساحل الذهب والولايات الشمالية . وترالسفولنا ) . ولكن المعارضة لم تنظر إلى هذا القانون أيضاً نظراً لرضى : بل رأت فى كل العمليات الانتخابية التى سوف تجرى لهذه المجالس محاولات لسيطرة حزب المؤتمر الشعبى فأرادت المعارضة - لاسيما وقد انضم إليها الزعماء التقليديون الذى رأوا فى هذا التنظيم قضاء على سلطتهم<sup>(٣)</sup> - . وترأس المعارضة الدكتور دانكوا الرئيس التقليدى لحزب ساحل الذهب المتحد وأرادت أن تظهر سلطتها ، وفى الاستفتاء الذى نظمتة الحكومة فى إبريل سنة ١٩٦٠ من أجل الموافقة على النظام الجمهورى قاد الدكتور حركة المقاومة رغم الطريقة التى أجرى بها الاستفتاء ، والتى لم تجد من أصدقاء غانة من يستطيع تبريرها حتى لقد اختفت الديمقراطية المركزية بين ثناياها اختفاء تاماً<sup>(٤)</sup> . وإذا ما أقر انتخاب الدكتور نكرومارئيساً للجمهورية وفقاً للدستور الذى وضع فى يده سلطات كبيرة قبض على أربعة وخمسين من معارضيه ووضعهم فى السجن دون محاكمة بدعوى تمردهم على الجمهورية مستعملين العنف . فلم يجد بقية الزعماء امامهم وعلى رأسهم الدكتور بوسيا وسيلة سوى الهرب إلى الخارج

ولجأ هذا الأخير إلى هولادة ورفع الصوت مندداً بهذه الدكتاتورية سافرة ، ولكن أنصار الحكومة يردون على ذلك أنهم لن يهاونوا مع المتآمرين على مستقبل بلادهم ويرون هذه الطريقة فى الحكم است دكتاتورية ولكنها بداية ديمقراطية جديدة تصلح لأفريقيا الجديدة<sup>(٥)</sup> .

وأهم مطلبين تصر المعارضة على طلبهما . (١) جعل حكومة غانة اتحادية فدرالية كي تنشأ فى كل مقاطعة حكومة تملك سلطات داخلية كبيرة تشرف عليها حكومة مركزية تملك سلطات صغيرة إلا فيما يختص بالتمثيل الخارجى والدفاع والعملة . (٢) ثم إنشاء مجلس تشريعى ثان تكون العضوية فيه بالتعيين كي يمكن تمثيل سلطة الزعماء . وكان فشل المحاولات العديدة التى عقدت من أجل تقريب وجهات النظر سبباً فى انتهاج المعارضة فى الوقت الحاضر سياسة سلبية قائمة على الانسحاب من الجلسات وعدم إبداء وجهات نظرها فى المسائل المعروضة للمناقشة .

وبالرغم من هذه المشاكل التى سببت كثيراً من عدم الاستقرار فإن حكومة غانا تعمل جاهدة على دفع حملة الإصلاح نحو السير فرغم أن هذه الجمهورية تعتبر أغنى أجزاء غرب أفريقيا إلا أنها إذا قيس بالمقياس العالمى تعد متأخرة عن زمنها ، ولذا تعمل الحكومة على التعجيل بالقيام بحملة مشروعات . تعلم أنها تحتاج إلى رؤوس



أموال ضخمة ، ولذا كان أول ما قام به رئيس الحكومة بعد تسلمه العمل القيام برحلة إلى الخارج يطلب فيها قدوم رؤوس أموال أجنبية من أجل الاستثمار في غانة ، وقد أدلى كل من الرئيس ووزير خارجيته آنذاك بكثير من هذه التصريحات حين قدومهما إلى القاهرة في سنة ١٩٥٨ . وذلك من أجل إيجاد صناعات جديدة تستوعب كثيراً من الأيدي العاملة وتخفف من البطالة وكثرة الأيدي العاملة التي يعانيها الريف في الوقت الحاضر . فالملكيات الصغيرة التي تعمل بها أيدي عاملة كثيرة تجعل نصيب الفرد من القلة حتى لا يكاد يفي بحاجات الحياة الضرورية . ومن أجل تشجيع قدوم رؤوس الأموال تعمل الحكومة على إتمام مشروع سد الفولانا لتوليد الكهرباء وضمان رى دائم لمنطقة واسعة من المناطق الزراعية ، وقد تمت المرحلة الأولى من هذا السد في سنة ١٩٥٦ إلا أن المراحل التالية ما زالت تسير نحو النهاية<sup>(٦)</sup> .

ونرى آخر تريد الحكومة أن تعمل به هو رفع نسبة المتعلمين فألى الآن لا تزال نسبة المتعلمين دون الربع ، هذا إلى أن معظمهم ما يزال مستعداً لأن يسير وراء زعمائه المحليين أكثر مما يساند الحكومة المركزية ، والتعليم هو الطريق نحو القومية الصحيحة ، ولذا تضع الحكومة الآن برنامجاً ضخماً يرمى إلى الإكثار من مدارس (محو الأمية) تدفع إليها بالكبار قبل الصغار ليعمل فيها مدرسون

يتناولون ، ولقلة الأبنية لا تتردد الحكومة في إقامة مثل هذه المدارس في الهواء الطلق<sup>(٧)</sup> ، كما تعمل على سحق قوة الزعماء بأن عمدت إلى المحاكم القروية وعينت فيها القضاة المحترفين الذين يتناولون مرتباتهم من الحكومة وينفذون أوامرها ، ويجمعون الفرامات منها لحساب خزانة الحكومة .

كما تعمل الحكومة على نشر الجمعيات التعاونية من أجل تسهيل الحصول على البذور والآلات الحديثة ، وكذلك تسهيل بيع المنتجات - وخاصة الكاكاو - بأسعار عالية دون احتياج إلى الوسطاء وهؤلاء الوسطاء وإن كان بعضهم وطنياً إلا أنهم قلة يسعون إلى الزوة على حساب الفلاحين ، وهذه الجمعيات التعاونية لا تسعى إلى الناحية الاقتصادية فحسب ، بل تعمل أيضاً في الميدان الاجتماعي ، فهي تعمل على إقامة الملاهي وقاعات الرقص (وهي هواية محبوبة في غانا) لأجل تخفيف المصاريف على الفلاحين عند احتفالهم بالمناسبات ، وقد أنشئت في المناطق الساحلية جمعيات تعاونية بين الصيادين لأجل رفع أسعار الأسماك عند التصريف . كما تعمل على تخفيف حدة الاعتماد على محصول واحد بالعمل على إدخال محاصيل جديدة يقبل الفلاح على زراعتها وخاصة المزروعات الغذائية كي تقلل من خطر التعرض للمجاعة وارتفاع الأسعار لاسيما في أيام الحروب والأزمات



السياسية وهي الأزمات التي تعرض الوضع السياسي للخطر في معظم الأوقات.

هذا في مجال السياسة الداخلية، أما في مجال السياسة الخارجية فلم يكذب إعلان استقلال غانا حق عبر رئيس وزرائها عن رغبته في الصداقة مع الجمهورية العربية المتحدة والتعاون مع الدول الأفريقية من أجل زيادة الروابط الاقتصادية والثقافية، فأرسل إلى القاهرة وفداً برئاسة وزير الداخلية في أول سنة ١٩٥٨ من أجل المباحثة مع حكومتها في هذا الشأن. بل بادر بالقيام بجولة لزيارة الدول الأفريقية المستقلة فقدم إلى القاهرة في السادس عشر من يونيو في سنة ١٩٥٨ حيث صرح بأن الغرض من هذه الزيارة هو تدعيم التعاون بين الدول الأفريقية، وكذلك العمل على تدعيم الاستقلال الذي حصلت عليه هذه الدول الأفريقية.

وكانت حكومة غانا قبل ذلك قد دعت إلى عقد مؤتمر يجمع دول أفريقيا المستقلة في أكرا، وعقد المؤتمر فعلاً في الخامس عشر من أبريل سنة ١٩٥٨. وقد اهتمت الجمهورية العربية المتحدة بهذا المؤتمر اهتماماً كبيراً فأرسلت وفداً إلى هناك برئاسة وزير الخارجية وهناك قرر المؤتمر:

١ - العمل على تحرير أفريقيا من الاستعمار الأجنبي.

٢ - نحرهم التفرقة العنصرية.

٣ - الوحدة والنضام مع الشعوب غير المستقلة في جهادها من أجل التحرر.

٤ - عدم التوسط بأي التزام يحد من حرية الدول الأفريقية. كما اشتركت غانا في المؤتمر الاقتصادي الأفريقي الأسبوعي الذي عقد في القاهرة في شهر ديسمبر سنة ١٩٥٨، وكان هذا المؤتمر يجمع ممثلي الغرف التجارية واتحاداتها من أجل التفكير في الخطوات العملية التي يمكن أن تقوم بها هذه الهيئات من أجل تحقيق التعاون الاقتصادي الكامل بين هذه الدول الأفريقية.

وقد عقد هذا المؤتمر في نفس الوقت الذي دعت فيه جمهورية غانا مندوبي الشعوب الأفريقية إلى عقد مؤتمر الشعوب الأفريقية في أكرا، وكانت أهم قرارات هذا المؤتمر وجوب تأليف هيئة لتحرير المستعمرات.

كما اشتركت غانا في أغسطس سنة ١٩٥٨ في مؤتمر منروfia الذي دعا إليه رئيس جمهورية ليبيريا لاجتماع دول أفريقيا المستقلة لبحث القضايا الأفريقية ورسم سياسة أفريقية مشتركة إزاء القضايا العالمية.

ومن أجل هذا الهدف أيضاً (توثيق الصلة بجميع الدول



الأفريقية) اشتركت غانا في مؤتمر الأقطاب الذي اجتمع في الدار البيضاء في شهر يناير سنة ١٩٦١ وقررت مهم :

١ — عدم انحياز الدول الأفريقية ووقوفها موقف الحياد بين المعسكرات العالمية المتصارعة .

٢ — توحيد سياسة الدول الأفريقية إزاء القضايا العالمية وإنشاء لجان لدراسة هذه القضايا وتكوين الرأي النهائي بشأنها .

٣ — إنشاء قيادة أفريقية مشتركة تتولى الدفاع عن المصالح الأفريقية في أى جزء من أفريقيا .

٤ — إنشاء لجان اتصال بين الهيئات لتنسيق أعمال اللجان .

كما اشتركت في مؤتمر حكومات الدول الأفريقية المستقلة المنعقد في أديس أبابا في الرابع عشر من شهر يونيو سنة ١٩٦٠ حيث قرر :

١ — إنشاء صندوق خاص لمساعدة المجاهدين الأفريقيين من أجل استقلالهم .

٢ — مقاومة التفرقة العنصرية مهما كانت أشكالها .

٣ — تنظيم المعونة الفنية التي تقدمها الدول الأفريقية لبعضها .

٤ — صيانة الثقافة الأفريقية والعمل على إبرازها وتقويتها .

٥ — عدم الانحياز إلى أية جهة من الهيئات العالمية المتصارعة .

وإذا كان هذا موقف غانا من القضايا الأفريقية المشتركة إلا أنها فيما يختص بمنطقة غرب أفريقيا أوضح وأكث صراحة .  
في جمهورية غانا لا تخفى أغراضها التي ترمى إلى تكوين اتحاد عام من جميع جمهوريات غرب أفريقيا أسوة بالمستعمرات الأمريكية حتى إذا استقلت غينيا عن الحماية الفرنسية في الثلاثين من سبتمبر سنة ١٩٥٨ بادرت غانة وعرضت عليها اتحاداً يجمعهما وانتهت المفاوضات التي دارت بين الرئيسين إلى تأليف جمهورية متحدة من غانا وغينيا في شهر نوفمبر من نفس السنة ودارت المفاوضات بين الخبراء في الدولتين بعد ستة أشهر انتهت إلى تأليف دستور لهذا الاتحاد  
اص على :

( أ ) احتفاظ كل دولة باستقلالها .

( ب ) حرية التنقل لرعايا الجمهوريتين بينهما بدون جوازات سفر .

( ج ) تمثيل ممثل إحدى الجمهوريتين للجمهورية الأخرى في حالة عدم وجود ممثل لها .

( د ) تعاون تام في السياسة الخارجية .

وبادرت غانة تأكيداً لهذا الاتحاد فقدمت إلى جمهورية غينيا قرضاً بمئيرة ملايين من الجنيهات لأجل التغلب على مصاعبها المالية التي ظهرت غداة استقلالها عن فرنسا .



وقبل أن يمر شهران على هذا الاتحاد بدأت المفاوضات مع ليبيا من أجل تحقيق مزيد من التعاون بينهما .

وإذا ما انهار اتحاد السنغال ومالي في شهر أغسطس سنة ١٩٦٠ بادر الرئيس نكروما بزيارة مالي في شهر نوفمبر من نفس السنة وبدأت المفاوضات بينهما من أجل انضمام هذه الجمهورية إلى اتحاد (غانة غينيا) واجتمع رؤساء هذه الدول الثلاث في شهر ديسمبر في كونا كرى واتفقوا في الرابع والعشرين منه على تكوين هذا الاتحاد الذي يضم مالي وغانة وغينيا وأصدروا بياناً يحتوي على أسس هذا الاتحاد وهي :

١ - إيجاد برلمان مشترك يمثل البرلمانات الثلاثة .

٢ - احتفاظ كل دولة باستقلالها .

٣ - وضع نظام يتولى عن طريقه رئاسة الاتحاد رؤساء الجمهوريات الثلاثة بالتناوب .

٤ - احتفاظ كل دولة بعملتها .

٥ - عقد اجتماعات دورية كل ثلاثة أشهر من أجل مناقشة المصاعب التي قد تنشأ .

وكان لهذا الاتحاد صدى بين الدول الأفريقية الأخرى حتى لقد بادر زعماء الأحزاب المجاهدة في نياسالاند بإعلان رغبتهم في الانضمام

إلى هذا الاتحاد ، وفي السابع من أبريل سنة ١٩٦١ اجتمع رؤساء الجمهوريات الثلاثة مرة أخرى في أكرا وانتهوا إلى بحث توصيات الخبراء من أجل التعاون الاقتصادي الكامل فيما بينها .

أما عن نشاط غانة في مجال الكومونولث . فقد اشتركت في مؤتمر رؤساء دول الكومونولث الذين عقدوا في لندن في مايو سنة ١٩٦٠ ، ومارس سنة ١٩٦١ وفي كل منهما احتضنت غانا ومعهما الهند وغيرهما من بقية دول الملونين المشتركين في هذا الاتحاد قضية التفرقة العنصرية في جنوب أفريقيا ، وكان اتحاد هذه الدول في المؤتمر الثاني وتعريضها لقضية إلغاء هذه التفرقة سبباً في خروج اتحاد جنوب أفريقيا من دائرة الكومونولث وتصميمها على إعلان الجمهورية .

أما عن موقفها تجاه السياسة العالمية . فقد انضمت غانة إلى مجموعة الشعوب الأفريقية الآسيوية في هيئة الأمم المتحدة من أجل تكوين هيئة تقف بين الكتلتين الشرقية والغربية المتصارعتين واللتين تباشران حرباً باردة ترى هذه المجموعة من الشعوب الأفريقية الآسيوية خطرهما على الأمن الدولي .

وبدأ نشاط هذه المجموعة واضحاً في كل القضايا التي تمس الأمن العام الدولي لاسيما القضايا التي تمس الاستعمار فطلبت مع هذه المجموعة من الدول في شهر أكتوبر سنة ١٩٦٠ من هيئة الأمم إصدار بيان



منها باستنكار الاستعمار عامة والعمل على تصفيته كما اشتركت معها في إعلان موقفها من أحداث الكونغو وهو ينحصر في منع الدول الأجنبية من التدخل وجعل هذا التدخل قاصراً على هيئة الأمم المتحدة التي يجب أن تؤيد حكومة الكونغو الشرعية تأييداً صريحاً واضحاً والعمل على سحق القوات الانفصالية ، وكان هذا الموقف من غانا سبباً في قطع حكومة ليوبولدفيل علاقتها بغانا في التاسع عشر من نوفمبر سنة ١٩٦٠ ثم اعتداء قوات موبوتو على سفارتها في العشرين من نوفمبر ونهبها إياها .

أما عن علاقتها بالجمهورية العربية المتحدة خاصة فيغلب عليها الرغبة في التعاون الصادق الصريح بينهما . فكانت القاهرة من أوائل البلاد التي زارها الرئيس نكروما بمجرد إعلان استقلال غانا .

وفي بداية سنة ١٩٥٩ عقد اتفاق تجاري بينهما يسمح بتبادل إقامة المعارض في أراضيها من أجل تعريف تجار كل منهما بمنتجات الأخرى ثم التعاون على تقديم الخبراء الفنيين وتسهيل تبادل التجارة بينهما لا سيما تبادل المطاط والحشب والكافور من غانا مقابل الأقطان والمنسوجات والقطن من الجمهورية العربية المتحدة .

في شهر أغسطس سنة ١٩٦٠ عقد اتفاق طيران يسمح بإيجاد خط طيران مباشر بينهما من أجل تسهيل الاتصال وسرعته .

## مصادر الخاتمة

History of Ghana, P. 578

The African Revolution, P. 89

History of Ghana, P. 577

The African Revolution, P. 90

Life Weekly Review, March 1991

History of Ghana, P. 413

Life Weekly Review.



## مجلد مصادر البحث

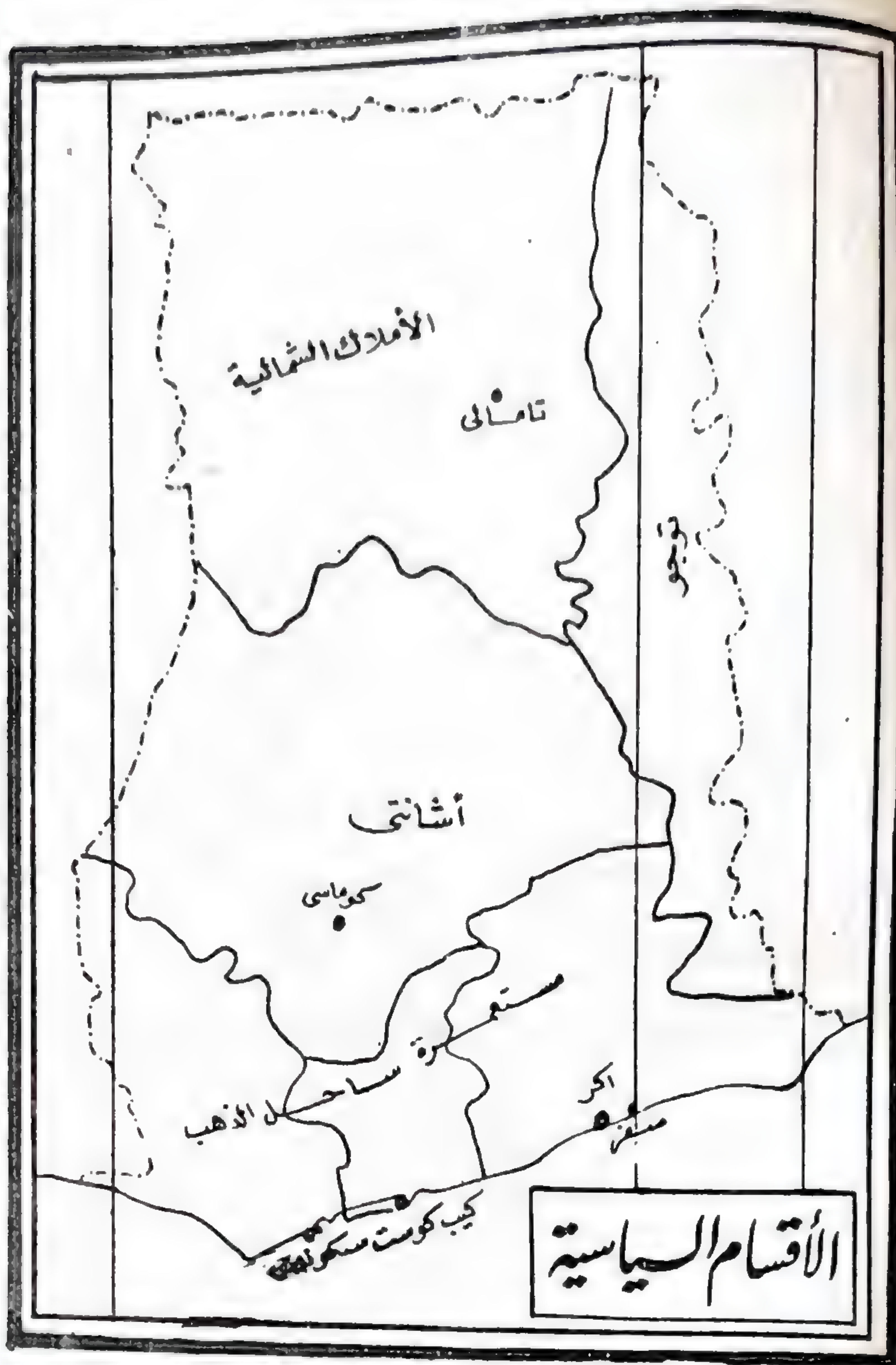
- ١ — إندا بانتجى سيتهول  
القومية الإفريقية ( مترجم ) — القاهرة سنة ١٩٦٠
- ٢ — بازيل دافيدسون  
صحوة أفريقيا ( مترجم ) — القاهرة سنة ١٩٥٦
- ٣ — جمال الدين محمد سعيد  
التطور الاقتصادى فى أوربا — القاهرة بدون تاريخ
- ٤ — جلال مجبى  
السياسة الاستعمارية فى اعزائر — القاهرة ١٩٥٩
- ٥ — جون جونتير  
فى داخل أفريقيا ج ١ ( مترجم ) — القاهرة ١٩٥٨
- ٦ — حسن أحمد محمود  
الإسلام والثقافة العربية فى أفريقيا — القاهرة ١٩٥٩
- ٧ — راشد الزاوى  
مشكلات أفريقية — القاهرة ١٩٦٠
- ٨ — زاهر رياض  
الاستعمار الأوروبى لأفريقيا — القاهرة ١٩٦٠
- ٩ —  
الشركات التجارية وأثرها فى استعمار أفريقيا — مجلة نهضة أفريقيا مجلد ٢
- ١٠ —  
كنيسة الإسكندرية فى أفريقيا — القاهرة ١٩٦٠
- ١١ —  
جنوب أفريقيا — القاهرة ١٩٦٩
- ١٢ —  
جمهورية الكونغو — مجلة مرآة العلوم الاجتماعية — السنة الرابعة
- ١٣ — سلجمان  
السلالات البشرية فى أفريقيا ( مترجم ) — القاهرة ١٩٥٩



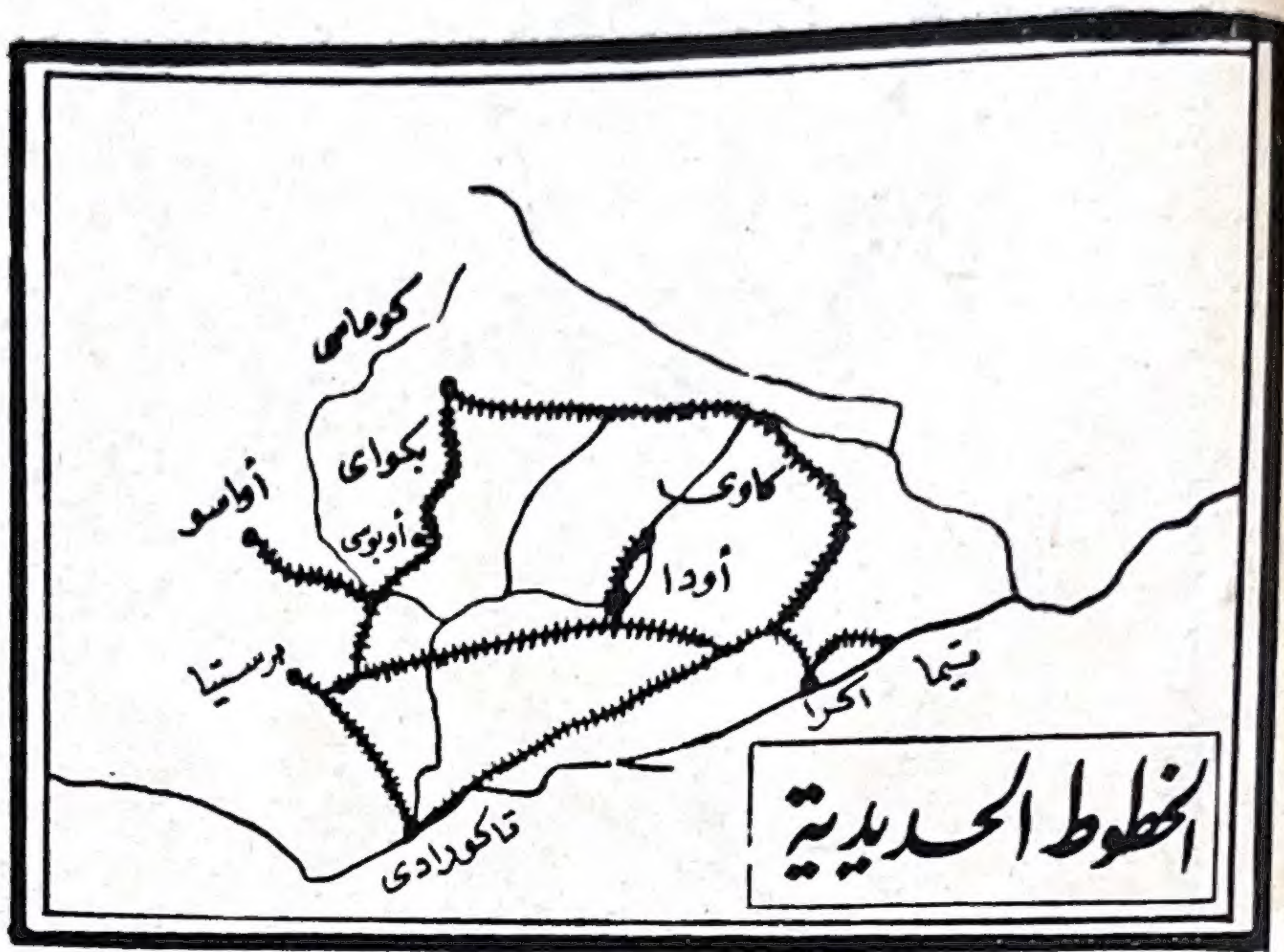
|   |      |
|---|------|
| James Cameron, The African Revolution, 1960         | — ٣٣ |
| Parrindér, African Traditional Religion             | — ٣٤ |
| Perham M Native Administration in Nigeria Lon. 1954 | — ٣٥ |
| Pedler, Economic Geography, Lon. 1955               | — ٣٦ |
| West Africa. Lon. 1959                              | — ٣٧ |
| Trimingham. S. Islam in West Africa, 1959           | — ٣٨ |
| T. F. Buxton, Slave Trade and its Remedy            | — ٣٩ |
| Ward, History of Ghana 1958                         | — ٤٠ |
| Life. Weekly Review                                 | — ٤١ |
| Encyclopedia of Islam                               | — ٤٢ |
| Encyclopedia Britannica                             | — ٤٣ |
| Statesman Year Book, 1958                           | — ٤٤ |
| United Nations Rapports                             | — ٥  |

|  |      |
|--|------|
| ١٤ — فيليب فونداسي   |      |
| الإسلام في أفريقيا السوداء (مترجم) — دمشق ١٩٥١               |      |
| ١٥ — محمد أحمد محبوب   |      |
| الحكومة المحلية في السودان — القاهرة ١٩٤٥                    |      |
| ١٦ — محمد عبد المنعم بولس                                    |      |
| أوغندا — القاهرة ١٩٦٠  |      |
| ١٧ — محمد مؤاد شكرى  |      |
| الحكم المصرى في السودان — القاهرة ١٩٤٨                       |      |
| ١٨ — المقرئى   |      |
| الإمام بأخبار من ملك الحبشة من ملوك الإسلام القاهرة سنة ١٨٩٥ |      |
| ١٩ — وفد كينيا   |      |
| مذكرة إلى هيئة مؤتمر الشعوب الأفريقية الآسيوية — سنة ١٩٥٩    |      |
| ٢٠ — هوير ديشان  |      |
| الديانات في أفريقيا السوداء (مترجم) سنة ١٠٥٦                 |      |
| Andrews Cohen, British Policy in Changing Africa.            | — ٢١ |
| Apter, Gold Coast in Transition, Lon. 1955                   | — ٢٢ |
| Budge. S. W; History of Ethiopia, Lon. 955                   | — ٢٣ |
| Coupland, Anti Slavery Movement. Lon. 1937                   | — ٢٤ |
| Dudly Stamp; Regional Geography. vol. Lon. 1955              | — ٢٥ |
| Eduin Smith; The Christian Missioh in Africa .Lon. 1921      | — ٢٦ |
| Fitzgerald, Africa, Lon. 1955                                | — ٢٧ |
| Grant History of Europe, vol. III, 1927                      | — ٢٨ |
| Groves, The Planting of Christianity in Africa, 1958         | — ٢٩ |
| Hammerton ( Editor ) Universal History, Lon. 1928            | — ٣٠ |
| Hailay, An African Survey, Ox. 1956                          | — ٣١ |
| International African. Institute, African Worlds             | — ٣٢ |

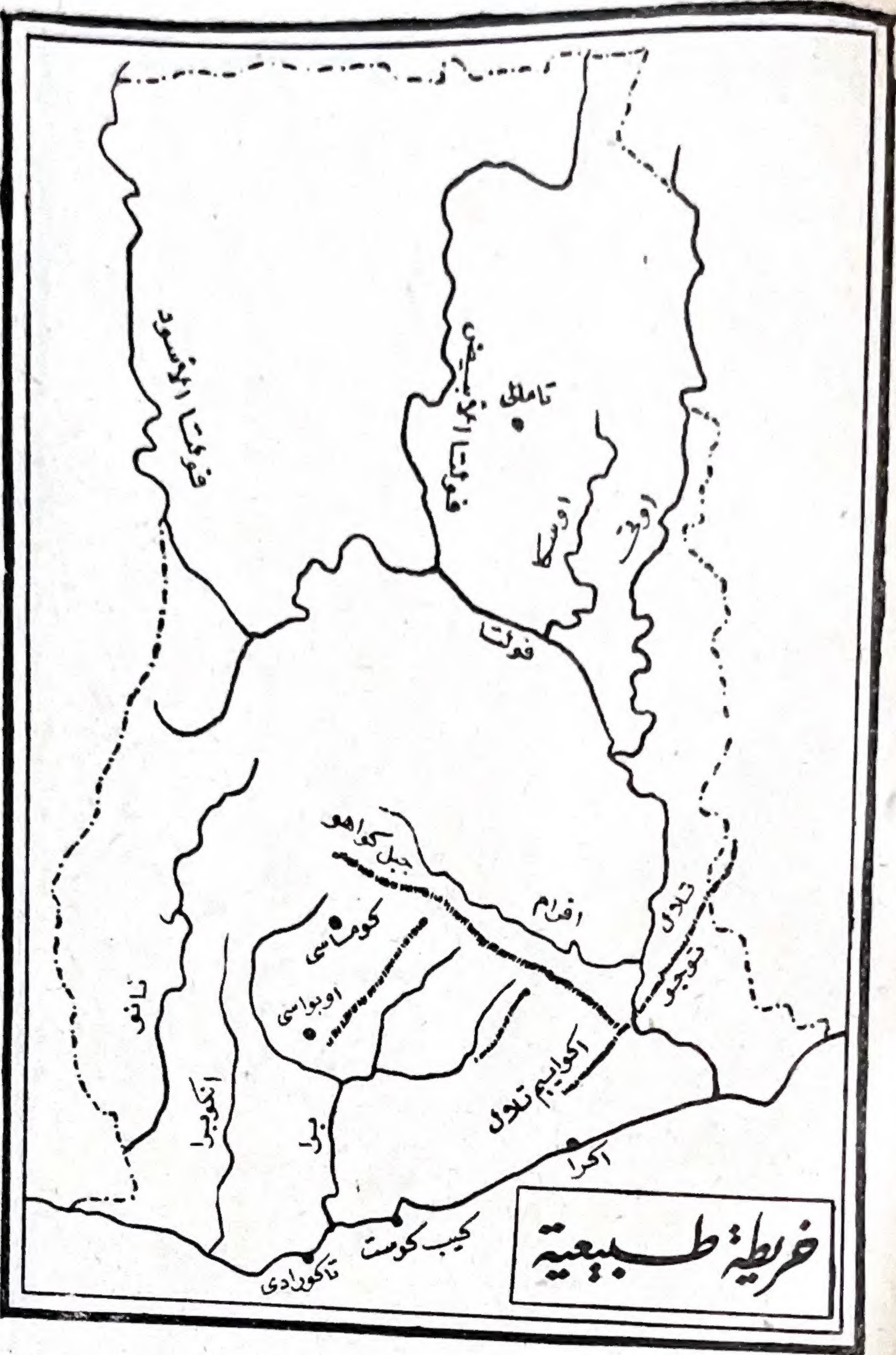




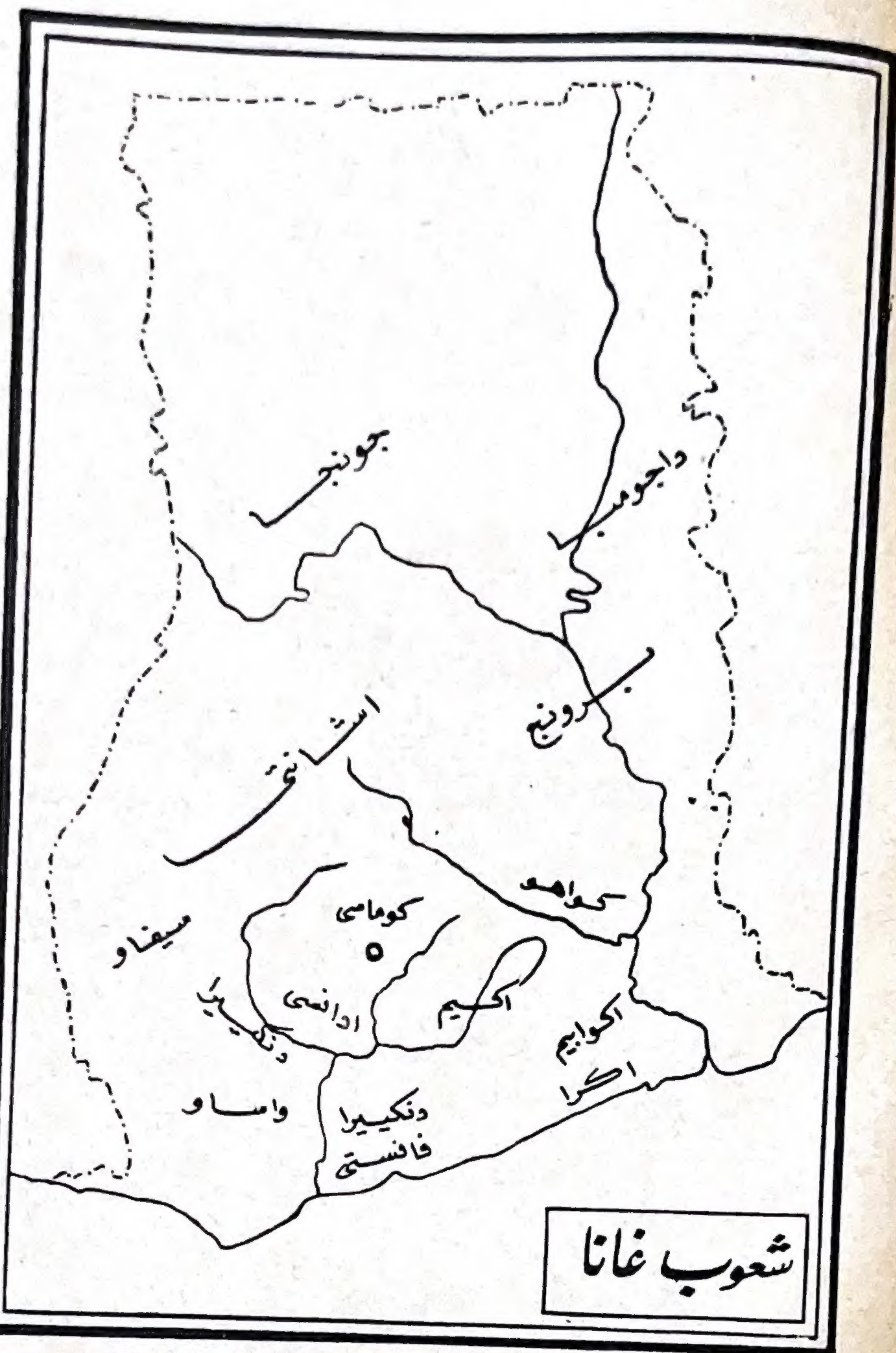














## فهرس

| صفحة |  |
|------|--|
| ٥    | الباب الأول : الأرض والسكان .. .. .              |
| ٣٩   | مصادر الباب الأول .. .. .                        |
| ٤١   | الباب الثاني : عصر تجارة الرقيق .. .. .          |
| ٨٧   | مصادر الباب الثاني .. .. .                       |
| ٨٩   | الباب الثالث : تفوق البريطانيين .. .. .          |
| ١٢٣  | مصادر الباب الثالث .. .. .                       |
| ١٢٥  | الباب الرابع : بين البريطانيين والأشانتى .. .. . |
| ١٥٥  | مصادر الباب الرابع .. .. .                       |
| ١٥٧  | الباب الخامس : نظام الحكم الجديد وتطوره .. .. .  |
| ١٩٥  | مصادر الباب الخامس .. .. .                       |
| ١٩٧  | الباب السادس : البعثات التبشيرية .. .. .         |
| ٢٣٥  | مصادر الباب السادس .. .. .                       |
| ٢٣٧  | الباب السابع : بعض جوانب الاقتصاد .. .. .        |
| ٢٦٩  | مصادر الباب السابع .. .. .                       |
| ٢٧١  | الباب الثامن : الحركة الوطنية وتطورها .. .. .    |
| ٣٠٥  | مصادر الباب الثامن .. .. .                       |
| ٣٠٧  | خاتمة : نظرة إلى الأحوال الحاضرة .. .. .         |